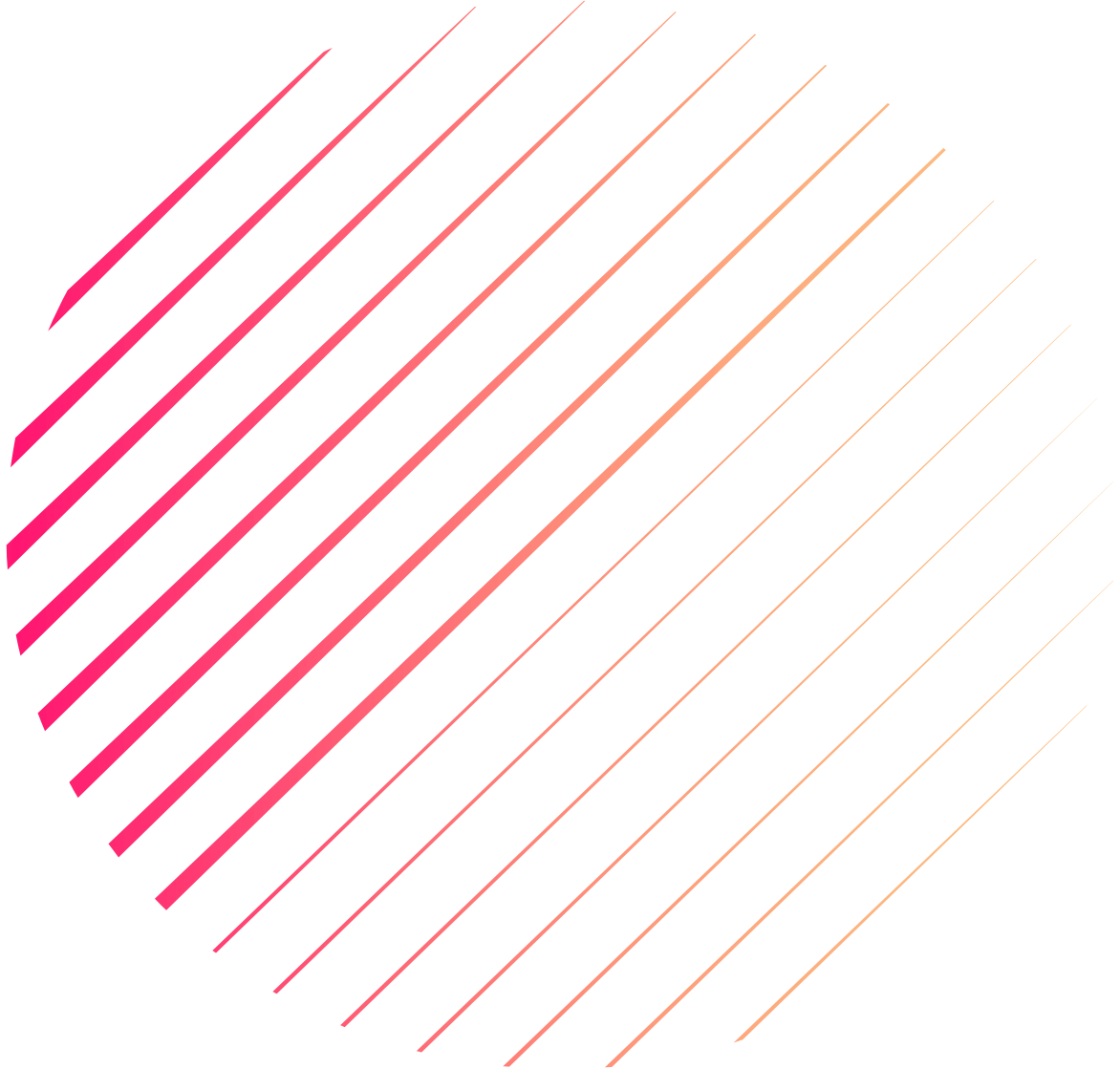


التقرير السنوي



الجلسة العامة العادية

المنعقدة في 27 أفريل 2024

البنك العربي لتونس

2023

البنك العربي لتونس

شركة خفية الإسم رأس مالها 128.000.000 دينار

المقر الاجتماعي

9 نهج الهادي نويرة 1001 تونس

الهاتف

(+216) 71 35 11 55

موقع الواب

www.atb.tn

ثقافة البنك العربي لتونس

الغاية

العمل على خلق الثروة وتوفير خدمات مالية ذات جودة عالية

القيم الأساسية

التميز في خدمة الحريف

الابتكار والإبداع و الانفتاح

الصدق والنزاهة و احترام الفرد

رفع مستوى القطاع المصرفي والاقتصاد التونسي

تمثل قيم البنك العربي لتونس عنصرا قويا لثقافته الداخلية، تحدد توجهاته وتشكل القاعدة الثقافية المشتركة. وفي السياق الحالي، تساهم القيم بصفة فعالة في تحقيق التماسك بين جميع العاملين وهي عامل هام لمزيد من الولاء والعطاء للمؤسسة.

البنك العربي لتونس

↔ التأسيس: 30 جوان 1982

↔ شركة تابعة لمجموعة البنك العربي: 64,24% من رأس المال

↔ رأس المال: 128 000 000 دينار

↔ رسملة السوق: 270 000 000 دينار في 29 ديسمبر 2023 مع 28 000 000 دينار شهادات استثمار غير مدرجة

↔ شبكة فروع واسعة: 122 فرع

↔ عدد الموظفين: 1382

↔ مجموعة مندمجة:

▪ وسيط البورصة

شركة المستشارين الماليين العرب ARAB FINANCIAL CONSULTANTS - AFC

▪ الإيجار المالي

شركة الإيجار العربية لتونس ARAB TUNISIAN LEASE - ATL

▪ إدارة محافظ الأوراق المالية

الشركة العربية للاستثمار بتونس ARAB TUNISIAN INVEST - ATI SICAF

▪ رأس مال تنمية

الشركة العربية للتنمية بتونس ARAB TUNISIAN DEVELOPMENT - ATD SICAR

▪ التصرف في الديون

شركة إتحاد التصرف في الديون UNION DE FACTORING - UNIFACTOR

▪ شركات الإستثمار الأخرى

الشركة العربية ذات رأس المال المتغير ARABIA SICAV

مجلس ادارة البنك العربي لتونس

■ رئيس المجلس

السيدة رندة الصادق إلى غاية 2023/11/25

السيد نعيم الحسيني بداية من 2023/11/25

■ نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد فريد عباس

■ الأعضاء

السيد وليد السمهوري

السيد لؤي إبراهيم شاهزاده

السيدة ميساء العابدين بداية من 2023/11/25

السيد فراس زياد

السيد مسعود سكجها

السيد رضا زرزري

السيد محمد بن سدرين

■ عضو ممثل صغار المساهمين

السيد يحيى بياحي إلى غاية 2023/06/26

السيدة درة مزاز بداية من 2023/07/16

■ الأعضاء المستقلين

السيدة ألفة بن عودة صيود

السيد محمد أحمد العسوس

■ كاتب المجلس

السيد منصف قسومة

■ مكاتب مراقبي الحسابات

Deloitte - DATN

العامّة للتدقيق والاستشارة GAC

كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة



سيداتي سادتي ،

السادة المساهمين الأفاضل

يشرفني أن أترأس الجلسة العامة العادية الواحدة والأربعين للبنك العربي لتونس لنستعرض معا نتائج أعمال البنك وقوائمه المالية لسنة 2023.

للعام الثاني على التوالي، يتواصل تباطؤ نسق النمو العالمي، وتشير آخر تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تحقيق نمو عالمي بنسبة 3,1% سنة 2023 مقابل 3,5% سنة 2022 و 5,9% سنة 2021. و هو تراجع حتمي بالنظر إلى وصول آثار السياسات النقدية المتشددة لمجابهة التضخم المتبعة في جل بلدان العالم، إلى دائرة الاقتصاد الحقيقي، فضلا عن تواصل آثار الصراع الروسي الأوكراني، و عودة التوتر إلى منطقة الشرق الأوسط. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن منطقة اليورو وهي أهم شريك تجاري لتونس، قد سجلت أهم تراجع في نسق النمو بين إقتصادات الدول المتقدمة، حيث تراجع نموها بـ 300 نقطة قاعدية من 3,5% سنة 2022 إلى 0,5% سنة 2023.

أما على المستوى المحلي، وبحساب الإنزلاق السنوي لكل ثلاثية من سنة 2023، شهد نسق نمو الاقتصاد الوطني ترجعا متواصلا منذ الثلاثي الأول الذي سجل نموًا بـ 1,8% تلاه الثلاثي الثاني بنسبة نمو 0,4%، ودخل الاقتصاد الوطني مرحلة انكماش في السداسي الثاني من سنة 2023، حيث تم تسجيل تراجع بـ 0,3% و -0,2% في الثلاثين الثالث والرابع تباعا. وبالتالي، أظهرت النتائج الأولية حول وضعية 2023 أن الاقتصاد الوطني سجل نموًا طفيفا بـ 0,4% مقارنة بـ 2,6% سنة 2022. وشمل التراجع قطاعات الفلاحة والصناعة والمناجم والطاقة والبناء والتشييد، بينما سجل قطاع الخدمات نموًا ايجابيًا وخاصة قطاع السياحة الذي سجل نموًا بـ 12,8%. وقد كان لصعوبة الوضع الاقتصادي أثر مباشر على جودة التعهدات البنكية حيث شهدت التعهدات التي تعرف صعوبة في استخلاصها، ارتفاعا بـ 24% خلال الـ 11 شهرا الأولى من سنة 2023، مقابل تطور لا يتجاوز 4% خلال كامل سنة 2022.

وفي ظل هذا المحيط الإقتصادي ، واصل البنك العربي لتونس تركيز سياساته خلال سنة 2023، على مجموعة من المحاور والتي من أهمها دعم أسسه التنظيمية والمعلوماتية ، بهدف تدعيم الصلابة المالية والعملياتية لمؤسستنا إزاء مختلف التحديات التي يفرضها محيط نشاطها .

فعلى مستوى الأعمال، ورغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة، واصل البنك العربي لتونس جهوده في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث حافظ على حجم تسهيلات الخدم في نفس مستوى سنة 2022، أي في حدود 6,2 مليار دينار. كما تمكن البنك من زيادة حجم ودائعه بنسبة 2,2% لتستقر في مستوى 6,3 مليار دينار، مع التركيز على الودائع الأقل كلفة. وإنعكس هذا النمو على الناتج البنكي الصافي ليبلغ 357 مليون دينار، أي بتطور قدره 11,8% عن سنة 2022، و بهدف التحوط من الصعوبات التي يواجهها أغلب الفاعلين الإقتصاديين، قام البنك العربي لتونس، بالرفع من المخصصات الصافية المرصودة لتغطية المخاطر الإنتمانية بنسبة 105% لتبلغ 113 مليون دينار سنة 2023 مقابل 55 مليون دينار سنة 2022. و أدت هذه الجهود الهامة في مواصلة المزيد من التحوط من المخاطر، لتسجيل نتيجة صافية سلبية بـ 9,4 مليون دينار.

و في تواصل إستراتيجيتنا للمحافظة على ديمومة البنك و تمكينه من تجاوز هذه المرحلة بسلام قصد بناء مستقبل أفضل، كانت الصلابة المالية ولا تزال، من أهم روافد سياسات وإجراءات البنك في جميع مجالات نشاطه. وفي هذا السياق، حافظ البنك العربي لتونس بنهاية سنة 2023، على مستوى مؤشر ملاءة جيد بنسبة 10,94% مقارنة مع النسبة الدنيا التي حددتها مقتضيات البنك المركزي التونسي عند نسبة 10%. كذلك إستمر البنك في المحافظة على مؤشرات السيولة ضمن حدود أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من الجهات الرقابية عبر تحقيق نسبة 160,1% مقارنة مع النسبة الدنيا التي حددتها مقتضيات البنك المركزي التونسي عند نسبة 100%.

بالرغم من الظروف الإقتصادية غير المواتية، واصل البنك العربي لتونس تنفيذ مخططه الإستراتيجي الهادف لإحداث تغيير هيكلي شامل في تنظيم البنك و نظامه المعلوماتي و سياساته التجارية. حيث يتواصل مشروع التركيز المرحلي للمنظومة البنكية الشاملة T24 ، و شهدت سنة 2023 البدء في استغلال نظام TELLER و بالتالي تحويل كل عمليات الدفع و القبض و الصرف اليديوي الجارية بالفروع الى المنظومة البنكية الشاملة T24 و هو ما مكن من تحسين تجربة الحريف داخل الفرع، فضلا عن تدعيم آليات الرقابة على عمليات الخزنة، كما شهدت سنة 2023 تركيز منظومة التصرف في طلبات الصكوك بأنواعها، و تركيز منظومة التصرف في طلبات البطاقات البنكية و متابعتها. و تزامن تركيز المنظومات الجديدة مع عمليات تدريب مكثفة للموظفين فضلا عن أن إعادة هندسة الإجراءات المعنوية مكنت إضفاء مزيد من النجاعة على هذه العمليات، و تحيين جملة من المتطلبات التقنية المتعلقة بالبنية التحتية لنظامنا المعلوماتي.

وبالتوازي مع العمل على تركيز المنظومة البنكية الشاملة، يواصل البنك العربي لتونس مشروع التحديث الشامل لنظامه الداخلي و سياساته و إجراءاته في المجالات التجارية و تحصيل الديون والموارد البشرية. كما واصل البنك خلال سنة 2023 تنفيذ مشروع إعادة الانتشار الجغرافي لشبكة فروع عبر فتح فروع جديدة في المناطق ذات الآفاق الواعدة، و عبر دمج الفروع المتقاربة جغرافيا مع الحرص التام على خدمة حرفائنا وتحسين جودة الخدمات المقدمة لهم من طرف الفروع .

وإضافة إلى حرص البنك على تقريب فروع من حرفائه، واصلت مؤسستنا تنفيذ مشروع رقمنة شاملة لخدماتها، حيث قمنا خلال سنة 2023 بتحسين و ترقية تطبيقاتنا البنكية الالكترونية ، و المتكونة من ATB و ATB NET و MOBILE و ATB PAY ، كما انطلقنا في إصدار البطاقات البنكية الافتراضية. كما انتهينا من صياغة خدمة الدخول في العلاقة عن بعد "Digital Customer Onboarding" و بدأت عمليات الإختبار لها، على ان تدخل حيز الإستغلال سنة 2024. و سنعمل أيضا سنة 2024، و في بادئة هي الأولى في تونس، على إطلاق خدمة PAYFAC لتزويد التجار بحلول استخلاص سهلة الإستعمال و مضمونة و متعددة القنوات، كما سيقوم البنك بنشر الجيل الجديد من الصرافات الآلية التي توفر للحرفاء خدمات شاملة تمكنهم من تلبية كل حاجياتهم دون الحاجة لدخول الفرع، و سيتم في هذا السياق افتتاح فضاء للخدمة الآلية الذاتية 24/24 في كل من المقر المركزي و شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة. كما ستشهد سنة 2024 تركيز منظومة INFINITY الخاصة بالتصرف عن بعد في سيولة حرفائنا من الشركات. و تندرج جملة هذه المبادرات ضمن استراتيجية البنك التي تضع التكنولوجيات الحديثة ضمن أولوياته العملياتية في الفترة القادمة، حتى يتمكن من تلبية أحتياجات حرفائه مع أعلى مستوى من الأمان المعلوماتي .

إن مرور مؤسستكم بمرحلة إعادة هيكلة جذرية في كل وحداتها، وإن كانت ذات أثر على مردوديته الظرفية، و إن شهدت بعض المعوقات التقنية النادرة، فإنها تظل مرحلة ضرورية و مصيرية لإعادته الى موقعه الطبيعي من حيث الحجم و المردودية. و نحن ساعون الى استكمال كافة المشاريع التي انطلقنا في تنفيذها منذ سنتين، مع الحرص الشديد على ضمان صلاية البنك المالية و دعم أسس ديمومته. و لا يسعني إلا التأكيد مجددا أن كل هذه المشاريع الجارية في البنك، تمت صياغتها، و يتم تنفيذها مع الإلتزام التام بمعايير الجودة و الامتثال لكافة المتطلبات الرقابية و القانونية، بقصد ضمان سير الأعمال و الخدمات و أنشطة البنك في المستقبل بأفضل و أحدث الطرق ، مع تحقيق نمو جيد لحجم الأعمال و تحقيق المردودية المناسبة للمساهمين .

أخيرا، بإسمي وبإسم جميع أعضاء مجلس الإدارة، لا يسعني إلا أن أتقدم إليكم بجزيل الشكر على دعمكم في مرحلة البناء الجديد التي يمرّ بها البنك، مع ثقتكم التامة في مستقبل مؤسستكم. وأتوجه بالشكر أيضا إلى حلفاء البنك على ثقتهم الغالية، وللإدارة العامة وجميع إطارات وموظفي البنك العربي لتونس على جهودهم لضمان تطور وتقديم مؤسستنا وإزدهارها.

السيد نعيم الحسيني
رئيس مجلس الإدارة

كلمة السيد المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي رئيس مجلس الإدارة المحترم
حضرات السادة والسيدات مساهمي البنك العربي لتونس،



أرحب بكم واشكركم على مشاركتكم في هذه الجلسة العامة العادية لنستعرض معا أهم المستجدات التي ميّزت نشاط بنكم خلال سنة 2023.

تزامن تباطؤ نسق نمو الاقتصاد العالمي وخاصة على مستوى الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الأول لتونس، مع تراجع هام لنسق نمو الاقتصاد الوطني الذي انخفض من 2,6% سنة 2022 الى 0,4% سنة 2023. وشمل التراجع أغلب القطاعات باستثناء قطاع الخدمات، مدفوعا بتواصل نمو القيمة المضافة للقطاع السياحي، الذي يواصل التعافي من التراجع الحاد المسجل خلال جائحة كورونا. كما تراجع حجم نوايا الإستثمار بـ 5,2% و 125,8 مليون دينار بين سنتي 2022 و 2023.

أما على مستوى القطاع البنكي، وكنتيجة للوضع الاقتصادي العام تراجع نسق نمو التسهيلات للاقتصاد الوطني من 7,1% خلال الـ 11 شهرا الأولى من سنة 2022 الى 2,1% خلال نفس الفترة من سنة 2023. إلا أنّ هذا النموّ تزامن مع ارتفاع لنسق نمو القروض التي تشهد تعثرا في سدادها من 4,1% خلال سنة 2022 الى 24% خلال الـ 11 شهرا الأولى من سنة 2023. وتأثر بدوره نسق نمو الودائع في القطاع، حيث لم تتجاوز نسبة التطور الـ 4,2% خلال الـ 11 شهرا الأولى من سنة 2023 مقابل 7,2% خلال سنة 2022.

على مستوى البنك العربي لتونس، سعيّا خلال سنة 2023 أولا للتقيّد بنموّ حذر لمحفظة تعهّداتنا أخذنا بعين الاعتبار لصعوبة الوضع الاقتصادي، وثانيا بذل أقصى مجهود لتغطية المخاطر الإنتمانية. وفي هذا السياق، حافظ البنك على حجم محفظة تعهّداته الخام في نفس مستوى سنة 2022 مع مضاعفة حجم المخصّصات على المخاطر الإنتمانية لتبلغ 113 مليون دينار خلال سنة 2023 مقابل 55 مليون دينار سنة 2022، وهو ما عزّز نسبة تغطية المخاطر الإنتمانية بالمخصّصات والفوائد المعلقة لتبلغ 71% مقابل 68% سنة 2022. وسعيّا منّا لخفض كلفة الودائع، ركّز البنك خلال سنة 2023 على تنمية ودائع الإدّخار التي ارتفعت بـ 9,2% لتبلغ 1 651 مليون دينار سنة 2023 مقابل 1 513 مليون دينار دينار سنة 2022، مقابل تراجع للودائع لأجل بنسبة 0,4% وهو ما مكّننا من ترفيع إجمالي ودائع البنك بـ 2,2% سنة 2023. وانعكست جهود تنمية أعمال البنك في الودائع والتسهيلات على ناتجه البنكي الصافي الذي ارتفع بـ 11,8% ليبلغ 357 مليون دينار. وسعى البنك في إطار ترشيد نفقاته، الى السيطرة على نسق نموّ أعبائه التشغيلية التي ارتفعت بنسبة لا تتجاوز 7% خلال سنة 2023، رغم تسجيل الاقتصاد الوطني لمعدل تضخم شهري بـ 9,2% خلال نفس الفترة.

و بالتوازي مع تطوير أعماله و مداخله، واصل البنك التزامه بثوابته الإستراتيجية بتحقيق مؤشرات ملاعة و سيولة جيّدة تفوق النسب القانونية، كما سجّل البنك مؤشر تسهيلات على الودائع لا يتجاوز 107,6% مقارنة بنسبة قانونية قصوى حدّها البنك المركزي التونسي عند 120%. ويمثّل إحترامنا لمختلف مؤشرات الصلابة المالية تأكيدا متواصلًا على صلابة الأسس المالية لمؤسستكم، و على قدرتها على تجاوز المراحل الصعبة من تاريخها.

سيّداتي وسادتي مساهمي البنك العربي لتونس

تواصل خلال سنة 2023، تنفيذ جملة من المشاريع الهيكلية أهمها مواصلة تركيز المنظومة البنكية الشاملة T24 مع كل ما يرافقها من تجديد للبنية التحتية المعلوماتية وتحسين للتطبيقات المستعملة في مختلف وحدات البنك، فضلا عن ربط هذه المنظومة مع المشاريع الرقمية الكبرى الجارية بالبنك كمشروع التصرف الرقمي في وثائق البنك ECM. ويُنتظر ان تشهد سنة 2024 استكمال تركيز مجموعة إضافية من التطبيقات أهمها تلك المتعلقة بعمليات المحاسبة بفروعها، ومقاصة الصكوك، والتصرف في القروض، والتجارة الخارجية، والتحويلات الخارجية، والاستثمار.

وعلى المستوى التجاري واصل البنك تنفيذ استراتيجيته المبنية على توسعة عروضه الرقمية للشركات والأفراد، مقابل مواصلة مراجعة التوزيع الجغرافي لشبكة الفروع بما يضمن عاملي تحسين جودة الخدمات وتقريبها للحرير. كما عمل البنك خلال سنة 2023 على تجويد وتحسين سياسات توزيع الحرفاء بين مختلف الشرائح وتوفير باقات خدمات شاملة وفقا لحاجيات وخصائص كل شريحة.

و بالتوازي مع مختلف المشاريع التنظيمية و التجارية الجارية في البنك سنة 2023، واصلنا الإلتزام بأعلى المعايير في مجال مراقبة الإمتثال لمختلف القوانين و التشريعات الدولية و الوطنية الجاري بها العمل. كما ركز البنك على تحديث بيانات حلفائه وعلى إضفاء مزيد من النجاعة على علاقته مع البنوك المراسلة لتحسين معاملات التجارة الخارجية لحرفاننا. وفي إطار مساعيه للحفاظ على سلامة مختلف أصوله، نجح البنك في بلوغ نسبة تنفيذ 84% من برنامج التدقيق الداخلي الذي وضعته لجنة التدقيق خلال سنة 2023. وشملت مهمات التدقيق مختلف وحدات البنك مع التركيز على مختلف مكونات التصرف الإداري والمالي والتنظيمي لهذه الوحدات. وفي مجال التصرف في المخاطر، انتهى البنك من تركيز استراتيجية التوقي من الديون المتعثرة ومعالجتها، موضوع منشور البنك المركزي عدد 01 - 2022، فضلا عن تحديث سياسات كل من مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، وأسعار الفائدة، والمخاطر التشغيلية. وتجدر الإشارة في نفس السياق الى أن البنك حقق أشواطاً هامة في مشروع الإلتزام بمعايير "IFRS".

سيّداتي وسادتي مساهمي البنك العربي لتونس

ينفذ البنك العربي لتونس منذ سنتين مشروع تغيير شامل لمختلف سياساته ومنظوماته، وهي مرحلة نسعى خلالها أولاً وبالأساس على الحفاظ على الصلابة المالية لمؤسستنا من حيث السيولة والملاءة، حتى يتمكن البنك عند الإنتهاء من مرحلة البناء الشامل الحالية، الى العودة سريعاً الى مستويات المردودية التي تنتظرونها. ويتمتع البنك خلال هذه المرحلة المفصلية من تاريخه، بالدعم التام من مساهمييه التاريخيين، فضلا عن قيام المساهم المرجعي مجموعة البنك العربي، بتقديم مساندة تقنية متواصلة لتنفيذ مختلف المشاريع، ولتجاوز العقبات التقنية الظرفية التي قد تقع عند تنفيذ مشاريع هيكلية خاصة في مجال المنظومات المعلوماتية.

أخيرا

اودّ، سيدي رئيس المجلس، حضرات أعضاء مجلس الإدارة، وحضرات المساهمين الأفاضل، أن أؤكد لكم بإسمي الخاص وباسم كل إدارات البنك العربي لتونس وموظفيه على التزام الجميع لرفع التحدي ومزيد البذل والعطاء حتى يستعيد البنك موقعه الطبيعي في السوق وتحقيق أفضل النتائج لمساهمييه والذين يظلون الداعم الأول لمساندة البنك في هذه المرحلة الجديدة من تاريخه.

والسلام والله وليّ التوفيق.

المدير العام بالوكالة
رياض الحجاج

الوضع الإقتصادي

المحيط الاقتصادي للبنك

وفق تقرير "آفاق النمو العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في جانفي 2024، يتباطأ النمو العالمي من 3,5% في عام 2022 إلى 3,1% في عام 2023، مسجلا تراجعاً ملحوظاً عن المتوسط التاريخي (2000 - 2019) البالغ 3,8%. ويشير التقرير إلى تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة بـ 100 نقطة قاعدية، من 2,6% في عام 2022 إلى 1,6% في عام 2023، ثم إلى 1,5% في عام 2024 تزامناً مع بدء ظهور بوادر التأثير الموجع لتشديد السياسات النقدية والمالية العمومية. عرفت منطقة الأورو الشريك التجاري الأول لتونس، أهم تراجع في نسق النمو بين اقتصادات الدول المتقدمة، حيث تراجع نموها بـ 300 نقطة قاعدية من 3,5% سنة 2022 إلى 0,5% سنة 2023. في المقابل، يُتوقع أن تسجل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية استقراراً في معدلات النمو بـ 4,1% التي هي نفس النسبة المسجلة في 2022.

ويشير نفس التقرير إلى تراجع في التضخم العالمي من 8,7% في عام 2022 إلى 6,8% في عام 2023 و 5,8% في عام 2024. وتختلف محركات تراجع التضخم من بلد إلى آخر وإن كانت ترجع بوجه عام إلى انخفاض التضخم الأساسي نتيجة استمرار تشديد السياسة النقدية، وما يرتبط به من زيادة المعروض في سوق العمل، وانتقال آثار التراجع النسبي السابق والمتواصل في أسعار الطاقة.

على المستوى المحلي، وبحساب الانزلاق السنوي لكل ثلاثية من سنة 2023، شهد نسق نمو الاقتصاد الوطني تراجعاً متواصلًا منذ الثلاثي الأول الذي سجل نموًا بـ 1,8% تلاه الثلاثي الثاني حيث لم تتجاوز نسبة النمو 0,4%، ودخل الاقتصاد الوطني مرحلة انكماش في السداسي الثاني من سنة 2023، حيث تم تسجيل تراجع بـ -0,3% و -0,2% في الثلاثين الثالث والرابع تباعاً. وبالتالي، أظهرت النتائج الأولية حول وضعية 2023 أن الاقتصاد الوطني سجل نموًا طفيفاً بـ 0,4% مقارنة بـ 2,6% سنة 2022.

قطاعيًا، وفي ظل تراجع نسق النمو السنوي في أغلب القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثلت أنشطة قطاع الخدمات الدافع الأساسي لمنحى النمو الاقتصادي خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2023، أين تطورت القيمة المضافة بحساب الانزلاق السنوي بنسبة 1,4 بالمائة خلال الربع الرابع من سنة 2023. ويعود نمو قطاع الخدمات أساساً إلى النمو المحقق في قطاع النزل والمطاعم خلال كامل سنة 2023، حيث بلغت نسبة نمو هذا القطاع +12,8% خلال سنة 2023 بعد تحقيق +10,3% خلال سنة 2022. في المقابل، لم تتجاوز نسبة نمو الصناعات المعملية الـ 0,8% خلال سنة 2023 (+5,6% سنة 2022)، مدفوعة أساساً بنمو القيمة المضافة لقطاع الصناعات الميكانيكية بـ 5,8% مقابل تراجع في أهم الصناعات الأخرى وخاصة في قطاع صناعات المواد المنجمية الذي سجل انكماشاً بـ -7,5% (-3,4% سنة 2022). وسجلت قطاعات الفلاحة والمناجم وتكرير النفط، أكبر نسب الإنكماش خلال سنة 2023، حيث سجل قطاع الفلاحة والصيد البحري انكماشاً بـ -11% (+1% سنة 2022) عائد أساساً إلى نقص الأمطار الذي أثر سلبيًا خاصة على الزراعات الكبرى وقطاع زيت الزيتون، وشهد قطاع المناجم تراجعاً بـ -10,3% (-0,8% سنة 2022) فيما بلغت نسبة انكماش صناعة تكرير النفط مستوى -33,9% (-2,5% سنة 2022).

أما من حيث تطور الأسعار، فقد شهدت سنة 2022 منحى تنازلياً للتضخم من 10,1% بالإنزلاق السنوي في ديسمبر 2022 إلى 8,1% في ديسمبر 2023، أي بمعدل تراجع شهري بـ 17 نقطة قاعدية. ويعود انخفاض الضغوط التضخمية بين شهري ديسمبر 2023 و ديسمبر 2022 بالأساس، إلى تراجع نسبة تضخم أسعار مجموعة المواد الغذائية بـ 230 نقطة قاعدية وكذلك أسعار الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية بـ 390 نقطة قاعدية.

و بالنظر إلى بوادر تراجع الضغوط التضخمية الملاحظة منذ شهر مارس 2023، حافظ البنك المركزي التونسي على نسبة الفائدة التوجيهية في حدود 8% خلال كامل السنة، وهو ما انعكس على معدل الفائدة في السوق النقدية الذي سجل نفس النسبة كمعدل خلال الـ 12 شهراً لسنة 2023.

وعلى المستوى النقدي، شهد معدل الجاري اليومي لتدخلات البنك المركزي في السوق النقدية ارتفاعا بـ 33,5% خلال سنة 2023 مقارنة بمستوى سنة 2022 (من 11,2 مليار دينار الى 14,9 مليار دينار) و هو ما يوشّر لتواصل الضغوطات على السيولة البنكية خلال سنة 2023 بعد تسجيل ارتفاع لمعدل جاري تدخلات البنك المركزي بـ 17,5% سنة 2022.

أما على مستوى المالية العمومية، وباعتبار الوضع الاقتصادي العام، من المنتظر أن يبلغ حجم ميزانية الدولة المحين لسنة 2023 ما قدره 71239 مليون دينار أي زيادة بـ 1325 مليون دينار مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي، وبذلك يسجل عجز الميزانية المتوقع دون اعتبار الهبات والمصادرة تدهورا بـ 3781 مليون دينار ليبلغ 12288- مليون دينار أو 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8507- مليون دينار أو 2.5%- مقدرة بقانون المالية الأصلي. وباعتبار الهبات والمصادرة، يتراجع مستوى العجز إلى 10711- مليون دينار أو 6.8%- من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7497- مليون دينار أو 4.6%- من الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بقانون المالية الأصلي.

و في مجال التجارة الخارجية، أبرزت نتائج متابعة تطور المبادلات التجارية التونسية مع الخارج بالأسعار الجارية خلال سنة 2023 تراجعا في نسق نمو الصادرات بنسبة 7,9 % مقابل نمو بـ 23,4 % خلال سنة 2022. وقد بلغت قيمة الصادرات 62077,3 مليون دينار مقابل 57557,5 مليون دينار خلال سنة 2022. أما الواردات فقد انخفضت بنسبة 4,4- % مقابل ارتفاع بـ 31,7 % خلال سنة 2022. وقد بلغت قيمة الواردات 79146,3 مليون دينار مقابل 82788,9 مليون دينار تم تسجيلها خلال سنة 2022. وقد نتج عن هذا التطور المتسم بنمو للصادرات أكثر من الواردات خلال سنة 2023، تقلص في العجز التجاري ليصبح في حدود -17069 مليون دينار مقابل -25231,4 مليون دينار خلال سنة 2022. وقد سجلت نسبة تغطية الواردات بالصادرات تحسنا بـ 8,9 نقاط حيث بلغت 78,4 % مقارنة بـ 69,5 % خلال سنة 2022.

أخيرا، وفيما يتعلق بآفاق سنة 2024، من المتوقع أن يستقر النمو العالمي في نسبة 3,1 %، أي نفس النسبة المحققة سنة 2023 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن لا يتجاوز النمو في منطقة الأورو، أهم شريك تجاري لتونس نسبة 0,9 % سنة 2023 مقابل 0,5 % مسجلة سنة 2023 و 3,4 % سنة 2022. أما على المستوى المحلي، تظل المالية العمومية رهينة القدرة على الحصول على تمويل خارجي بقيمة 16,4 مليار دينار مبرمجة في قانون المالية، خاصة في ظل تعطل الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، وبلوغ مستوى المديونية العمومية الى حدود 80,2 % سنة 2023، منها 58 % ديون خارجية. كما تمثل عودة قطاعات الطاقة والمناجم والفلاحة الى مستويات نمو ايجابية، أهم عامل لتحقيق نسبة النمو المقدرة بـ 2,1 % في مشروع ميزانية الدولة. وإضافة لجملة هذه التحديات يظل الاقتصاد الوطني رهين جملة من الإصلاحات الاقتصادية ذوات الآثار المباشرة على عودة أهم محركات النمو من استثمار واستهلاك، الى التطور الإيجابي.

رأس مال البنك العربي لتونس

البنك العربي لتونس ومساهميه

استقر رأس مال البنك العربي لتونس في 31 ديسمبر 2023 على 128.000.000 دينار متكونا من 100.000.000 سهم بقيمة دينار واحد للسهم و 28.000.000 شهادة استثمار بقيمة دينار واحد للشهادة. وتتوزع ملكية أسهم البنك في نفس التاريخ أساسا بين مجموعة البنك العربي بنسبة 64,24% و عدد من المجموعات التونسية الخاصة بنسبة 18,28%، بينما تنحصر ملكية شهادات الاستثمار عند مجموعة البنك العربي و يكفل العقد التأسيسي للبنك لكل مساهم عدد من الأصوات مساو لعدد الأسهم أو عدد حقوق الاقتراع التي يملكها.

رأس المال في 2023/12/31

المساهمين	عدد الأسهم	نسبة ملكية الأسهم %	عدد شهادات الاستثمار	نسبة ملكية شهادات الاستثمار	عدد حقوق التصويت	نسبة حقوق التصويت
البنك العربي ش م ع	64 237 531	64.24%	28 000 000	100%	82 224 040	64.24%
مجموعات خاصة مختلفة	18 281 020	18.28%			23 399 706	18.28%
أشخاص معنوية مختلفة	6 730 237	6.73%			8 614 703	6.73%
أفراد مختلفة	10 751 212	10.75%			13 761 551	10.75%
المجموع	100 000 000	100%	28 000 000	100%	128 000 000	100%

ضوابط المشاركة في أعمال الجمعية العامة

لا يجوز لأحد المشاركة في أعمال الجلسات العامة إلا إذا كان حائزا على عشرة أسهم أو عشرة حقوق اقتراع على الأقل. و يمكن لعدة مساهمين أو عدة حاملي شهادات اقتراع أن يجتمعوا لبلوغ الحد الأدنى المشترك بالعقد التأسيسي و تفويض تمثيلهم لأحدهم.

لوحة قيادة المساهم

2023	2022	2021	2020	
128 000 000	128 000 000	128 000 000	100 000 000	رأس المال
100 000 000	100 000 000	100 000 000	100 000 000	عدد الأسهم
28 000 000	28 000 000	28 000 000	-	عدد شهادات الاستثمار
-	-	-	0.082	صافي أرباح السنة / عدد الأسهم
76.314	78.074	76.607	73.992	حجم الموجودات على السهم
-0.073	0.089	-0.535	0.082	صافي أرباح السهم الواحد
-	-	-	35	PER
-	-	-	-	ربحية السهم / سعر السهم %
-	-	-	-	نسبة توزيع الأرباح %
2.985	2.660	2.480	3.385	معدل سعر السهم
3.500	3.160	2.950	4.290	السعر الأقصى للسهم
2.400	2.090	2.150	2.850	السعر الأدنى للسهم
2.700	2.890	2.290	2.860	سعر الإقفال

تداول سهم البنك العربي لتونس

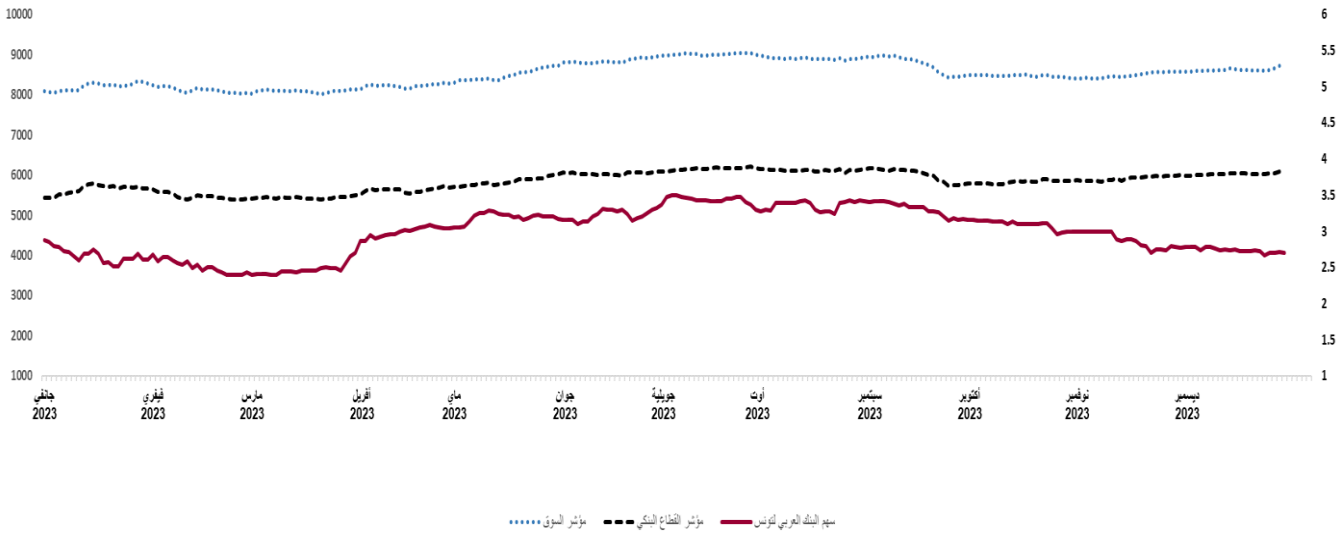
سوق السّهم

تراوح سعر تداول سهم البنك العربي لتونس خلال سنة 2023 بين 2,400 دينار للسّهم الواحد كأدنى مستوى له و3,500 دينار كأقصى مستوى له، وقد تمّ تسجيل هذا المستوى الأقصى في شهر جويلية. وقد أغلق تداول سهم البنك العربي لتونس على سعر 2,700 دينار في 2023/12/29.

أما من حيث الحجم، فقد قدرّت القيمة الإجمالية للمعاملات بـ 13,255 مليون دينار وشملت تداول 4 385 617 سهما. ارتفع حجم التداول في سوق الأوراق المالية عام 2023 بنسبة 3% ليصل إلى 1.819 مليون دينار مقابل 1.767 مليون دينار في عام 2022 ، أي بمعدل يومي 7.2 مليون دينار مقابل 6.9 مليون في عام 2022.

وسيطر التونسيون على تداول الأوراق المالية بحصة 83.5% من حجم التداول ، يليهم مؤسسات التوظيف الجماعي بحصة 7.5% و الأجانب على حصة 6.4% من حجم التداول في سوق الأوراق المالية.

تطور سعر تداول سهم البنك العربي لتونس



الأنشطة، النتائج

مؤشرات النشاط 2023

محفظة الاستثمارات

تتكوّن محفظة استثمارات البنك من الصناديق الموضوعة تحت تصرّف "شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية SICAR" وسندات الاستثمار ومحفظة المساهمات والشركات التابعة. وقد بلغت هذه المحفظة في نهاية السنة المالية 2023 قيمة 522 مليون دينار مقابل 507 مليون دينار سنة 2022 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 3% ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الإكتتابات الجديدة في القروض الوطنية بقيمة 40 مليون دينار مقابل استردادات لأموال موضوعة تحت تصرّف شركة العربية التونسية للتنمية ذات رأس مال تنمية ATDSICAR بقيمة 16 544 ألف دينار خلال سنة 2023 و التفويت في صناديق مشتركة للتوظيف و جزء من مساهمتنا في شركة اسمنت قرطاج بقيمة 4,9 مليون دينار.

على مستوى قائمة النتائج، بلغت مداخل محفظة الاستثمار في موفى 2023 قيمة 19 مليون دينار مقابل 15,8 مليون دينار في نهاية 2022 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 21%. وساهمت هذه العائدات بنسبة 5,3% في تركيبة الناتج البنكي الصافي في موفى 2023.

أما على مستوى تغطية المخاطر، فقد بلغت المخصّصات الصافية من الاستردادات 8,1 مليون دينار سنة 2023 مقابل 11,5 مليون دينار خلال السنة الفارطة.

الودائع

بلغت ودايع الحرفاء في 31 ديسمبر 2023 قيمة 6 349 مليون دينار مقابل 6 213 مليون دينار في سنة 2022 أي بتطور قدره 136 مليون دينار بنسبة 2.2%. تمكن البنك من تطوير قيمة ودايع الادخار بـ 9.2% لتبلغ 1 651 مليون دينار في سنة 2023 مقابل 1 513 مليون دينار في سنة 2022. وفيما يتعلق بالودائع تحت الطلب فقد سجلت تراجعاً بـ 1.8% لتبلغ 2 013 مليون دينار في 2023 مقابل 2 049 مليون دينار في أواخر عام 2022. كما شهدت ودايع لأجل تراجعاً بـ 0.4% ليستقر حجمها على 2 387 مليون دينار مقابل 2 397 مليون دينار السنة الماضية.

ودائع الحرفاء

ودائع الإدخار



ودائع تحت الطلب

ودائع لأجل



التسهيلات

شهدت نسبة تدخّلات البنك داخل الموازنة في تمويل الاقتصاد الوطني خلال 2023 تراجعاً بـ 0.4% لتستقرّ على مبلغ تسهيلات خام بـ 6 179 مليون دينار مقابل 6 202 مليون دينار في سنة 2022. سجلت التسهيلات الصافية الممنوحة للحرفاء في نهاية 2023 تراجعاً بـ 1.4% واستقرت في مستوى 5 366 مليون دينار مقابل 5 445 مليون دينار في نهاية 2022.

التسهيلات الخام الممنوحة للحرفاء

التسهيلات الصافية الممنوحة للحرفاء

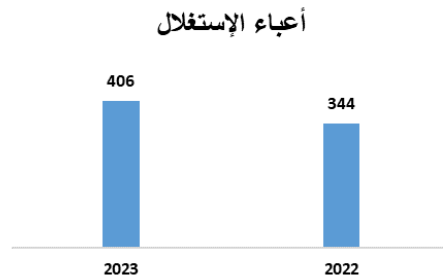


ارتفع رقم المعاملات بنسبة 14.9% ليصل إلى 763 مليون دينار في نهاية 2023 مقابل 664 مليون دينار في نهاية 2022.



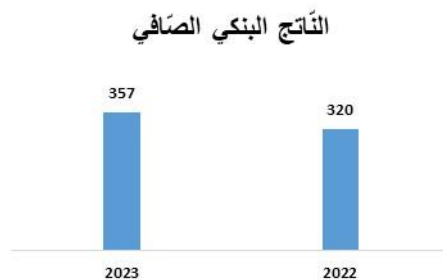
أعباء الاستغلال

ارتفعت أعباء الاستغلال البنكي بنسبة 17.9% حيث بلغت 406 مليون دينار في موفى 2023 مقابل 344 مليون دينار في نهاية 2022.



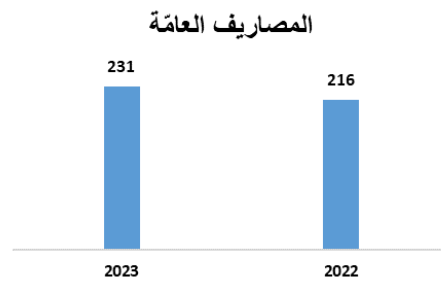
النّاتج البنكي الصّافي

تطوّر النّاتج البنكي الصّافي بنسبة 11.8% ليصل إلى 357 مليون دينار في نهاية 2023 مقابل 320 مليون دينار في نهاية 2022. شهدت حصّة الهامش على الفوائد في النّاتج البنكي الصّافي تطورا من 41.7% سنة 2022 إلى 50.6% سنة 2023، في المقابل حصّة الهامش على العمولات تراجعاً من 23.7% إلى 21.2% فيما تراجعت حصّة عوائد العمليات المالية والاستثمارية من 34.6% إلى 28.2% سنة 2023.



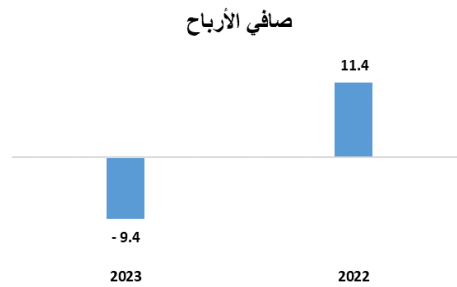
المصاريف العامة

شهدت المصاريف العامة تطورا بـ 7% لتبلغ 231 مليون دينار في 2023 مقابل 216 مليون دينار في 2022 .



صافي الأرباح

في نهاية 2023، بلغت النتيجة الصافية للبنك العربي لتونس 9.4- مليون دينار مقابل 11.4 مليون دينار سنة 2022.



أبرز المؤشرات

2022	2023	
مؤشر الهيكلية		
7.26%	7.30%	الأموال الذاتية / مجموع الموازنة
80.98%	78.30%	التسهيلات الصافية بعد حذف الموارد الخاصة / الودائع
مؤشرات المردودية		
3.56%	-2.63%	الأرباح الصافية للسنة / صافي الإيرادات البنكية
2.01%	-1.69%	الأرباح الصافية للسنة / معدل حقوق المساهمين (عائد الملكية) ROE
0.15%	-0.12%	الأرباح الصافية للسنة / معدل الموجودات ROA
المؤشرات القانونية		
105.52%	160.10%	مؤشر السيولة
11.84%	10.94%	مؤشر الملاءة
مؤشرات تغطية المخاطر الائتمانية		
13.54%	14.36%	التعهدات المشكوك في استخلاصها / مجموع التعهدات
68.48%	70.95%	المخصصات و الفوائد المعلقة / التعهدات المشكوك في استخلاصها*
77.14%	81.05%	المخصصات و الفوائد المعلقة / التعهدات المشكوك في استخلاصها**

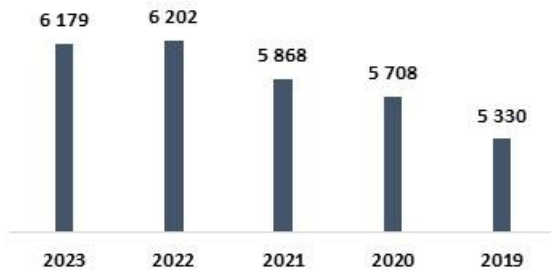
*المؤشر دون اعتبار المخصصات ذات الصبغة العامة
 **المؤشر باعتبار المخصصات ذات الصبغة العامة

تطور البنك وإنجازاته خلال السنوات الخمسة الماضية

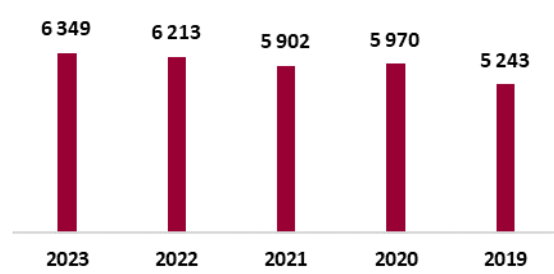
تطور النشاط

2023	2022	2021	2020	2019	
6 349	6 213	5 902	5 970	5 243	ودائع الحرفاء
6 179	6 202	5 868	5 708	5 330	التسهيلات الخام الممنوحة للحرفاء
5 366	5 445	5 156	5 121	4 823	صافي التسهيلات الممنوحة للحرفاء
7 631	7 807	7 661	7 399	7 150	مجموع الموازنة

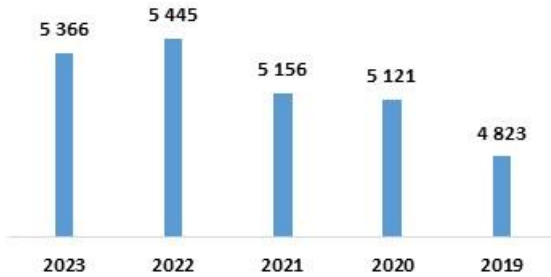
التسهيلات الخام الممنوحة للحرفاء



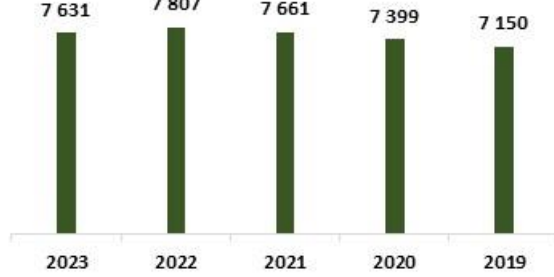
ودائع الحرفاء



صافي التسهيلات الممنوحة للحرفاء

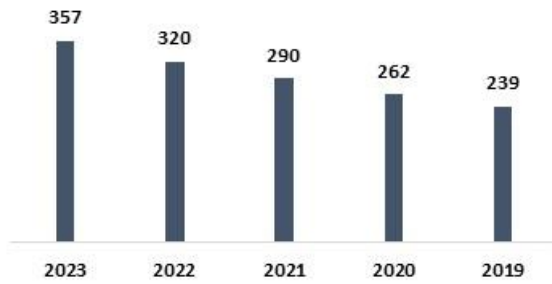


مجموع الموازنة

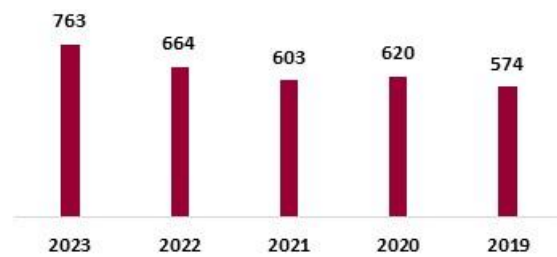


2023	2022	2021	2020	2019	بالمليون دينار
763	664	603	620	574	رقم المعاملات
357	320	290	262	239	الناتج البنكي الصافي
-6	22	-59	12	8	نتيجة الاستغلال
-9.4	11.4	-68.5	8.2	6.3	النتيجة الصافية للسنة

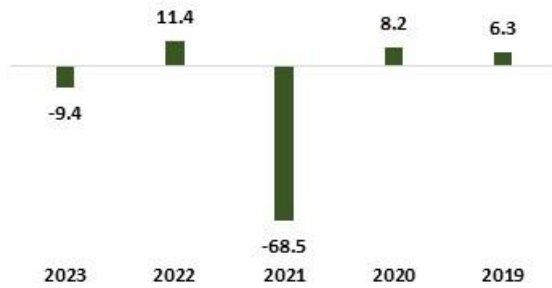
الناتج البنكي الصافي



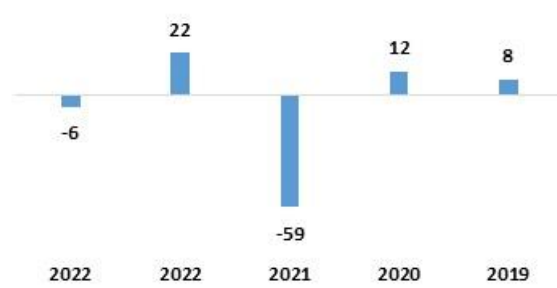
رقم المعاملات



النتيجة الصافية للسنة

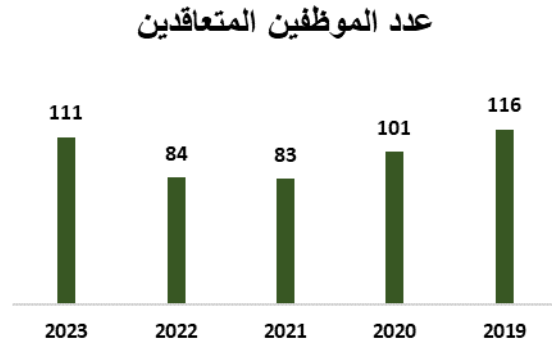
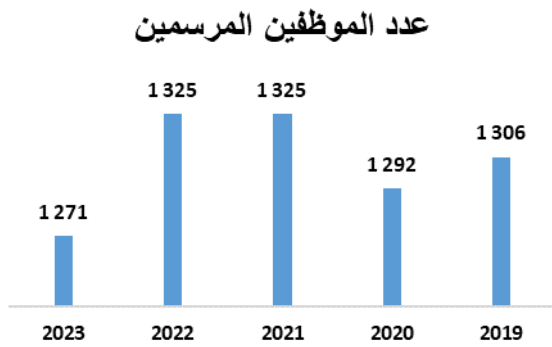
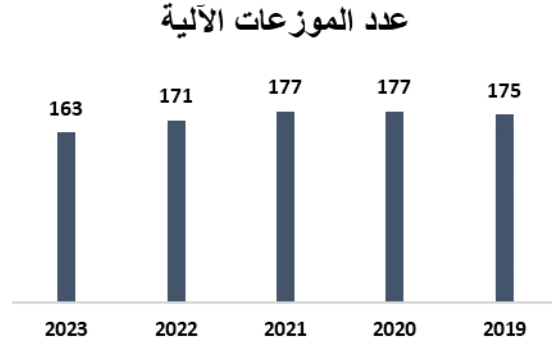
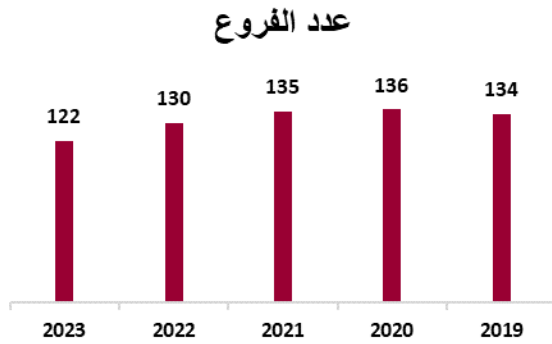


نتيجة الاستغلال



التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
تطور شبكة الفروع وعدد الموظفين

2023	2022	2021	2020	2019	
1 271	1 325	1 325	1 292	1 306	عدد الموظفين المرسمين
111	84	83	101	116	عدد الموظفين المتعاقدين
122	130	135	136	134	عدد الفروع
163	171	177	177	175	عدد الموزعات الآلية



2023	2022	2021	2020	2019	
160.10%	105.52%	103.29%	108.21%	103.00%	مؤشر السيولة
100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	الحد الأدنى القانوني لمؤشر السيولة
10.94%	11.84%	12.25%	12.46%	10.49%	مؤشر الملاءة
78.30%	80.98%	78.15%	77.67%	86.39%	التسهيلات الصافية بعد حذف الموارد الخاصة / الودائع
-0.12%	0.15%	-0.89%	0.11%	0.09%	الأرباح الصافية للسنة / معدل الموجودات ROA
-1.69%	2.01%	-12.33%	1.48%	1.15%	مردودية الأموال الذاتية
-0.073	0.089	-0.535	0.082	0.063	صافي أرباح السهم الواحد أو الشهادة الواحدة

• حسب مؤشر السيولة كما كان يحدده المنشور عدد 24-91



الآفاق

المحاور الإستراتيجية أفق 2026

الرؤية الإستراتيجية: تحقيق نمو و مردودية مستدامين

إستراتيجية تجارية تهدف الى تحسين هيكله الودائع و الإستثمارات

- مواصلة السعي لتغيير هيكله مواردنا نحو الودائع الأقل كلفة
- تأكيد إستهداف شريحة الأفراد سواء في الموارد او الإستثمارات
- وضع تحسين مؤشر LTD ضمن اولويات الأهداف التجارية
- جعل الرقمنة من اهم روافد كل المشاريع و خاصة منها المتعلقة بالتجزئة

إستراتيجية إستباقية للتصرف في المخاطر

- جعل هدف التحصيل في مركز كل الإجراءات و السياسات
- تدعيم وظيفة Remedial طبقا لآخر منشور للبنك المركزي، و تحويل هذه الوظيفة الى وحدة ربح
- تحيين إجراءات و سياسات القابلية للمخاطرة وفقا لتطور الوضع الاقتصادي
- تعزيز التحاليل والأدوات الوقائية من جميع المخاطر المصرفية، ومن مخاطر الامتثال

تحسين مردودية كل حريف

- تغيير هيكله محفظة حرقاء البنك نحو الحرقاء المقتردين و ذوو الآفاق الواعدة و الملاءة المالية المضمونة
- جعل عنصر المردودية اهم محدد لجذب و لتطور العلاقة مع أي حريف
- تقديم خدمات ذات جودة عالية لتفادي المنافسة الحادة بالأسعار

سياسة جديدة لتقسيم الحرقاء بين الشرائح و تصرف ناجع في قنوات التوزيع

- جعل الرقمنة اهم قاعدة في مقارنة إتصالنا بالحريف
- تحسين عملية توزيع الحرقاء بين الشرائح و تحديد واضح لنقاط الإتصال و التعامل مع كل حريف وفق شريحته
- إعادة التوزيع الجغرافي لشبكة الفروع سواء بتخفيض حجمها او ترفيعه بالإعتماد على دراسات مردودية
- جعل النجاعة العملية و السيطرة على الأعباء من بين الأهداف الرئيسية لكل قرار لتغيير توزيع الشبكة او تقسيم الحرقاء بين الشرائح

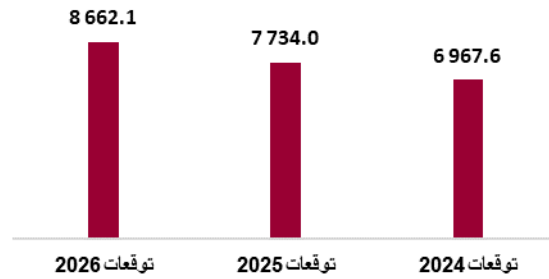
إستراتيجية موارد بشرية تتمن الكفاءات و تحسن من تجربة الأعوان

- جعل العنصر البشري الرافد الأساسي لتنفيذ إستراتيجية البنك في كل المجالات
- تحديد المسارات المهنية لتغذية الرغبة في التميز و التطور الوظيفي
- وضع سياسات تعاقب مهني تضمن تهمين الخبرات المكتسبة للبنك و دوامها
- مراجعة و عقلنة آليات التحفيز المادي
- الرفع من كفاءة الموظفين و الحرص على إمتياز الموظفين الجدد
- ارساء الهيكل التنظيمي في تناسق مع إستراتيجية البنك

ويسعى البنك إلى تحقيق الإنجازات التالية خلال السنوات القادمة

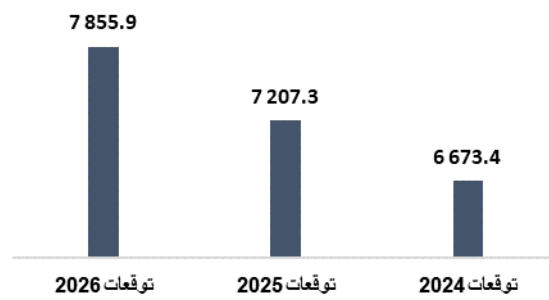
ودائع وأموال الحرفاء:

ودائع الحرفاء



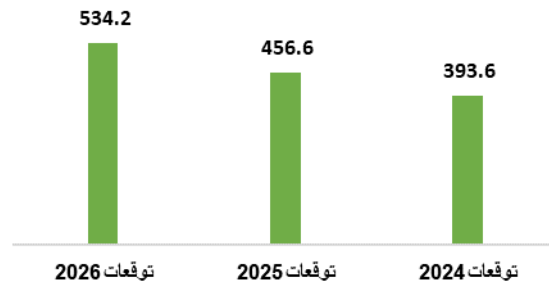
مستحقات على الحرفاء:

التسهيلات الممنوحة للحرفاء



الناتج البنكي الصافي:

الناتج البنكي الصافي



التصرّف في المنتجات و قنوات التّوزيع

نشاط التسويق وقنوات التوزيع

نفذ البنك، عبر إدارته المركزية للتجزئة خلال سنة 2023 عدة برامج تجارية تهتم شبكة نقاط البيع و المنتجات و الخدمات المباشرة و الرقمية، و تتلخص اهم هذه الإنجازات في ما يلي :

- برنامج 100 يوم سيرة: في نسخته الخامسة مكن من خلق ديناميكية بين قوة البيع و العملاء في مجال تسويق قروض السيارات. وكانت الجهود المبذولة خلال هذا الحدث استثنائية، حيث تجاوزت الإنجازات ما تم تحقيقه في النسخ السابقة.
 - الإتفاقيات مع شركات البعث العقاري: تعزيزاً لالتزامها تجاه عملائها، وقّع البنك اتفاقيات مختلفة مع مختلف شركات البعث العقارية، لصالح الحرفاء المشترين، لتسهيل وصول الأفراد إلى العقارات.
 - منتج السنة: فازت ATB بجائزة منتج العام المرموقة عن خدمة ATB PAY، مما يدل على الجودة الاستثنائية والابتكار لهذا الحل. يسلط هذا التكريم الضوء على الجهود الجماعية التي بذلتها فرق ATB ويعزز مكانتها كمؤسسة مالية تركز على الرقمنة والتميز ورضا العملاء.
 - البطاقة الافتراضية: توضح هذه الميزة الجديدة التزامنا المستمر بإرضاء عملائنا، من خلال تقديم حلول دفع عملية وأمنة تناسب احتياجاتهم تماماً. ويعزز هذا الابتكار مجموعتنا من المنتجات الرقمية.
 - ترقية منتجاتنا الرقمية ATB net و ATB mobile: تحسين منطقة عملاء الخدمات المصرفية عبر الإنترنت/الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وترقية ATB Mobile لنظام التشغيل Android 14، وبالتالي تحسين تجربة العملاء فيما يتعلق باستخدام منتجاتنا الرقمية.
 - تجديد أسطول: نقاط الخلاص الإلكتروني من أجل تلبية معايير الأمان وتقديم تجربة أفضل للعملاء من خلال دمج الميزات الجديدة.
 - تحسين توزيع شبكة الفروع: يهدف تحسين الشبكة المصرفية، من خلال دمج بعض الفروع، إلى زيادة الكفاءة والتكيف مع الاحتياجات المتغيرة. ومن خلال تفضيل المواقع الاستراتيجية، أصبح لدى ATB الآن شبكة مكونة من 122 وكالة في جميع أنحاء البلاد. وشهدت سنة 2023 أيضاً عملية نقل وتدشين مقر جديد لوكالة قرمده، من أجل الترحيب بزبائننا في أفضل الظروف. كما شهد عام 2023 تجديد أسطول أجهزة الصراف الآلي من أجل تلبية معايير الأمان وتقديم تجربة أفضل للعملاء.
 - بداية الانتقال إلى المنظومة البنكية الشاملة الجديدة: حدث رئيسي آخر على مستوى شبكة الفروع وهو الانتقال إلى شركة الخدمات المصرفية العالمية Temenos Transact، وكانت مراحل الرئيسية هي:
 - النشر التدريجي لوحدة "العمليات النقدية" مع بدء إستغلالها في سبتمبر 2023. وسيعمل هذا النهج التدريجي على تعزيز التحكم والتعرف بشكل أفضل على النظام، مما سيساهم بشكل إيجابي في اعتماد الموظفين له.
 - نشر طريقة الدفع ووحدة إدارة البطاقة أيضاً في جوان 2023
 - تدريب ومراقبة الوكالات والتنشيط التجاري: منذ بداية العام تم وضع مراقبة دائمة للفروع مع التركيز على العملاء الجدد، الحسابات الجارية، حسابات التوفير، زيادة الودائع، تحسين هيكله الودائع، معدل نسبة العملاء المزودين بوسائل الدفع الإلكتروني، وتنمية مهارات البيع للمسؤولين.
- تم تنفيذ جولات إلى مناطق مختلفة في عام 2023، بما في ذلك اجتماعات تدريبية مع مديري الفروع. ويضمن فريق قسم المبيعات المباشرة المراقبة الهاتفية المستمرة وإجراءات استكشاف الحرفاء الجدد في المناطق المختلفة، تليها عمليات البيع الفعلية والوعود التي تم جمعها. بالإضافة إلى ذلك، تم تركيز منصة جديدة "لمتابعة كل عمليات الاستكشاف" تسمح بوضع لوحة قيادة لكل العمليات و مدى تقدمها، و النتائج المحققة منها.
- خلال عام 2023، نظم البنك العربي لتونس 100 تظاهرة بين أيام مفتوحة و مشاركة في أحداث على المستوى الجهوي و الوطني.

في عالم يتطور باستمرار، تبرز الرقمنة المصرفية كمحفز رئيسي للتغيير في القطاع المالي، يسعى البنك العربي لتونس لتركيز بعض المشاريع الكبرى أهمها.

- مبادرة تسهيل الدفع (PAYFAC) عبر اتفاقية بين ATB ومنصة Moojup ؛ تطلق لأول مرة في تونس مع إطلاق نشاط تسهيل الدفع لتزويد التجار بحلول قبول متعددة القنوات.
- تعزيز الشراكة بين ATB و Visa.
- تنفيذ برنامج الولاء: اهتمام خاص برضا وولاء عملائنا الذين يحملون بطاقات مصرفية، مما يسمح لهم بالوصول تلقائيا إلى برنامج ولاء يجمع بين مبدأ الاسترجاع النقدي والوصول إلى العروض الترويجية عبر الشراكات.
- نشر العروض المجمعة: وضع الحزم في قلب استراتيجيتنا، وهدفنا الأساسي هو تزويد أكبر عدد ممكن من العملاء بحلول كاملة، تتكيف مع احتياجاتهم الخاصة. ويخطط البنك لتزويد جميع شرائح عملائه بعرض خاص بكل منهم، بما في ذلك العروض المخصصة للنساء والشباب والمقيمين بالخارج وكبار السن والمهنيين، وما إلى ذلك.
- نشر الجيل الجديد من أجهزة الصراف الآلي. من خلال تطوير أجهزة الصراف الآلي للبنك وأسطول الخدمة الذاتية، وبشكل عام، الخدمات المصرفية عن بعد، يؤكد ATB مكانته كبنك ذو توجه رقمي والتزامه بتوفير تجربة أفضل للعملاء.
- تنفيذ Infinity: إصدار جديد من ATBNET/ATB Mobile يقدم وظائف أكثر ثراءً واستخداماً آمناً لعملائنا.
- تحديث ATBPAY: سيتم إثراء التطبيق بخدمات جديدة من شأنها تحسين تجربة العملاء وجعلها أكثر سهولة في الاستخدام.
- افتتاح أول وكالة للجيل الجديد بمركز صفاقس التجاري.
- افتتاح فضاءان للخدمة الذاتية في المقر المركزي وفي شارع الحبيب بورقيبة: وبذلك يشهد البنك تعزيز استراتيجيته المتعددة القنوات من خلال افتتاح منطقتين للخدمة المصرفية الذاتية، وهو مفهوم سيتم توسيعه تدريجيا ليشمل مناطق أخرى مناطق البلاد.

التسويق والإشهار والمسؤولية المجتمعية

التسويق والإشهار والمسؤولية المجتمعية

ارتكز تواجد البنك عبر مختلف منصّات التّواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت الإعلامية، على رسائل الإشهار المؤسسي و الإلتزام المجتمعي و اشهار المنتجات و أخيرا على الإتصال الداخلي.

و تمّ خلال سنة 2023، صياغة استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات والبيئة والحوكمة مرتكزة على عدة محاور وهي: الحوكمة المستتيرة والمسؤولية تجاه الموظفين والحرفاء والمجتمع والبيئة بالإضافة إلى المؤشرات التي تعنى بتحقيق التنمية المستدامة داخل البنك و خارجه. كما تمت صياغة سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات بما في ذلك جانب إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة بالكامل داخليًا وخارجيًا.

عمليًا، و في مجال الإشهار المؤسسي و الإلتزام المجتمعي، تمّ العمل خلال كامل السنة على تدعيم صورة و سمعة البنك كشريك استراتيجي للشركات و لباعثي المشاريع و للأفراد. و تمّ خلال سنة 2023، المشاركة في تظاهرات عدّة منها المنتدى العالمي للصحة، و منتدى الجباية، و قمة تونس الرقمية، و يوم رجال الأعمال المهاجرين الذي انتظم في فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس، و الدورة 37 لأيام المؤسسة. و أكد البنك إلتزامه المجتمعي عبر انخراطه و مشاركته في برنامج البنك الألماني للتنمية المتعلّق بالشركات الصّغرى و المتوسطة و الذي يُعنى بتوفير خدمات غير مالية لباعثي المشاريع الصّغرى، تهّم التثقيف المالي و المساعدة التقنية. و في نفس السياق، واصل البنك دعمه لبرنامج النساء رائدات الأعمال بتونس الذي يوفر تكوينًا لباعثات الأعمال و يفتح لهم مجال شبكة علاقات أعمال لدعم مشاريعهم.

و في إطار التزاه المجتمعي قام البنك بدعم المركز العربي للتدريب و البحوث لنشر تطبيقه Safeness الهادفة إلى حماية النساء من التحرش و العنف و السرقة. و قد حصل البنك العربي لتونس على جائزة الإلتزام المجتمعي من منظمة النساء المغاربيات.

كما وصل البنك، أسوة بمجموعة البنك العربي و جائزة عبد الحميد شومان لأدب الطّفل، دوره كشريك رئيسي لجائزة مصطفى عزّوز لأدب الطّفل في دورتها الرابعة عشرة. و يواصل البنك العربي لتونس تطبيق إتفاقيّة تجهيز مختبرات إعلامية بمدارس المناطق الريفية، و تمّ في هذا السياق تجهيز 3 مختبرات بكلّ من ولايات منوبة و بن عروس و نابل، ليبلغ مجموع الولايات المشمولة بهذا البرنامج 11 ولاية من أصل 24. و إضافة لما سبق، و بهدف الجمع بين الإلتزام المجتمعي و الإشهار المؤسسي لبنكنا، ساند البنك جملة من التظاهرات الرياضية و الثقافية و المهنية حيث تواجد البنك كشريك متميّز في :

- نصف ماراطون مدينة جربة
- حفل تخرّج الدورة 44 لأطباء الأسنان
- الأيام الوطنية للبولوجيا الإكلينيكية
- الدورة 14 لخطوات البحيرة
- الدورة الثانية لتجمّع أطباء جراحة الأطفال
- يوم المستثمر التونسي المقيم بالخارج الذي إنتظم بفضاء الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة الحرة بجرجيس
- صالون السيارات و معرض سوسة الدولي
- الدورة 37 لأيام المؤسسة المنعقد تحت إشراف المعهد العربي لرؤساء المؤسسات

و في مجال التسويق و إشهار المنتجات و الخدمات، أطلق البنك جملة من الحملات الإشهارية، أهمّها

- حملة إشهارية تتعلّق بحصول تطبيقه الخلاص عن بعد ATB PAY لجائزة منتج السنة للسنة الثانية على التوالي، و هدفت هذه الحملة للتعريف بمنتجات هذه التطبيق و سهولة استعمالها
- حملة 100 يوم سيارة، و هي حملة على الشبكات الرقمية هدفها تسويق منتج قروض السيارات

و في مجال الإتصال الداخلي حرص البنك على النشر الدوري بين الموظفين لكلّ المعلومات المتعلقة بالتّظاهرات الخاصة بهم، أو بأهمّ المشاريع الجارية بالبنك، و أهمّها مشروع التغيير الهيكلي "إيريس" شملت تعريف بتطوّر تركيز المنظومة البنكية الشّاملة الجديدة T24، فضلا عن أهمّ المشاريع التّنظيميّة الجارية بالبنك.

و يسعى البنك خلال سنة 2024 الى إطلاق آليّة Chatbot على موقعه المؤسسي ستمكن المخاطب من التعرّف على خصائص كلّ خدماتنا ومنتجاتنا و توجيهه نحو مختلف قنوات توزيع البنك. و سيتمّ في نفس السّياق تركيز آليّة Marketing automation تهدف الى تجميع و تحليل كلّ المعلومات عن الحريف قصد برمجة التّواصل معه بشكل شخصي خلال كلّ مساره بالبنك. كما وضع البنك آليّة اليقظة الإستراتيجية في مجال التّسويق تهدف الى مراقبة تطوّر عروض المنافسة و تطوّر التّشريعات قصد إقتناص فرص الأعمال المتاحة. و سيعمل البنك خلال سنة 2024 الى تركيز برنامج "إخلاص الحريف" بهدف مكافأة حريف البنك العربي لتونس على إختياره لبنكنا و تشجيعه على البقاء حريفاً للبنك العربي لتونس في كلّ معاملاته الماليّة.

المراقبة

- التدقيق الداخلي
- الإمتثال
- التصرف في المخاطر

التدقيق الداخلي

عام 2023 هو السنة الثانية من خطة الاستراتيجية 2022-2024، ولكنه أيضاً العام الذي خصص للتركيز على الأساسيات وتحسين الأداء واستقرار الموارد البشرية في مستوى إدارة التدقيق الداخلي مع إضافة ديناميكية جديدة للتدخلات على مستوى البنك.

خلال عام 2023، نجح فريق التدقيق في تغطية 40 فرعاً من مجمل شبكة فروع البنك مع التركيز على إبراز تصنيف لمكونات التصرف الإداري وتصنيف لمكونات إدارة المخاطر الكامنة في النشاط المصرفي.

بالتزامن مع عمل تدقيق شبكة الفروع، أجرى فريق التدقيق الداخلي طيلة السنة، عمليات مراقبة حول النقائص القانونية والإجرائية والمحاسبية والمعلوماتية لعدد من المسارات والدوائر صلب البنك (18 مهمة) وكذلك على مستوى الشركة العربية للتنمية (ATD SICAR) والتابعة لمجمع البنك العربي لتونس في تناسق كامل مع خطة التدقيق لسنة 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الإنجاز لخطة التدقيق في نهاية السنة قد ناهزت 83,8% والتي تم أعدادها وفقاً لمنهج قائم على المخاطر والذي يركز على تقسيم وظيفي وتقييم لمدى التعرض للمخاطر المتبقية واعتبار توصيات هيئات الحوكمة في البنك وتوجيهات الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق.

بالإضافة إلى ذلك، شهد عام 2023 تنظيم ورشة عمل من طرف مجمع التدقيق الداخلي (GIA) مع مديري التدقيق في الشركات التابعة للبنك العربي. كانت هذه الورشة، التي وضعت تحت إطار تطوير استراتيجية تدقيق في زمن الرقمنة واعتماد الذكاء الاصطناعي، فرصة لمناقشة مختلف الموضوعات التي تهدف إلى مشاركة التقدم الذي أحرزه القطاع من حيث تكيف أعمال التدقيق مع استخدام تقنيات المعلومات الجديدة.

تقرير لجنة التدقيق الداخلي حول إختيار مراقبي حسابات البنك للسنوات المحاسبية 2024-2025-2026

قصد إختيار مراقبي حسابات البنك، قامت لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس إدارة البنك العربي لتونس، بوضع جملة من المعايير أهمها:

- أن لا يكون المترشح مراقباً لحسابات بنكين تونسيين آخرين خلال سنوات 2024-2025-2026
- أن يكون أحد المترشحين مكتب مراقبة حسابات منضوي ضمن إحدى الأربع شركات التدقيق الخارجي الكبرى

المعروفة عالمياً: Price – Deloitte- EY- KPMG

- أن يكون المترشح قد راقب حسابات بنك في حجم البنك العربي لتونس خلال الـ 12 سنة الماضية.
- و بناء على هذه المعايير، تم تحديد قائمة بـ 8 مكاتب، تمت مراسلتهم و الحصول على عروضهم. و قامت لجنة التدقيق الداخلي بالتقييم التقني للعروض، ثم تم حصر قائمة أولية بثلاثة مكاتب. و قام أعضاء من لجنة التدقيق الداخلي، على هامش إجتماعاتها، بعقد إجتماعات تقييمية مباشرة مع المكاتب الثلاثة، أفضت الى ترشيح مكتبين لعرض تعيينهما على مصادقة الجلسة العامة العادية لمساهمي البنك، وهما:

- مكتب Cabinet PricewaterhouseCoopers PwC Tunisie

و

- مكتب Cabinet CPA

تتكون منظومة الامتثال من المبادئ الأساسية والآليات والإجراءات المناسبة لضمان احترام مؤسستنا للقوانين المعمول بها والممارسات الجيدة والقواعد المهنية والأخلاقية وهي تقوم على المسؤولية المشتركة بين الكيانات التشغيلية وإدارة الامتثال.

ولتدعيم هذه المنظومة قامت إدارة الامتثال خلال سنة 2023 بإنجازات مختلفة منها:

- التكوين المستمر: إرساء برنامج التكوين عن بعد الذي يهدف بالأساس الى تدريب وتثقيف الموظفين حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقنيات رصد العمليات ذات الطابع غير الاعتيادي أو المشبوه ومنع حدوثها، وكذلك تدريب الموظفين على مقاومة مخاطر الرشوة والفساد والتحلي بقواعد السلوك المهني.
- تحسين جودة البيانات المتعلقة بالحرفاء: قامت إدارة الامتثال بتحديد قائمة الحرفاء التي تتمتع بمجموع أصول هامة والتثبت من أن بياناتهم الحديثة تتوافق مع العمليات المجراة على حساباتهم. تهدف هذه المهمة الى الحصول على البيانات اللازمة التي تسمح بتنفيذ تدابير اليقظة المناسبة.
- إدارة العلاقات مع البنوك المراسلة: من أجل الحفاظ على ديمومة واستقرار علاقاتنا مع البنوك المراسلة، والتي تعتبر ضرورية لتحويل الأموال واستقبالها من الخارج، قمنا بمعالجة الطلبات الواردة من البنوك المراسلة والتي تتعلق عامة بتزويدهم بمعلومات كافية لفهم طبيعة أنشطة البنك وتقييم جودة الرقابة التي يخضع لها وكذلك الضوابط المطبقة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعزيز إجراءات اليقظة المكثفة نحو المراسلين المصرفيين: في إطار تطبيق إجراءات العناية الواجبة التي تتوافق مع درجة المخاطر، قامت إدارة الامتثال بإنشاء أداة تحليل لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناءً على عدة عوامل منها الموقع الجغرافي وهيكل رأس المال والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك المراسل.
- تطبيق إجراءات اليقظة المكثفة على الحرفاء وعلاقات الأعمال مرتفعة المخاطر: قامت إدارة الامتثال باتخاذ تدابير اليقظة المعززة نحو الأشخاص عالية المخاطر قبل فتح أي حساب. تهدف هذه التدابير الى التأكد من أن لدى البنك معرفة شاملة ودقيقة بخصوصهم وذلك من خلال تحديد هويتهم والتحقق منها والتأكد من موضوع علاقة الأعمال المقترحة ومن طبيعتها والتحري حول مصدر الأموال. في هذا السياق قامت إدارة الامتثال بفحص 657 طلب فتح حساب جديد خلال عام 2023.
- فحص التنبيهات الصادرة عن آلية المتابعة "Fortent": قام فريق التحقيق التابع لإدارة الامتثال من فحص 430 تنبيه الغاية منها التأكد من أن العمليات التي ينفذها الحرفاء مطابقة تماما لما يعرفونه حولهم وحول أنشطتهم وكذلك درجة المخاطر التي يمثلونها. افرزت عمليات التحقيق عن التبليغ عن 19 تصريح بالشبهة خلال السنة المنقضية.

- تعزيز تدابير اليقظة المطبقة على بعض العمليات النقدية: يتبنى البنك نهجا قائما على المخاطر ويحرص على وضع تدابير اليقظة المناسبة. في هذا الصدد، تخضع العمليات النقدية التي تقوم بها فئة معينة من الحرفاء للفحص المعمق من قبل إدارة الامتثال قبل تنفيذها.
- خلال عام 2023، درس قسم العقوبات والحظر 5065 طلب للحصول على إذن لتحويل الأموال من الخارج. تشمل هذه التحويلات أطراف أو بلدان معرضة لمخاطر مرتفعة. كما عالج قسم العقوبات والحظر 445 طلب للحصول على معلومات وردت علينا من اللجنة التونسية للتحاليل المالية. بالإضافة إلى ذلك، قام هذا القسم بفحص قاعدة عملانا مقابل 5737 اسمًا لأشخاص أو كيانات مدرجة حديثا في القوائم السوداء.
- وفقاً لأحكام قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، أعدت إدارة الامتثال، على غرار السنوات المنقضية، التقرير السنوي الذي يتضمن دافعي الضرائب الأمريكيين الذين لديهم حسابات مفتوحة لدى البنك. أرسل التقرير الى إدارة الضرائب التونسية، والتي تتولى إحالته على إدارة الضرائب الأمريكية في إطار التبادل التلقائي للمعلومات المنصوص عليها في الاتفاقية الضريبية بين البلدين.
- تقييم منظومة مكافحة الرشوة والفساد: أجرت إدارة الامتثال تقييماً لمدى فعالية نظام مكافحة الرشوة والفساد. شارك في التقييم عدة أطراف تمثل مجالات مختلفة في البنك.

لضمان الوقاية من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتصدي لمخاطر عدم الامتثال، تحرص إدارة الامتثال على توفير جميع الموارد والوسائل اللازمة للغرض. فتعتبر إدارة الامتثال هيكلا مستقلا مرتبطا مباشرة بمجلس الإدارة الذي يتلقى التقارير المتعلقة بمخاطر عدم الامتثال التي تم تحديدها والتدابير المتخذة لتحسين الرقابة. تتضمن الإدارة وحدات مسؤولة عن متابعة القوانين الصادرة وضمان الامتثال اليها، التصدي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى الامتثال للقواعد المتعلقة بالعقوبات وعمليات الحظر الدولية.

يتحلى مدير الامتثال وزملاؤه بالمهارات التقنية والتحليلية والمبادئ الأخلاقية الأساسية لممارسة واجباتهم. كما يتمتعون بإمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة لإجراء التحقيقات ومراقبة امتثال العمليات. ويخضع موظفو إدارة الامتثال بانتظام للتدريب على مكافحة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد. بالإضافة إلى ذلك، تسهر الإدارة على توفير التدريب المستمر لجميع الموظفين المتعلق بإجراءات المراقبة والضامن لنشر ثقافة الامتثال.

تحرص إدارة الامتثال خلال سنة 2024 على تنفيذ إجراءات الامتثال لمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك والمتعلق بالتبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية والمصادق عليه من طرف مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمساعدة في مكافحة التهرب الضريبي. كما تسعى الإدارة الى تحديث ميثاق الامتثال وسياسة التدريب .

التصرف في المخاطر

التصرف في مخاطر الائتمان

بالإضافة الى المهام الموكولة لهذه الإدارة والنشاط العادي لها والمتعلقة خاصة بمتابعة تصنيف التعهدات واحتساب المدخرات والفوائد المؤجلة شهريا ومناقشة التصنيف مع مراقبي الحسابات وكذلك متابعة الترقيم على نظام Credit Lens وتحيين سياسة التصريح حول مستوى المخاطر المقبولة وإعداد لوحات القيادة والتقارير التحليلية لمخاطر القرض والتقارير للجنة المخاطر وكذلك التصاريح الترتيبية للبنك المركزي والتصاريح للبنك العربي، قامت إدارة مخاطر القرض بالأنشطة التالية خلال سنة 2023:

- إنهاء مشروع الاختبارات الرجعية «Back testing» لنموذج الترقيم الداخلي Credit Lens ومعايرة وتحسين اعدادات النموذج (Parameters of the model) بالنسبة للمؤسسات الكبرى المتوسطة والصغرى بمساعدة وخبرة البنك العربي وشركة موديز في هذا المجال.
- تطوير وتحسين نماذج حساب LGD و PD لقطاع التجزئة كجزء من مشروع تنفيذ معايير "IFRS 9" بالتعاون مع البنك العربي وشركة موديز.
- الانتهاء من إرساء استراتيجية التوقي من الديون المتعثرة ومعالجتها، موضوع منشور البنك المركزي عدد 01-2022.

التصرف في مخاطر السوق و السيولة

- تحيين التصريح حول المستوى المقبول لمخاطر السوق ومخاطر السيولة وأسعار الفائدة.
- تحديث خطة تمويل الطوارئ.
- إعداد تقارير شهرية عن تركيز الودائع.
- إعداد تقرير كفاية رأس المال للبنك ICAAP.
- تحديث سياسات كل من مخاطر السوق ومخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

التصرف في المخاطر التشغيلية

- إرساء منهجية انشاء وبداية تغذية قاعدة بيانات حوادث المخاطر التشغيلية وتحليلها واقتراح إجراءات تصحيحية ومتابعة تنفيذها.
- تصميم وانشاء "مؤشرات المخاطر الرئيسية" للبنك (KRI) وإعداد لوحة القيادة.
- تحديث سياسات المخاطر التشغيلية.
- تحيين السياسات والإجراءات المتعلقة بالإبلاغ عن الحوادث.
- اعداد السياسة المتعلقة بالموافقة على المنتجات والأنشطة والخدمات الجديدة والأنظمة المعلوماتية.
- اعداد اختبارات الضغط للمخاطر التشغيلية.

- تقييم امتثال SWIFT للبنك فيما يتعلق ببرنامج CSP Swift 2023 وإجراء التدقيق لضمان الامتثال.
- القيام بمهمة التدقيق لنظام المعلومات طبقا للأمر عدد 1250 لسنة 2004 المؤرخ في 25 ماي 2004 لسنة 2023.
- إنجاز خارطة طريق مشروع حماية المعطيات الشخصية تهدف إلى ضمان الامتثال لمتطلبات قانون 2004.
- إنجاز خارطة طريق مشروع Cyber Risk Management Framework.
- تنظيم اجتماع لجنة أمن المعلومات السنوي.
- إنجاز الأعمال المتعلقة بمشروع نظام إدارة استمرارية الأعمال وأهمها :
 - تقييم التأثيرات على الخدمات
 - تحليل المخاطر
 - وضع خطط استمرارية الأعمال
 - وضع استراتيجية وسياسات استمرارية الأعمال

أهم نقاط خطة عمل 2024:

مخاطر الائتمان

خلال سنة 2024 يعتزم البنك التركيز على:

- تطبيق قواعد التصنيف المحلية و IFRS9 المتعلقة بمحفظة الائتمان فور نشرها من طرف البنك المركزي.
- إرساء هذه القواعد على النظام المعلوماتي الجديد T24.

التصرف في المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق:

خلال سنة 2024 يعتزم البنك التركيز على:

- تحديث خارطة المخاطر للمسارات القائمة واستكمال خارطة المخاطر للمسارات المتبقية.
- مراقبة تنفيذ خطط العمل المرتبطة بخرائط المخاطر التي تم إنجازها.
- إعداد التقارير الدورية عن المخاطر التشغيلية.
- تحليل الحوادث واقتراح خطط عمل للحوادث التي تتطلب إجراءات تصحيحية ومتابعتها.
- تقديم دورات تدريبية وتوعية متعلقة بالمخاطر التشغيلية لتأمين اعداد تقارير عن الحوادث التشغيلية.
- إعداد أشغال اللجنة العليا واللجنة الفنية للمخاطر التشغيلية.
- اختبار خطة تمويل الطوارئ.
- تطوير اختبارات الضغط لمخاطر السيولة ومخاطر السوق.
- المشاركة في دورات تدريبية في مجال إدارة المخاطر.
- اعداد سياسة وإجراءات المخاطر الاستراتيجية.
- اعداد سياسة وإجراءات مخاطر السمعة.

خلال سنة 2024 يعتزم البنك التركيز على:

- وضع منصة التعلم الإلكتروني في مجال الأمن السيبراني.
- تنفيذ مشروع حماية المعطيات الشخصية للامتثال لمتطلبات قانون 2004.
- تنفيذ مشروع Cyber Risk Management Framework.
- القيام بمهمة التدقيق لنظام المعلومات طبقا للأمر عدد 1250 لسنة 2004 المؤرخ في 25 ماي 2004 لسنة 2024؛
- تقييم امتثال SWIFT للبنك فيما يتعلق ببرنامج CSP Swift 2024 وإجراء التدقيق لضمان الامتثال.
- استكمال الأعمال المتعلقة بمشروع نظام إدارة استمرارية الأعمال.

الحوكمة

حوكمة البنك العربي لتونس

تتمثل مهمة هيكل حوكمة البنك العربي لتونس في الحفاظ على مصالح البنك والمساهمين وجملة الجهات المعنية.

1. مجلة الحوكمة

(a) مجلس الإدارة

يمثل مجلس الإدارة مجموع المساهمين ويتصرف في كل الحالات بهدف الحفاظ على المصالح الاجتماعية للبنك. يسهر مجلس الإدارة على ضمان سلامة ومردودية أصول البنك، ويحدد سياسات توزيع المرباح وسياسات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين والحرفاء والمزودين والمجموعات التي يتعامل معها البنك في مختلف نشاطاته.

يتكون مجلس إدارة البنك العربي لتونس من 12 عضواً، إثنان منهما مستقلان وواحد يمثل مصالح صغار المساهمين. ولا يمكن تجديد عهدة العضوان المستقلين وعهدة ممثل صغار المساهمين سوى مرة واحدة.

عدد المقاعد	إسم العضو	ممثل العضو	المهنة	تاريخ التعيين	إنهاء المدة
1	البنك العربي ش م ع	السيدة رندة الصادق	Présidente du conseil d'administration. Arab Bank Chief Executive Officer	جلسة عامة 28-04-2021	لغاية 2023-11-25
2		السيد نعيم الحسيني	Deputy CEO - Consumer Banking	جلسة عامة 28-04-2021	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2023
3		السيد وليد السمهوري	Executive Vice President	جلسة عامة 28-04-2021	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2023
4		السيد فراس زياد	Executive Vice President - CFO	جلسة عامة 28-04-2021	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2023
5		السيد لوي إبراهيم شاهزاده	Senior Vice President - Regional Credit	جلسة عامة 16-04-2022	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2023
6		السيد مسعود سكجها	VP - Transformation	جلسة عامة 18-04-2023	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2023
7	السيد فريد عباس	نفسه	Vice Président du Conseil Chef d'entreprises	جلسة عامة 28-04-2021	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2023
8	السيد رضا زرزري	نفسه	Chef d'entreprises	جلسة عامة 28-04-2021	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2023
9	السيد محمد بن سدرين	نفسه	Chef d'entreprises	جلسة عامة 28-04-2021	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2023
10	السيد يحيى بياحي	نفسه	Administrateur représentant les petits porteurs Chef d'entreprises	جلسة عامة 28-04-2021	لغاية 2023-06-26
الأعضاء المستقلين					
11	السيدة ألفة بن عودة صيود	نفسه	Administrateur indépendant Consultante	جلسة عامة 16-04-2022	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2023
12	السيد محمد أحمد العيسوي	نفسه	Administrateur indépendant Consultant	جلسة عامة 28-04-2021	الجلسة العامة التي تصادق على القوائم المالية لسنة 2023

السيدة ميساء العابدين: ابتداء من 2023/11/25

السيدة دزة مزاز: ابتداء من 2023/07/16

تسمية أعضاء مجلس الإدارة

تنبثق عن مجلس الإدارة لجنة الترشيحات والمكافآت، تقوم باختيار قائمة من المترشحين بناء على ميزات الكفاءة والمهنية والتمثيلية بالنسبة لأعضاء المساهمين وتُضاف إليهم ميزة الاستقلالية بالنسبة لأعضاء المستقلين. وتُقدم هذه القائمة لمجلس الإدارة للتقييم والمصادقة الأوليين ومن ثم إلى الجلسة العامة العادية للمساهمين للمصادقة النهائية.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتحصل أعضاء مجلس إدارة البنك العربي لتونس على منحة حضور تحدّد قيمتها سنويًا في الجلسة العادية العامة للمساهمين.

يعمل مجلس الإدارة على ضمان موضوعية منح حضور أعضائه و يقرّر طريقة توزيعها بناء على تقرير تقدّمه لجنة الترشيحات والمكافآت لهذا الغرض.

مكافآت أعضاء الإدارة العامة

يحدّد مجلس الإدارة قيمة مكافآت المدير العام ومساعديه ومكافآت الإطارات العليا للبنك بناء على تقرير صادر عن لجنة الترشيحات والمكافآت.

(b) الكتابة الدائمة لمجلس الإدارة (امانة سر المجلس)

تقع امانة سر المجلس تحت التسلسل الوظيفي المباشر لرئيس مجلس الإدارة وتعنى بالمهام التالية:

- تزويد كل عضو بجدول الأعمال والوثائق والمعلومات اللازمة للاضطلاع بمهامه قبل فترة زمنية كافية من كل اجتماع.
- اعداد محاضر الاجتماعات.

(c) الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

يفصل البنك بين وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة من قبل صدور القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بمؤسسات القرض والذاعي لهذا الفصل.

تقتصر وظيفة رئيس مجلس الإدارة على تمثيل المجلس وتنظيم أشغاله ومراقبة السير الجيد لمختلف هياكل البنك كما يسهر على ضمان قدرة أعضاء مجلس الإدارة على أداء مهامهم. يحرص رئيس مجلس الإدارة على الحفاظ على علاقات بناءة بين أعضاء مجلس الإدارة وبين هؤلاء والإدارة العامة. ويحرص على وصول كلّ المعلومات والمعطيات الهامة لأعضاء المجلس في التوقيت الملائم.

المدير العام هو الممثل القانوني للبنك، وهو مسؤول على التصرف العمليّاتي في البنك. ويملك بحكم القانون أوسع الصلاحيّات للتصرف في كلّ الحالات بإسم البنك ويمثله في علاقاته مع الآخرين.

رئيس مجلس الإدارة هو مخاطب المساهمين و البنك المركزي في كلّ ما يتعلّق بحوكمة البنك و في كلّ الحالات الإستثنائية التي قد تُعطّل عمل مختلف هياكل الحوكمة.

يُمنع على المدير العام وعلى المدير العام المساعد ان يكونا عضوا في مجلس الإدارة.

وظائف مجلس الإدارة

- سياسة تعيين المديرين
- يعيّن مجلس الإدارة مديرا عاما يتمتع بالنزاهة والكفاءة والخبرة في المجال البنكي. و يتمّ الحصول على مصادقة المجلس عند تعيين المديرين العامين المساعدين و بعض المديرين التنفيذيين كمدير التدقيق الداخلي و المدير المالي.

■ التقييم الذاتي للإنجازات

يقوم المجلس بتقييم إنجازاته بصفة شاملة مرة في السنة على الأقل.

■ المصادقة على إستراتيجية البنك

يحدّد المجلس أهداف البنك بناء على إستراتيجية مناسبة. و تقوم الإدارة العامة بوضع البرامج التنفيذية للإستراتيجية عبر سياسات و إجراءات تحوي مساهمة مختلف وحدات البنك.

(d) سياسة التوقي من تضارب المصالح

تطبيقا للفصل 5 من منشور البنك المركزي عدد 05 لسنة 2021، وضع البنك العربي لتونس سياسة توقي من تضارب المصالح. و تحدد هذه السياسة القواعد التي تمكن أعضاء المجلس من تفادي وضعيات تضارب المصالح، وذلك عبر:

- تحديد الوضعيات التي تؤدي أو يمكن ان تؤدي الى تضارب في المصالح
- تركيز آلية تصريح يجب إتباعها من طرف اعضاء المجلس قبل القيام بأي نشاط يمكن ان يخلق تضاربا مع مصالح البنك او حرفائه او مزوديه او/و كل الأطراف ذات الصلة

(e) التقييم الذاتي لأعمال وأداء مجلس إدارة البنك العربي لتونس لسنة 2023

في إطار إحترام البنك العربي لتونس للمتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي التونسي ضمن المنشور الصادر إلى مؤسسات القرض عدد 06 لسنة 2011 والمتعلق بتدعيم قواعد الحوكمة داخل مؤسسات القرض والذي تم تحيينه بمقتضى المنشور عدد 05 لسنة 2021 ، قام أعضاء مجلس الإدارة بعملية التقييم الذاتي لأداء أعمال المجلس ضمن آلية تم وضعها للغرض والتي أفرزت النتائج التالية:

- يعكس تكوين مجلس الإدارة التوازن والاستقلالية كون جميع أعضائه غير تنفيذيين بما فيهم عضوين مستقلين يرأسان لجنة التدقيق الداخلي ولجنة المخاطر، ويتم اتخاذ القرارات داخل المجلس بالأغلبية مع احترام رأي الأقلية. ويحرص أعضاء المجلس على تفعيل دور اللجان للقيام بدورها في مساعدة المجلس، ويسعى أعضاء مجلس الإدارة الى المحافظة على مستوى عال وملائم من المعرفة والخبرة وتطوير هذه المعرفة بشكل مستمر.
- يشارك أعضاء مجلس الإدارة في وضع الأهداف والتوجهات الاستراتيجية للبنك ويقوموا بالاجتماع بشكل دوري بالادارة العليا للبنك لمراجعة ومناقشة السياسات المعمول بها ومتابعة التقدم في خطوات تنفيذ أهداف البنك الاستراتيجية ضمن حدود وسياسات المخاطر المقبولة.
- يحرص أعضاء مجلس الإدارة على وجود قنوات إتصال فعالة داخل البنك والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكنهم من عملية تقييم الإدارة.
- يحرص مجلس الإدارة على نشر ثقافة الحوكمة بالبنك وعلى تطبيق ممارسات الحوكمة ويقوم بالتقييم المستمر لكفاءة وفاعلية سياسة وممارسات الحوكمة والرقابة الداخلية ، وكذلك إدارة أي تعارض محتمل في المصالح.

كذلك قامت لجنة الحوكمة بعملية تقييم للجان مجلس الإدارة والتي أفرزت ما يلي:

- تمتع لجان التدقيق الداخلي والمخاطر والترشيحات والمكافآت بعضوية أعضاء مستقلين وأعضاء غير تنفيذيين مؤهلين وذوي خبرات وكفاءات
- قيام اللجان بعملها بشكل فعال في مساعدة المجلس من خلال تقديم توصيات تساعد في إتخاذ القرارات وجعل اجتماعات المجلس أكثر كفاءة وفاعلية
- يتم إعلام المجلس بالوقت المناسب بمداولات ونقاشات اللجان ، كما يقوم المجلس بالاطلاع والمصادقة على تقرير النشاط السنوي للجنة التدقيق الداخلي والمخاطر

2. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

(a) لجنة التدقيق الداخلي

رکز مجلس إدارة البنك العربي لتونس لجنة التدقيق الداخلي طبقا لمقتضيات الفصل 49 للقانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بمؤسسات القرض و الفصل 38 من منشور البنك المركزي عدد 05 لسنة 2021.

- تتكوّن اللجنة من 3 أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف المجلس من بين أعضائه بناء على مؤهلاتهم في المجال المالي والمحاسبي والرقابي على أن تتطابق مدة عهدهم في اللجنة مع مدة عهدهم في المجلس. ويمكن تجديد العهدة في لجنة التدقيق الداخلي. وفي حال شغور في اللجنة يتعهد المجلس بسدها في الإبان.
- يترأس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ومالك لمؤهلات وخبرة في المجال المالي والمحاسبي طبقا لمقتضيات الفصل 47 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بمؤسسات القرض والفصل 39 من منشور البنك المركزي عدد 05 لسنة 2021.
- تتكوّن لجنة التدقيق الداخلي للبنك العربي لتونس من السادة:

○ محمد العسّس: رئيس

○ محمد بن سدرين ونعيم الحسيني وفراس زيّاد: أعضاء

- لا يمكن لأعضاء الإدارة العامة ان يكونوا أعضاء في لجنة التدقيق الداخلي

- يمكن للجنة التدقيق الداخلي توجيه الدعوة للحضور في إجتماعاتها او في جزء من هذه الإجتماعات، لأي عضو من أعضاء الإدارة العامة، او لمراقبي الحسابات او أي مسؤول عن وحدة داخلية للبنك او شركاتها التابعة، يعتبر حضوره مفيدا لأشغال اللجنة.
- تساعد لجنة التدقيق الداخلي مجلس الإدارة في التحضير لقراراته الإستراتيجية وفي القيام بواجبه الرقابي. وفي هذا الإطار، فإن لجنة التدقيق الداخلي مدعوة لـ:

- الحرص على تناسق منظومات قياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر، وضمان وضوح المعلومات المقدمة للمجلس
- تحليل نقائص منظومة الرقابة الداخلية الملاحظة من طرف مختلف هياكل الرقابة والعمل على تركيز الإجراءات التصحيحية
- دراسة القوائم المالية السنوية والسادسية والثلاثية والتقرير السنوي قبل تقديمهم للمجلس
- إقتراح تسمية مراقبي الحسابات وإبداء رأي حول برامج عملهم وحول نتائج رقابتهم
- دراسة كل حدث او عملية يمكن أن تضرر بالوضعية المالية للبنك او نشاطه او سمعته، تبلغ لعلم اللجنة عن طريق مراقبي الحسابات
- مراجعة كل تقارير البنك قبل توجيهها للهيئات الرقابية
- مراقبة وتنسيق أشغال مختلف وحدات الرقابة العامة وباقي الوحدات المعنية بالرقابة
- الحرص على توفر الموارد البشرية واللوجستية لدى هياكل الرقابة العامة بما يمكنهم من أنجاز مهامهم بنجاحة
- إبداء الرأي لمجلس الإدارة حول تعيين المسؤول الأول على الرقابة العامة ومساعديه، وحول ترقيةاتهم ومكافاتهم
- تقديم حوصلة لأشغال وتوصيات اللجنة خلال إجتماعات مجلس الإدارة
- تقديم التقرير السنوي لأشغال اللجنة الى مجلس الإدارة

- تجتمع لجنة التدقيق الداخلي 4 مرات سنوياً بدعوة من رئيسها و كل مرة يرى الرئيس من المفيد دعوتها للإنعقاد
- لا يمكن للجنة الإنعقاد بحضور أقل من ثلاثة من أعضائها. و في حال تغيب الرئيس، يرأس اللجنة واحد من أعضائها يختاره زملاؤه
- تؤخذ قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين، في حال تساوي عدد الأصوات، يعتبر صوت رئيس اللجنة حاسماً.
- تدون مداورات اللجنة في محاضر يتم إرسالها الى كل أعضاء مجلس الإدارة في إجتماعه اللاحق
- تضع الإدارة العامة للبنك كل الوثائق والمعلومات اللازمة للجنة قصد القيام بأشغالها، وفي هذا الإطار، تقوم مختلف وحدات البنك بتمكين كتابة لجنة التدقيق الداخلي بالقائمة غير الحصرية للوثائق التالية:

- تقارير مهمات الرقابة ومتابعة التوصيات
- الوثائق المتعلقة بالموارد الموجهة لضمان حسن سير الرقابة الداخلية
- المذكرات المتعلقة بالمخططات الإستراتيجية للبنك و التوقعات المالية
- القوائم المالية السنوية و السداسية و الثلاثية قبل تقديمها لمجلس الإدارة
- إعلانات الرقابة على الوثائق و الرقابة على عين المكان التي تنفذها مصالح البنك المركزي
- تقارير الرقابة التي تنجزها السلطات العمومية و مراقبي الحسابات
- تقارير وكالات التقييم
- التقارير المنصوص عليها في الفصول 52 و 53 لمنشور البنك المركزي عدد 19 لسنة 2006 المتعلق بالرقابة الداخلية

(b) لجنة المخاطر

ركّز مجلس إدارة البنك العربي لتونس لجنة مخاطر طبقاً لمقتضيات الفصول 40 و 41 من منشور البنك المركزي عدد 05 لسنة 2021.

- تتكون لجنة المخاطر من 3 أعضاء على الأقل يعيّنهم مجلس الإدارة على أن تتطابق مدة عهدة أعضائها، مع مدة عهدة عضويتهم في المجلس. ويجب ان يحوز أعضاء لجنة المخاطر، على كفاءات و خبرات عالية في مجال التصرف في المخاطر البنكية.

- تتكون لجنة المخاطر بالبنك العربي لتونس من السادة:

- ألفة بن عودة: رئيس
- السيد لوي إبراهيم شاهزاده و رضا زرزري: أعضاء
- تعمل لجنة المخاطر على مساعدة مجلس الإدارة على أداء دوره المتعلق بالتصرف و مراقبة المخاطر و احترام التشريعات و السياسات المعدة للغرض.

- تتمثل مهام لجنة المخاطر في :

- وضع و تنفيذ استراتيجيات التصرف في المخاطر بما فيها مخاطر القرض و السوق و السيولة و العملياتية مع الأخذ بعين الاعتبار درجة قبول المخاطر المحددة من طرف مجلس الإدارة، الوضعية المالية للبنك و قدرته على التصرف و السيطرة على المخاطر بناء على الإستراتيجية
- تحديد أسقف التعرض و الحدود العملياتية لكل أنواع المخاطر
- المصادقة على منظومة قياس و متابعة المخاطر، و على آليات و معايير تقييم المخاطر، كما يصادق على عمليات تفويض السلطة في ما يتعلق بالمخاطرة

- مراقبة التزام الإدارة العامة بإستراتيجية التصرف في المخاطر المحددة من طرف مجلس الإدارة
- تحليل مدى تعرض البنك لمخاطر القرض والسوق و السيولة و العملياتية و مراقبة الالتزام بسقوف التعرض
- تقييم سياسات التخصيص و ضمان الملاءة الدائمة للأموال الذاتية
- دراسة المخاطر المنجزة عن القرارات الإستراتيجية التي يتخذها مجلس الإدارة
- المصادقة على مخططات تواصل النشاط
- إبداء رأيها للمجلس حول تعيين المسؤول عن إدارة التصرف في المخاطر و مكافآته
- إقتراح منهجية لإقحام التصرف في المخاطر ضمن آليات قياس الإنجازات
- متابعة القروض الممنوحة الى الحرفاء الذين تتجاوز تعهدهم السقوف المحددة في الفصل السابع من المنشور عدد 24 لسنة 1991 المتعلق بقسمة و تغطية المخاطر و متابعة التعهّدات.
- تجتمع اللّجنة كلّما إقتضت الحاجة دون أن يقلّ عدد إجتماعاتها عن 4 مرّات سنوياً على الأقلّ. ويتمّ إستدعاء أعضائها قبل أسبوع من موعد الإجتماع على الأقلّ، و يمكن إستدعائهم دون أجل في الحالات المستعجلة.
- لا يمكن للّجنة الإنعقاد بحضور أقلّ من ثلاثة من أعضائها. و في حال تغيب الرّئيس، يرأس اللّجنة واحد من أعضائها يختاره زملاؤه.
- يمكن للجنة المخاطر توجيه الدّعوة للحضور في إجتماعاتها او في جزء من هذه الإجتماعات، لأي مسؤول عن وحدة داخلية للبنك، يعتبر حضوره مفيداً لأشغال اللّجنة.

(c) لجنة الترشيحات والمكافآت

ركّز البنك العربي لتونس لجنة الترشيحات والمكافآت طبقاً لمقتضيات القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بمؤسّسات القرض ومنشور البنك المركزي عدد 05 لسنة 2021.

- تتكوّن لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء على الأقلّ يعيّنهم مجلس الإدارة على أن تتطابق مدّة عهدة أعضائها، مع مدّة عهدة عضويتهم في المجلس.
- يمكن تجديد عهدة العضوية في اللّجنة. وفي حال وجود شغور يقوم المجلس بسدّه في الإبان
- تتكوّن لجنة الترشيحات والمكافآت بالبنك العربي لتونس من السيّدات والسّادة:
- فريد عباس: رئيس
- رندة الصادق (لغاية 2023/11/25) و وليد السمهوري: أعضاء
- تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت 4 مرات على الأقلّ وكلما وجب ذلك
- لا يمكن للّجنة الإنعقاد بحضور أقلّ من ثلاثة من أعضائها. و في حال تغيب الرّئيس، يرأس اللّجنة واحد من أعضائها يختاره زملاؤه
- لا يمكن لأعضاء الإدارة العامة ان يكونوا اعضاء في لجنة الترشيحات والمكافآت
- تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة على:

- تعيين هياكل إدارة البنك وإطاراته العليا بناء على تقارير تحوي معايير التّسمية من حيث الكفاءة والسمعة
- المصادقة على مكافآت كبار مسيري البنك (ومنهم المدير العام ومدير التصرف في المخاطر ومدير التدقيق)
- مراقبة إعداد وسير سياسات أنظمة المكافآت وآليات الرّقابة عليها

■ تسهر لجنة الترشيحات والمكافآت على أن:

- تكون مكافآت موظفي وظائف الرقابة غير مرتبطة بخطط الأعمال وإنجازاتها، وتحدّد لهم أهداف مرتبطة حصرياً بوظيفة الرقابة حتى يتم المحافظة على إستقلاليّتهم
- تكون هيكلية المكافآت متطابقة مع الإستراتيجية في ميدان التصرف في المخاطر وأهداف وقيم ومصالح البنك على المدى البعيد. كما يجب ان تحوي هيكلية المكافآت آليات تهدف لتفادي وضعيات تضارب المصالح
- تكون هيكلية برامج المكافآت دافعا لثقافة المخاطر بمعنى الحث على أخذ مخاطر محسوبة وملائمة والتصرف بما يتلاءم مع مصالح البنك في مجمله (بما فيها مصالح حرفائه) لا مع مصالحهم الفردية او مصالح وحدتهم
- تكون هيكلية المكافآت عاكسا للمخاطر المتخذة ونتائجها، ويجب أن تتم متابعة صارمة بإستخدام مؤشرات كمية ونوعية، لطريقة مكافأة المداخل المستقبلية الممكنة والغير مؤكدة.
- تسمح هيكلية المكافآت بتعديل الجزء المتغير من المكافآت حسب جملة المخاطر بما فيها عدم احترام درجة المخاطر المقبولة والإجراءات الداخليّة والواجبات القانونيّة

(d) لجنة الحوكمة

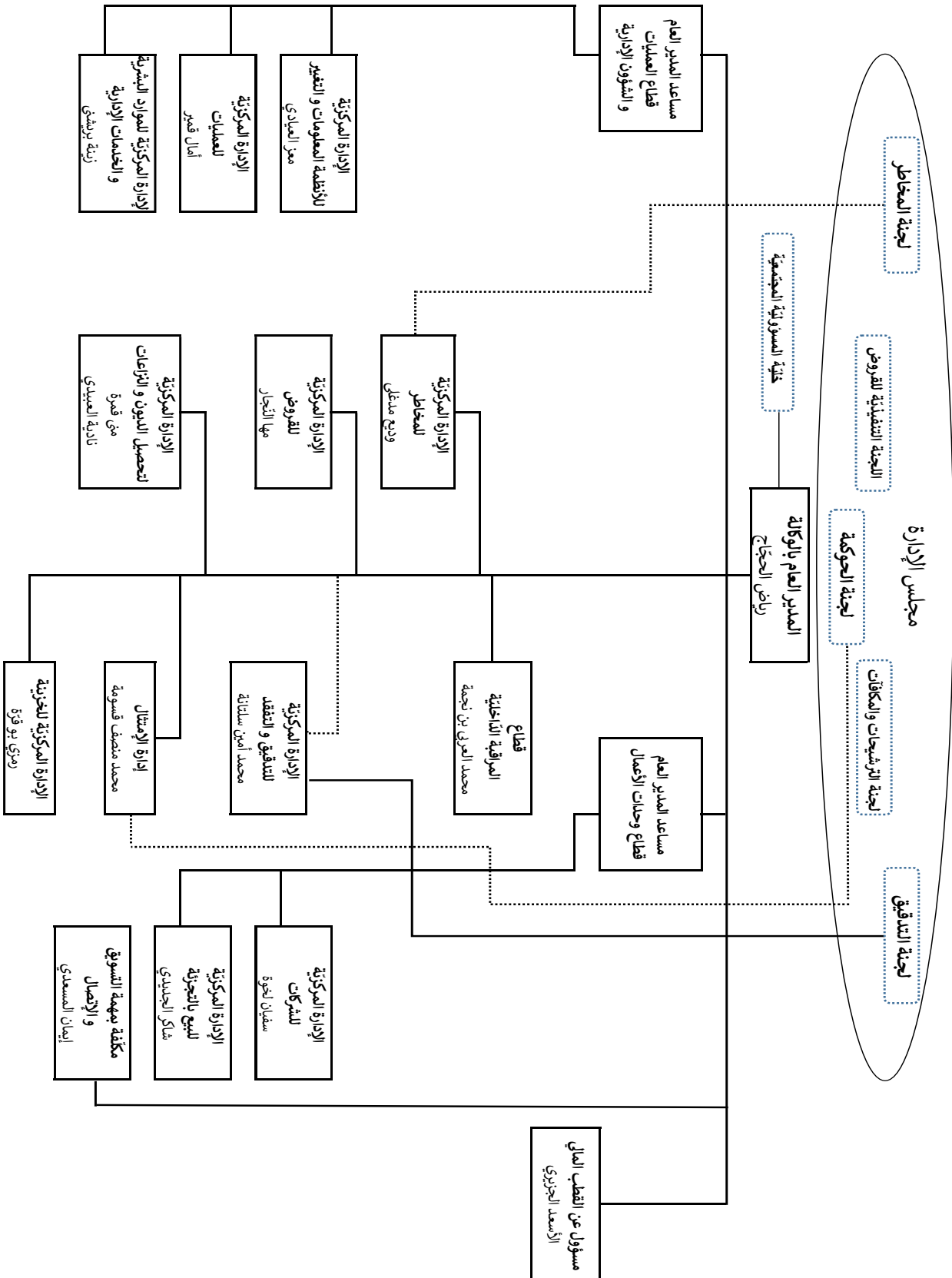
ركّز مجلس إدارة البنك العربي لتونس لجنة حوكمة استئناسا بأفضل الممارسات الدولية في المجال البنكي.

- تتكوّن لجنة الحوكمة من 3 أعضاء على الأقلّ يعيّنهم مجلس الإدارة على أن تتطابق مدّة عهدة أعضائها، مع مدّة عهدة عضويتهم في المجلس. ويجب ان يحوز أعضاء لجنة الحوكمة، على كفاءات وخبرات كبرى في مجال التصرف في مخاطر الإمتثال.
- يمكن تجديد عهدة العضوية في اللّجنة. وفي حال وجود شغور يقوم المجلس بسدّه في الإبان
- تتكوّن لجنة الحوكمة بالبنك العربي لتونس من السيّدات و السادة:
 - رندة الصادق (لغاية 2023/11/25)، نعيم الحسيني (اعتبارا من 2023/11/26) : رئيس
 - وليد السمهوري و يحي بياحي (لغاية 2023/6/26) و درة مراز (اعتبارا من 2023/7/16): أعضاء
- لا يمكن لأعضاء الإدارة العامّة ان يكونوا اعضاء في لجنة الحوكمة
- تساعد لجنة الحوكمة مجلس الإدارة و تعدّ التوجّهات الإستراتيجية للبنك مع الحرص على إحترام معايير المهنة البنكيّة
- تقوم لجنة الحوكمة بالسّهر على مقتضيات الإمتثال في كلّ أنشطة البنك
- تجتمع اللّجنة بدعوة من رئيسها كلّما إقتضت الحاجة دون أن يقلّ عدد إجتماعاتها عن مرتّين سنويّا على الأقلّ.
- يمكن للجنة الحوكمة توجيه الدّعوة للحضور في إجتماعاتها او في جزء من هذه الإجتماعات، لأي مسؤول عن وحدة داخلية للبنك، يعتبر حضوره مفيدا لأشغال اللّجنة.

قائمة أعضاء مجلس الإدارة و أهم الوظائف التي يشغلها كل عضو

عضو مجلس الإدارة وجنسيته	نهاية فترة النيابة	منصبه في مجلس الإدارة	عضويته في مجالس إدارات شركات أخرى	الوظائف التي يشغلها حالياً خارج الشركة التابعة
الأنسة رندة محمد توفيق الصادق / أردنية	إلى غاية 2023/11/25	رئيسة مجلس الإدارة	- بنك عُمان العربي - شركة مجموعة العربي للاستثمار - جمعية البنوك في الأردن - صندوق الحسين للإبداع والتفوق - الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتفاس. - شركة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني المساهمة الخاصة - شركة إدارة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني - Endeavor Jordan-	المدير العام التنفيذي / البنك العربي
السيد فريد عباس / تونسية	2023	نائب رئيس مجلس الإدارة	- رئيس مجلس إدارة شركة SETCAR - MAGRIMEX - STAROIL - رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للإيجار	مدير عام شركة SETCAR
السيد وليد محي الدين محمد السمهوري / أردنية	2023	عضو	- البنك العربي السوداني - بنك عُمان العربي - الشركة الأردنية لضمان القروض - شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات - شركة مجموعة البنوك التجارية الأردنية للاستثمار - شركة التجمع البنكي لإدارة الشركات - شركة الصندوق السعودي للأردني للاستثمار	مدير منطقة الأردن / البنك العربي
السيد نعيم راسم كامل الحسيني / السعودية	2023	عضو	- البنك العربي الإسلامي الدولي - شركة الفنادق والسياحة الأردنية	- نائب المدير العام التنفيذي - مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات
السيد فراس جاسر جميل زيّاد / أردنية	2023	عضو	- شركة مجموعة العربي للاستثمار - بنك العز الإسلامي	المدير المالي / البنك العربي
السيد لؤي ابراهيم محمد اسماعيل شاهزاده / أردنية	2023	عضو	---	نائب رئيس أول – مدير ائتمان/ البنك العربي
السيد مسعود غالب مسعود سكجها	2023	عضو	---	مدير الرقمنة و مشروع التغيير في إدارة قطاع التجزئة / البنك العربي
السيد يحيى يوسف بياحي / تونسية	إلى غاية 2023/06/26	عضو ممثل صغار المساهمين	شركة TPR	رئيس ومدير عام شركة TPR Sotuver Sicam
السيد حمادي بن سدرين / تونسية	2023	عضو	---	---
السيد رضا الزروري / تونسية	2023	عضو	- شركة GMT - شركة ATL GMG	مدير عام مجمع الزروري
السيدة الفة بنعودة صبود / تونسية	2023	عضو مستقل	---	أستاذة جامعية
السيد محمد أحمد محمد العسوس / أردنية	2023	عضو مستقل	---	المدير التنفيذي لشركة G-Path for Consulting Services - البحرين

الهيكل التنظيمي للبنك العربي لتونس



التقرير الاجتماعي

الموارد البشرية

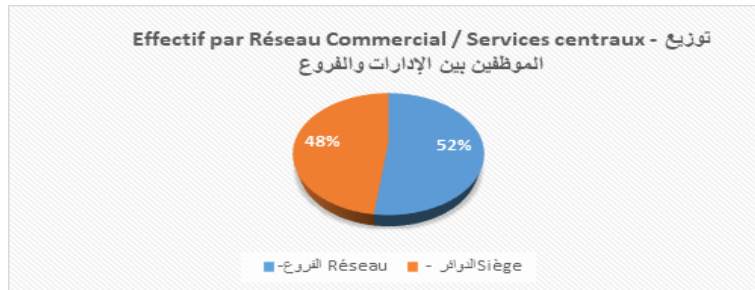
تركيبة موظفي البنك

يمثل عدد موظفي البنك الى غاية 31/12/2023، 1382 موظف 51% منهم ذكور و 49% منهم إناث.

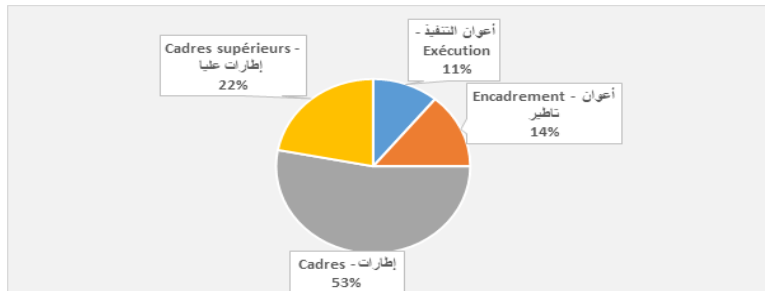
تبلغ نسبة الموظفين القارين 92% من إجمالي عدد الموظفين



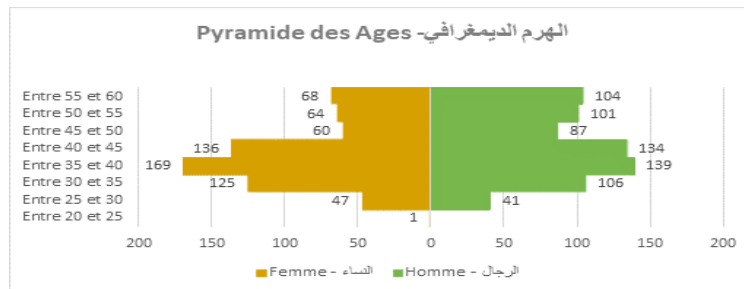
يتركز 52% من موظفي البنك في شبكة الفروع مقابل 48% بالدوائر المركزية



تبلغ نسبة التآطير بالبنك 75%



يبلغ معدل اعمار موظفي البنك 42 سنة، و يبلغ معدل أقدميتهم بالبنك 14 سنة، و يتوزع عددهم حسب مختلف الشرائح العمرية كما يلي:



تركز نشاط الأكاديمية في عام 2023 على عمليات تكوين تهدف إلى تحسين مهارات موظفي البنك:

- التدريب لمديري نقاط البيع والذي تم تقديمه لـ 22 من ممثلي خدمة العملاء
- تم تقديم التدريب على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لـ 53 مشاركًا مقسمين بين مديري المناطق وإدارة القروض والشركات.
- تم تركيز برنامج تكويني خاص لكل طالب متخرج من معهد تمويل التنمية للمغرب العربي.

عمليات التدريب و التكوين الأخرى

قدّرت مصاريف التدريب خلال سنة 2024 بـ 804,5 ألف دينار.

وبلغ مجموع المشاركين 945 و هو ما يعادل 8059 أيام من التدريب، و16843 ساعة من التدريب. و شملت عمليات التدريب مختلف المهن البنكية في جوانبها التقنية و القانونية، قصد تمكين موظفي البنك من احداث آليات العمل و الرفع من نجاعتهم.

التوظيف

في إطار تلبية احتياجات البنك من الموارد البشرية لسنة 2023، عزز عدد الموظفين من خلال الانتداب الداخلي والخارجي. و إستأثرت الوحدات المركزية بـ 89% من الإنتدابات الخارجية فيما تم توجيه 11% من هذه الإنتدابات الى الفروع.

وتميز برنامج التوظيف الخارجي خلال عام 2023 بإنتداب 12 مهندسًا لتكنولوجيا المعلومات في إطار إنشاء أكاديمية تكنولوجيا المعلومات في نسختها الأولى وتمثلت أهداف هذا التوظيف في :

- تكوين خلية للموارد الشابة الموهوبة داخل البنك
- تحقيق أهداف البنك في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال دعم استراتيجية التحول الرقمي الخاصة بـ ATB قصد تطوير التطبيقات الرقمية لخدمة قطاعات الأعمال المختلفة للبنك.

و في مجال الإنتداب الداخلي، يحرص البنك على إعطاء الأولوية للموظفين في الإنتدابات الداخلية في إطار التطوير الوظيفي وذلك عن طريق عروض الإنتدابات الداخلية التي تهتم المناصب الإدارية لتعزيز المهارات الداخلية. وتخضع جميع الطلبات الداخلية لعملية إختيار صارمة حيث يمثل جميع المرشحين أمام لجنة ترشيح ويتم تقييمهم من خلال معايير يتم ضبطها من قبل أعضاء اللجنة. وقد خصصت هاته الإنتدابات الداخلية سنة 2023 لمناصب مسؤولية مثل مدير إدارة الفروع أو مدير إدارة الشركات الصغرى.

التطوير الوظيفي

تمّ خلال سنة 2023، إدخال البيانات المتعلقة بخارطة المهن و الكفاءات ضمن قاعدة بيانات HR ACCESS، و هو ما مكّننا من تحيين المسارات المهنية للموظفين عبر هذه المنظومة التي ستشهد سنة 2024، تفعيل وحدة الإنتداب، بما يمكن من توفير وقت البحث عن العناصر القادرة على تقديم الإضافة، و من توفر المعلومة في كلّ مراحل الإنتداب، و من وضع لوحة قيادة الإنتدابات

التنظيم الإداري

واصل البنك للعام الثالث على التوالي، بناء قاعدة بيانات جداول التقييم و الترقيات عبر منصة رقمية سهلت عملية تقييم الموظفين من طرف المسؤولين المباشرين. ومكّنتنا من:

- توفير جدول متابعة فورية
- التوفير في الوقت
- الانخفاض في الكلفة
- تسهيل المبادلات بين المسؤولين المباشرين والموظفين.

و سيعمل البنك خلال سنة 2024 على ربط البيانات المتعلقة بالحضور مع وحدة الرواتب HR ACCESS ، إصدار تقارير مراقبة ساعات العمل الإضافية، تحيين البيانات الشخصية والتعاقدية على مستوى HR ACCESS ، رقمنة الملفات الإدارية، رقمنة أشغال تقييم الأداء و الترقية عبر HR ACCESS

التأمين الصحي

تم اجراء تحسينات على تطبيق التأمين على المرض لضمان أفضل مراقبة للنفقات الطبية التي يتحملها الموظف. ومع انتهاء عقد التأمين الصحي الجماعي في عام 2023، بدأت المفاوضات لتحسين عدة أقسام في جدول المزايا وبالتالي ضمان تعويض أفضل للموظفين.

مراقبة طبية

حرصا على ضمان أفضل ظروف العمل في مقر Lac II ، طلبت الإدارة المركزية للموارد البشرية في أوت 2023 مساندة مكتب مراقبة خارجي موصى به من قبل معهد الصحة والسلامة في العمل من أجل قياس وتحليل مستوى الأكسجين O2 على مستوى المؤسسة. وتتوافق جميع نتائج القياسات التي تم الحصول عليها مع اللوائح، مما يؤكد الامتثال لمعايير الصحة والسلامة المهنية.

تعاونية البنك العربي لتونس

أنشئت لغرض اجتماعي، تم تحسين حدود التغطية المسندة من قبل شركة التأمين وذلك بوضع تغطية إضافية مسندة من طرف البنك، مما أتاح تقديم مساعدة كبيرة للموظفين الذين لديهم ملف طبي يفي بالمعايير المطلوبة للموظفين العاملين والمتقاعدين. وفي هذا الإطار قام فريق القسم الطبي الاجتماعي بمعالجة 40 ملفاً طبياً خلال العام 2023.

تخصيص النتيجة

مقتضيات القانون الأساسي

طبقا للفصل الواحد و الخمسين من العقد التأسيسي للبنك العربي لتونس :

تتكون الأرباح القابلة للتوزيع من النتيجة المحاسبية الصافية بعد إضافة النتائج المؤجلة من السنوات المحاسبية السابقة أو طرحها، وبعد طرح ما يلي :

- نسبة تساوي خمسة بالمائة من الربح المحدد على النحو المذكور بعنوان احتياطات قانونية. ويصبح هذا الخصم غير واجب إذا بلغ الاحتياطي القانوني عشر رأس مال الشركة.
- الاحتياطي الذي نصت عليه النصوص التشريعية الخاصة في حدود النسب المبينة بها.
- الاحتياطات التي نصّ عليها العقد التأسيسي
- جميع المبالغ التي تقرر الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة تخصيصها للاحتياطي العام أو الخاص أو للتحويل من جديد.

1. مقدار الربح المعد للتوزيع أول مرة (خمس بالمائة) مقابل الأسهم المحررة وغير المستهلكة على أنه إذا لم تسمح

الأرباح المتحققة بإتمام هذا التسديد لعدم كفايتها فلا يجوز المطالبة بتحصيله على نتائج السنة المالية اللاحقة .

2. يوزع الباقي من الأرباح بين المساهمين بعنوان حصة إضافية للمساهمين.

جدول تطوّر الاموال الذاتية

التسمية	رأس المال الإجمالي	منحة إصدار	احتياطات قانونية	احتياطات لإعادة التقييم	احتياطات لإعادة الاستثمار محررة(*)	احتياطات لإعادة الاستثمار	احتياطات ذات نظام خاص	صندوق للمخاطر العامة	نتائج مؤجلة	أرباح غير مخصصة	المجموع
الرصيد في 2021.12.31 قبل التخصيص	128 000	170 904	10 000	4 219	118 990	186 999	2 790	1 185	865	(68 502)	555 450
احتياطات ذات نظام خاص محررة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
احتياطات لإعادة الاستثمار		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حصة أرباح		-	-	-	-		-	-	-		-
نتائج مؤجلة		-	-	-	-		-	-	(68 502)	68 502	-
الرصيد في 2021.12.31 بعد التخصيص	128 000	170 904	10 000	4 219	118 990	186 999	2 790	1 185	(67 637)	-	555 450
النتيجة الصافية في 2022.12.31		-	-	-	-	-	-	-	-	11 397	11 397
الترفع في رأس المال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في 2022.12.31 قبل التخصيص	128 000	170 904	10 000	4 219	118 990	186 999	2 790	1 185	(67 637)	11 397	566 848
احتياطات ذات نظام خاص محررة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
احتياطات لإعادة الاستثمار		-	-	-	14 374	(14 374)	-	-	-	-	-
حصة أرباح		-	-	-	-		-	-	-		-
نتائج مؤجلة		-	-	-	-		-	-	11 397	(11 397)	-
الرصيد في 2022.12.31 بعد التخصيص	128 000	170 904	10 000	4 219	133 364	172 625	2 790	1 185	(56 240)	-	566 848
احتياطات لإعادة الاستثمار محررة		-	-	-	16 544	(16 544)	-	-	-	-	-
النتيجة الصافية في 2023.12.31		-	-	-	-	-	-	-	-	(9 406)	(9 406)
الترفع في رأس المال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في 2023.12.31 قبل التخصيص	128 000	170 904	10 000	4 219	149 908	156 081	2 790	1 185	(56 240)	(9 406)	557 442

التقريران العام والخاص
لمراقبي الحسابات للسنة المحاسبية المختومة
في 31 ديسمبر 2023



البنك العربي لتونس

التقريران العام والخاص لمراقبي الحسابات
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

أفريل 2024

1 - التقرير العام لمراقب الحسابات

البنك العربي لتونس

التقرير العام لمراقبي الحسابات

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

هذه ترجمة للعربية لتقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية الصادرة باللغة الفرنسية و يتم توفيرها فقط لمتطلبات المتحدثين باللغة العربية. يستوجب قراءة هذا التقرير وفقا لمعايير القانون التونسي والمراجع المهنية المعمول بها في تونس.

السادة مساهمي البنك العربي لتونس

1- تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1. الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك العربي لتونس والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2023 وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية. وتبرز هذه القوائم المالية جملة أموال ذاتية تبلغ 557.442 ألف دينار تونسي، بلغت الخسارة لسنة 2023 9.406 ألف دينار تونسي وتدفق نقدي إيجابي بقيمة 819.832 ألف دينار تونسي.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبر بصورة وافية، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك العربي لتونس كما هي في 31 ديسمبر 2023 ولنتيجة عملياته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

2. أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك العربي لتونس وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي المطبقة على مراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

3. أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الهامة هي الأمور التي، وفقاً للاجتهاد المهني، لها الاهتمام الأكبر في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. إن هذه الأمور تم وضعها في الاعتبار في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، ولتكوين رأينا حولها وليس لغرض إبداء رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

1.3 الأخذ بعين الاعتبار الفوائد والعمولات

الخطر التي تم تحديده

بلغت الفوائد والإيرادات والعمولات المماثلة المعترف بها كدخل من قبل البنك حتى 31 ديسمبر 2023 إلى 662.522 ألف دينار تونسي وتمثل 87% من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي

تبيننا لإيضاحات حول القوائم المالية "أسس القياس والمبادئ المحاسبية المعتمدة"، على مستوى "قاعدة الإقرار بالمدخلات" يصف القواعد الخاصة لأخذ بعين الاعتبار المدخلات

على الرغم من أن معظم هذا الدخل يتم إنشاؤه وحسابه تلقائياً عن طريق نظام معلومات البنك، إلا أننا اعتبرنا، بالنظر إلى الحجم الكبير للمعاملات، أن أخذ الفوائد والعمولات في الاعتبار يشكل نقطة رئيسية التدقيق.

في إطار تدقيقنا للحسابات ، اشتمل عملنا بشكل خاص على

- مراجعة نقدية لنظام المراقبة الداخلية الذي وضعه البنك فيما يتعلق بإثبات المداخل ، بما في ذلك تقييم المراقبة المعلوماتية من قبل خبراء تكنولوجيا المعلومات ؛

إجراء اختبارات للتحقق من التطبيق الفعال للمراقبة الرئيسية بما في ذلك المراقبة الآلية-

- الفحص التحليلي للإيرادات من أجل تأكيد البيانات المحاسبية، ولا سيما بمعلومات الإدارة والبيانات التاريخية واتجاهات الأسعار والاتجاهات في القطاع واللوائح ذات الصلة

- التحقق من الامتثال للمعيار المحاسبي رقم 24 والمنشور الصادر عن البنك المركزي، ولا سيما أنه لا يتم الاعتراف بالفوائد على العلاقات المصنفة كدخل إلا عند استخلاصها؛

القوائم المالية مراجعة المعايير الملائمة للمعلومات المقدمة عن هذه المنتجات المعروضة في الايضاحات تفسيرية على -

2.3 تغطية مخاطر القرض

الخطر التي تم تحديده

كمؤسسة للقروض، يواجه البنك العربي التونسي "ATB" مخاطر القرض التي تتمثل في المخاطر المتكبدة في حالة تقصير الطرف المقابل أو العديد من الأطراف المقابلة على كل من محفظته من الالتزامات المباشرة والتزامات التوقيع الممنوحة للعملاء. تعتبر هذه المخاطر الملازمة للنشاط المصرفي مجال اهتمام رئيسي نظراً للمبالغ المتضمنة وعملية التصنيف وطرق تحديد مخصصات مخاطر الائتمان.

يتم تحديد مقدار هذه المخصصات وفق طرق آلية تطبيقاً لأحكام البنك المركزي التونسي. بالإضافة إلى ذلك ، قد يستخدم البنك العربي التونسي "ATB" الأحكام لتحديد مستوى الانخفاض الفردي لبعض المواقف المشكوك فيها.

كما هو مفصل في الإيضاحات حول القوائم المالية رقم 3، فإن إجمالي صافي لتعهدات على الحرفاء بلغ، في 31 ديسمبر 2023، 5.366.376 ألف دينار تونسي تمثل 70٪ من إجمالي الأصول في الموازنة. وتبلغ المدخرات المتعلقة بها و812.714 ألف دينار تونسي.

يتم عرض القواعد والأساليب المحاسبية المتعلقة بتقييم مخصصات المدخرات لتعهدات على الحرفاء، وكذلك المعلومات الإضافية حول بنود البيانات المالية في الإيضاح 3 من البيانات المالية، وكذلك في الإيضاحات التفسيرية رقم II. 2.

إجراءات التدقيق المنفذة استجابة لهذا الخطر

كجزء من تقييمنا لعملية التقييم والتغطية على مستحقات العملاء في تاريخ اختتام السنة المحاسبية، عملنا اعتمد على ما يلي:

لتغطية هذا السؤال الجوهري ، حصلنا على فهم للإجراءات التي تم تنفيذها من قبل البنك، وقمنا بتقييم التنفيذ الصحيح لعناصر الضوابط الرئيسية ، فضلاً عن قدرتها على منع و / أو اكتشاف الأخطاء الجوهرية من خلال التركيز على:

- الإجراءات والضوابط التي يحددها البنك من أجل ضمان إدارة مخاطر الطرف المقابل ، وتحديد العملاء الذين سيتم تخفيض تصنيفهم ومخصصاتهم وتحديد مستوى المخصص الفردي المطلوب بالرجوع إلى اللوائح المصرفية ،
- أخذ دراية بإجراءات تقييم مخاطر الطرف المقابل والضوابط ذات الصلة التي ينفذها البنك؛
- مصداقية المعلومات التي يقدمها البنك عن العملاء الذين تظهر أوضاعهم مؤشرات انخفاض القيمة ،
- الامتثال لاحتساب المخصصات الجماعية وفقاً لأحكام المنشور الجديد للبنك المركزي التونسي رقم 2024.01 المؤرخ 19 جانفي 2024.

بالإضافة إلى ذلك ، من خلال أخذ العينات الموسعة:

- تحققنا من مدى مطابقة المنهجية التي يتبعها البنك مع القواعد الصادرة عن البنك المركزي التونسي؛ تحديد الالتزامات التي تظهر علامات ضعف في القيمة وتصنيفها وفقاً لأحكام منشور البنك المركزي التونسي رقم 91-24 المتعلق بتقسيم الالتزامات وتغطيتها للمخاطر ومراقبتها ؛

- - قمنا بتقييم الافتراضات والأحكام التي استخدمها البنك عند احتساب المخصصات وفحصنا قيم الضمانات المستخدمة.

أخيراً، تحققنا من مدى ملائمة المعلومات المقدمة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

3.3 تقييم المدخرات على صناديق التصرف

الخطر التي تم تحديده

في 31 ديسمبر 2023، بلغ مجموع التوظيف الخام في صناديق التصرف 315.461 ألف دينار، تمت تكوين مدخرات بقيمة 113.389 ألف دينار أي مبلغاً صافياً قدره 202.072 ألف دينار والذي يمثل 2.6% من إجمالي الأصول في الموازنة.

تم استعمال صناديق التصرف في اقتناء مساهمات (المدرجة أو الغير المدرجة في البورصة)، تسبيقات في الحسابات الجارية للمساهمين وفي استثمارات مالية أخرى. قيمة هذه الاستعمالات يمكن أن تتدهور حسب الأداء الاقتصادي والمالي للشركات المنتفعة بها.

تعتمد طريقة تقييم أسهم التوظيف و الحسابات الجارية للمساهمين الممولة من قبل صناديق التصرف على نظريات و الأحكام حسب نوع الشركة (المدرجة أو الغير المدرجة في البورصة)، نموذج العقد، بالإضافة إلى عوامل تقنية أخرى نذكر منها تاريخ التشغيل، مخطط النشاط المحين وتقارير تقييم المساهمات... إن القواعد والطرق المحاسبية المتعلقة بتقييم والتسجيل المحاسبي لمحظة الاستثمار وتدهور قيمتها وكذلك المعلومات التكميلية التي تخص هذه البنود من القوائم المالية السنوية يتم سردها في الإيضاحات حول القوائم المالية السنوية في فقرة "قواعد ترتيب وتقييم السندات وإقرار المداخل التابعة لها".

ونضراً لأهمية صناديق التصرف الذي بلغ في موفى 2023، 315.461 ألف دينار أي 28% من مجمل محظة الاستثمار والمستوى الهام من التقديرات المستوجبة في احتساب المخصصات اللازمة فإننا نعتبر أن هذا البند عنصر مهم في التدقيق.

إجراءات التدقيق المنفذة استجابة لهذا الخطر

إن معظم اختبارائنا على صناديق التصرف (SICAR) تضمنت الإجراءات التالية:

- قمنا بالتثبت من إجراءات الرقابة الداخلية التي تم إرسالها من طرف البنك في هذا الغرض
- قمنا أيضاً بمقاربة نتائج أعمال تقييمنا مع تقرير الإجراءات المتفق عليها المتعلق بالبيانات المالية لصناديق التصرف من قبل ATD SICAR في 31 ديسمبر 2023 والذي أعده مراقب حسابات ATD SICAR.

4. فقرة الملاحظة

نلفت إنتباهكم لإيضاح القوائم المالية عدد 34 "المدخرات الجماعية" والمتعلق برصد مدخرات جماعية طبقاً لمنشور البنك المركزي عدد 91-24 بتاريخ 17 ديسمبر 1991، كما تم تنقيحه بالمنشور عدد 20-2012 بتاريخ 06 ديسمبر 2012 ومؤخراً بالمنشور عدد 01-2024 بتاريخ 19 جانفي 2024.

وتم اعتبار التغيير الذي أتى به المنشور عدد 01-2024، تغييراً للتقدير المحاسبي وتمت معالجته بأثر مستقبلي. وبعد الأخذ بعين الاعتبار لعناصر الاحتساب الجديدة للمدخرات الجماعية، تمثل الأثر المحاسبي في رصد مخصصات بقيمة 308 16 ألف دينار على السنة المحاسبية 2023، و هو ما جعل جاري المدخرات الجماعية يبلغ 101 273 ألف دينار في 2023/12/31.

و لا يتغير رأينا بالنظر الى هذه النقطة.

5. التقرير السنوي

إن مجلس الإدارة هو المسئول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقاً لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤولياتنا هي التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك التي تضمنها تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا

كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة على خلاف ذلك به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا استناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها. هذا وليس لدينا ما يجب ذكره أو الإبلاغ عنه في ما يتعلق بالمعلومات الواردة في التقرير السنوي لمجلس الإدارة الذي تم إعداده

6. مسؤوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك العربي لتونس على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك العربي لتونس أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك العربي لتونس.

7. مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيايل أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك المركزي التونسي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

- إننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

- كما نقوم بتزويد مجلس الإدارة للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

- من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع مجلس الإدارة للبنك، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1.فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من القانون 117 94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 بصيغته المعدلة بموجب القانون 96-2005 المؤرخ 18 أكتوبر 2005 بشأن إعادة تنظيم السوق المالية، قمنا بإجراء مراجعات دورية لفعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك المتعلقة بإعداد البيانات المالية.

وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليتها وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

وبناء على مراجعتنا، حددنا عددا من أوجه النقائص التي تم توثيقها في تقاريرنا حول تقييم نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات الذي تم إبلاغه إلى هياكل حوكمة البنك.

2.مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملا بأحكام الفصل عدد 19 من الأمر عدد 2728 – 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، أجرينا المراجعات الخاصة بمطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك مع القوانين المعمول بها.

تقع مسؤولية ضمان المطابقة لمتطلبات النصوص الجاري بها العمل على كاهل الإدارة.

واستنادا إلى الأعمال التي اعتبرناها ضرورية، لم نكتشف أي إخلال متعلق بمطابقة حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك مع القوانين الجاري بها العمل.

تونس في، 15 أبريل 2024

مراقبي الحسابات

DATN شركة
طارق الساحلي

العامة للتدقيق و الإستشارة
شهاب الغانمي

البنك العربي لتونس
التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

السادة مساهمي البنك العربي لتونس،

عملا بأحكام الفصل 43 و62 من القانون 48-2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض والفصول 200 وما بعده و475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2023.

إن مسؤوليتنا تتمثل في هذا المجال في التأكد من امتثال الاتفاقيات والعمليات المنجزة للإجراءات القانونية من حيث الترخيص والمصادقة. وإنه ليس من مشمولياتنا البحث بصفة خاصة عن وجود مثل هذه الاتفاقيات أو العمليات بل إعلامكم على أساس المعلومات التي تحصلنا عليها، بخصوصياتها وأهم شروطها، دون إبداء رأي حول مدى صلوحية وجدوى إبرامها. ويعود لكم النظر لتقييم صلوحية وجدوى إبرام هاته الاتفاقيات وإنجاز هاته العمليات في إطار المصادقة عليها.

I – الاتفاقيات المبرمة خلال سنة 2023

- العربية التونسية الاستثمار (ATI)

- تسمح هذه الاتفاقيات للبنك العربي لتونس بتمديد اجال الاتفاقية المبرمة مع الشركة التابعة العربية التونسية الاستثمار لتمويل حساب جاري للتنمية.

- تفصل هذه الاتفاقيات كما يلي:

- المبلغ 3 مليون دينار

- نسبة الفائدة 8 %

- المدة: من 2022/12/31 إلى 2024/12/31

بلغ رصيد الحساب جاري للتنمية في نهاية ديسمبر 2023 مبلغ 3.969 ألف دينار.

بلغت الإيرادات في نهاية ديسمبر 2023 مبلغ 240 ألف دينار

II – العمليات المنجزة و المتعلقة باتفاقيات مبرمة خلال السنوات الفارطة

تمت مواصلة العمل خلال سنة 2023 بالاتفاقيات التالية والتي وقع إبرامها خلال السنوات الفارطة :

- SARI

- خلال سنة 2022، أبرم البنك العربي لتونس اتفاقية إعارة للموظفين مع SARI.
- لم يتم تسجيل أي إيرادات او اعباء بعنوان هذه الاتفاقية.

- العربية للإيجار المالي (ATL)

- تبلغ استثمارات البنك العربي لتونس في القروض الرقاعية الصادرة من طرف العربية للإيجار المالي (ATL) في 31 ديسمبر 2023 قيمة 1 600 ألف دينار. وارتفعت قيمة الفوائد المحصلة للبنك العربي لتونس خلال 2023 إلى 213 ألف دينار.

- خلال سنة 2023 بلغ المبلغ المستحق لعقود الايجار الأربعة مع ATL و المتعلقة باشتراء معدات ترتفع الى 3 353 الف دينار في 31 ديسمبر 2023. بلغ اجمالي الفائدة المدفوعة في هذا الصدد من قبل ATB الى 453 ألف دينار خلال السنة المالية 2023

- البنك العربي (AB)

تبلغ استثمارات البنك العربي في القروض المشروطة الصادرة من طرف البنك العربي لتونس في سنة 2019 إلى 75.000 ألف دينار، وقد بلغت قيمة الفوائد المدفوعة من قبل للبنك العربي لتونس خلال سنة 2023 إلى 5.921 ألف دينار.

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
- الشركة العربية للتنمية لتونس (ATD SICAR)

- خلال سنة 2022، أبرم البنك العربي لتونس 3 إتفاقيات إعارة للموظفين مع ATD SICAR. لم يتم تسجيل أي إيرادات اوعاء بعنوان هذه الاتفاقيات.
- خلال سنة 2023، لم يبرم البنك العربي لتونس اتفاقيات جديدة لإدارة صندوق رأس المال مخاطر مع شركة التنمية العربية لتونس، والتي تمتلك فيها 41.14٪ من رأس المال، حيث أن المبلغ المستحق للأموال التي تديرها شركة التنمية العربية التونسية في 31 ديسمبر 2023 قدر بـ 302.168 ألف. وبلغت العمولات الراجعة إلى الشركة العربية للتنمية لتونس سنة 2023 قيمة 4.599 ألف دينار.

- المستشارون الماليون العرب (AFC)

في 20 ديسمبر 2018، قام البنك العربي لتونس بتحديث اتفاقية الإيداع والإدارة مع شركة المستشارون الماليون العرب (AFC). يوفر هذا التحديث زيادة في عمولة الإيداع المدفوعة من FCP SALAMETT CAP و FCP SALAMETT PLUS عن طريق زيادته من 0.1٪ من الأصول الصافية دون تجاوز 7.000 ألف دينار سنوياً إلى بنسبة 0.15٪ من الأصول الصافية دون تجاوز 10.000 ألف دينار سنوياً.

- الشركة العربية سيكاف (ARABIA SICAV)

بموجب اتفاقيات الإيداع المبرمة، يتولى البنك العربي لتونس مهام الإيداع نيابة عن ARABIA SICAV حيث يمتلك 90.12 ٪ من رأس المال في 2023/12/31 بالإضافة إلى أن البنك يتحصل على عمولة تساوي 5 آلاف دينار في السنة على مهام الإيداع.

IV –الالتزامات و التعهدات المتخذة من قبل الشركة لفائدة المسيرين

1. تتمثل الالتزامات والتعهدات المتخذة من قبل البنك لفائدة المسيرين كما وردت في الفقرة عدد 5 من الفصل 200 من مجلة الشركات التجارية كما يلي:

يتمتع المدير العام للبنك بمكافآت وامتيازات محددة من طرف رئيس مجلس الإدارة وذلك تطبيقاً لقرار المجلس بتاريخ 31 أوت 2001. ويتحصل المدير العام على أجر سنوي قار، مكافأة تحدد سنوياً حسب النتائج المحققة، كما يتمتع بسيارة وظيفية وتحمل البنك لنفقات المرافق العامة.

قرر مجلس الإدارة بتاريخ 25 جوان 2022 تعيين مدير عام مؤقت السيد رياض حجاج، اعتباراً من 1 جويلية 2022 و ينتهي هذا التعيين بمجرد استلام منصب المدير العام الجديد للبنك العربي التونسي.

يتمتع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكذلك المستشارون بمكافآت حضور محددة من طرف الجلسة العامة العادية التي تنظر في القوائم المالية السنوية.

2. تتمثل الالتزامات والتعهدات المتخذة من قبل البنك لفائدة المسيرين (باعتبار الأعباء الاجتماعية) مثلما وردت في القوائم المالية للبنك للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 كما يلي:

الإدارة العامة المؤقتة		رئيس مجلس الإدارة		أعضاء مجلس الإدارة والمستشارون	
الخصوم في 31 ديسمبر 2023	ايعاء خام 2023	الخصوم في 31 ديسمبر 2023	ايعاء خام 2023	الخصوم في 31 ديسمبر 2023	ايعاء خام 2023
51	202	31	281	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
51	202	31	281	-	-

ونشير في الختام إنه فيما عدا العمليات المشار إليها أعلاه، فإن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تفرز وجود عمليات أخرى تدخل في مجال الفصل 43 و62 من القانون 2016-48 المتعلق بمؤسسات القرض والفصول 200 وما بعده و475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس في 15 افريل 2024

مراقبي الحسابات

DATN شركة
طارق الساحلي

العامّة للتدقيق و الإستشارة
شهاب الغانمي

القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2023

الموازنة

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023
(الوحدة: 1000 دينار)

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	إيضاحات	
الأصول			
85 899	74 536	1	خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
701 253	908 701	2	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
5 445 274	5 366 376	3	مستحقات على الحر فاء
-	-	4	محفظة السندات التجارية
1 309 970	997 459	5	محفظة الاستثمار
134 234	152 878	6	أصول ثابتة
130 783	131 426	7	أصول أخرى
7 807 412	7 631 376		مجموع الأصول
الخصوم			
265 000	10 000	8	البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية
228 674	118 065	9	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية
6 213 091	6 349 083	10	ودائع وأموال الحر فاء
414 018	394 875	11	قروض وموارد خصوصية
119 782	201 911	12	خصوم أخرى
7 240 565	7 073 934		مجموع الخصوم
13 الأموال الذاتية			
128 000	128 000		مال ذاتي 1 رأس المال
495 087	495 087		مال ذاتي 2 احتياطي
(67 637)	(56 239)		مال ذاتي 5 نتائج مؤجلة
11 397	(9 406)		مال ذاتي 6 نتيجة السنة المحاسبية
566 847	557 442		مجموع الأموال الذاتية
7 807 412	7 631 376		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

جدول التعهدات خارج الموازنة

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023
(الوحدة: 1000 دينار)

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	إيضاحات		
				الخصوم المحتملة
893 810	717 810	14	ضمانات وكفالات مقدمة	تعهد 1
261 850	264 524	15	اعتمادات مستنديه	تعهد 2
265 000	10 000	16	أصول مقدمة كضمانات	تعهد 3
1 420 660	992 334		مجموع الخصوم المحتملة	
		17		التعهدات المقدمة
382 867	416 503		تعهدات التمويل المقدمة	تعهد 4
-	-		تعهدات على السندات	تعهد 5
382 867	416 503		مجموع التعهدات المقدمة	
				التعهدات المقبولة
1 670 882	1 450 112	18	ضمانات مقبولة	تعهد 6

قائمة النتائج

السنة المحاسبية بـ 12 شهرا مختومة في 31 ديسمبر 2023
(الوحدة: 1000 دينار)

إيرادات الاستغلال البنكي	إيرادات	إيرادات	إيرادات
فوائد دائنة ومداخل مماثلة	1	إيرادات	إيرادات
عمولات دائنة	2	إيرادات	إيرادات
مرايبح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	3	إيرادات	إيرادات
مداخل محفظة الاستثمار	4	إيرادات	إيرادات
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي	664 092	763 336	2023
أعباء الاستغلال البنكي	أعباء	أعباء	أعباء
فوائد مدينة وأعباء مماثلة	1	أعباء	أعباء
عمولات مدينة	2	أعباء	أعباء
مجموع أعباء الاستغلال البنكي	344 398	406 019	2023
النتائج البنكية الصافي	319 694	357 317	2023
إيرادات 5 / مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	24	إيرادات 5 / مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار	25
إيرادات 6 / مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار	25	إيرادات 7 / إيرادات استغلال أخرى	26
إيرادات 7 / إيرادات استغلال أخرى	26	إيرادات 8 / مخصصات استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة	27
إيرادات 8 / مخصصات استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة	27	نتيجة الاستغلال	28
نتيجة الاستغلال	28	إيرادات 9 / مخصصات استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة	29
إيرادات 9 / مخصصات استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة	29	نتيجة الأنشطة العادية	30
نتيجة الأنشطة العادية	30	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	30
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	30	النتيجة بعد التعديلات المحاسبية	30
النتيجة بعد التعديلات المحاسبية	30	النتيجة الأساسية للسهم الواحد	30
النتيجة الأساسية للسهم الواحد	30		

جدول التدفقات النقدية

السنة المحاسبية بـ 12 شهرا مختومة في 31 ديسمبر 2023

(الوحدة: 1000 دينار)

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	إيضاحات
أنشطة الاستغلال		
593 267	680 723	إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة (خارج مدا خيل محفظة الاستثمار)
(341 967)	(397 260)	أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة
1 579	510	ودائع / سحبيات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى
(321 420)	50 253	قروض وتسبيقات/ سداد قروض وتسبيقات ممنوحة للحر فاء
310 660	119 064	ودائع / سحبيات الحر فاء
(135 375)	(137 851)	مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون
(214 092)	(73 960)	تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال
(1 039)	(14 206)	الأداءات المدفوعة على الأرباح
(108 387)	227 272	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال
أنشطة الاستثمار		
89 278	86 190	فوائد وحصص أرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار
63 284	299 614	اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
(29 758)	(31 068)	اقتناء / تفويت في أصول ثابتة
122 803	354 737	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
-	(8 158)	إصدار قروض
(127 586)	(25 581)	سداد قروض
(1 384)	13 934	ارتفاع / انخفاض الموارد الخصوصية
(128 970)	(19 805)	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل
-	-	انعكاسات تقلبات أسعار الصرف على السيولة وما يعادل السيولة
(114 554)	562 203	التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة
372 183	257 629	السيولة وما يعادل السيولة في بداية الفترة المحاسبية
257 629	819 832	السيولة وما يعادل السيولة في نهاية السنة المحاسبية

إيضاحات حول القوائم المالية في 31 ديسمبر 2023

1. مرجعية إعداد القوائم المالية.

وقع إعداد وضبط القوائم المالية للبنك طبقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة عموما بالبلاد التونسية وخاصة المعايير القطاعية للمؤسسات البنكية (من م 21 إلى 25) و قواعد البنك المركزي التونسي و خاصة المنشور عدد 24/91 المؤرخ في 91/12/17 و المنشور عدد 08/93 المؤرخ في 93/07/30 و المنشور عدد 04/99 المؤرخ في 99/03/19 و المنشور عدد 04-2011 المؤرخ في 04/12/2011 و المنشور عدد 02-2012 المؤرخ في 12/01/2012 و المنشور عدد 21-2013 المؤرخ في 21/12/2013 و المنشور عدد 06-2017 المؤرخ في 06/07/2017 و المنشور عدد 02-2023 المؤرخ في 02/02/2023 و المنشور عدد 01-2024 المؤرخ في 01/01/2024

2. أسس القيس والمبادئ المحاسبية المعتمدة.

وقع إعداد القوائم المالية للبنك العربي لتونس على أساس مقاييس تكلفة الاقتناء والملكية.

تتلخص المقاييس المحاسبية الأكثر أهمية كما يلي:

1.2. قاعدة الإقرار بالمدخل

يقع الإقرار بالمدخل المرتبطة بالتعهدات بطريقة تمكن من ربطها بسنة استحقاقها إلا إذا كان تحصيلها الفعلي غير متأكد بصفة معقولة.

* ربط الفوائد:

يقع الإقرار بالفوائد كلما أصبحت مستحقة ووفقا للزمن المنقضي والرصيد المتبقي عند بداية كل فترة محاسبية. يقع اعتبار الفوائد الغير مستحقة ضمن قائمة التعهدات خارج الميزانية.

هذه القاعدة تنطبق على جميع الفوائد التعاقدية التي تغطي الفوائد المنصوص عليها في جدول السداد والفوائد على الدفوعات المتأخرة.

* الفوائد المتعلقة:

تدرج ضمن هذا الحساب الفوائد التي تبين أن استردادها غير مؤكد عند القيام بتقييم الأصول وتغطية المخاطر. وقد قام البنك بتعليق الفوائد على أساس الفصل 9 من منشور البنك المركزي عدد 24-91.

* العمولات:

يقع الإقرار بالعمولات عندما يتم إسداء الخدمة، وكلما أصبحت مستحقة طيلة الفترة التي يغطيها التعهد أو طيلة فترة تحقيق الاعتماد.

2.2. قواعد إقرار مخصصات المدخرات

في القوائم المالية المختومة في 2023.12.31 ، وقع تقييم المستحقات طبقا لقواعد البنك المركزي التونسي و خاصة المنشور عدد 24/91 المؤرخ في 91/12/17 و المنشور عدد 08/93 المؤرخ في 93/07/30 و المنشور عدد 04/99 المؤرخ في 04/12/1999 و المنشور عدد 02-2012 المؤرخ في 12/01/2012 و المنشور عدد 04-2011 المؤرخ في 04/12/2011 و المنشور عدد 02-2012 المؤرخ في 02/01/2012 و المنشور عدد 21-2013 المؤرخ في 21/12/2013 و المنشور عدد 06-2017 المؤرخ في 06/07/2017.

✓ تصنيف القروض:

لتقدير المخصصات اللازمة يتم تصنيف التعهدات طبقاً لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 والمنشور عدد 04-2011 المؤرخ في 2011/04/12 حسب المخاطر المتعلقة بها كما يلي:

- مخاطر عادية (صنف أ)
- مخاطر تتطلب متابعة خاصة (صنف ب 1)
- مخاطر مشكوك في استخلاصها في الأجل (صنف ب 2)
- مخاطر يصعب استرجاعها كلياً في الأجل (صنف ب 3)
- مخاطر ذات مخاطرة شبه ميؤوس من استخلاصها (صنف ب 4)

✓ رصد المخصصات

مدخرات خاصة

ويتم تحديد مبالغ المخصصات اللازمة طبقاً للنسب المحددة لكل صنف من التعهدات طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي المذكور أعلاه بعد طرح الضمانات وتتمثل نسب المخصصات في:

- 20 % من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 2
- 50 % من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 3
- 100 % من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 4

مدخرات جماعية

وفقاً لأحكام منشور البنك المركزي إلى مؤسسات القرض عدد 01-2024 المؤرخ في 19 جانفي 2024 قام البنك بتكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى «مدخرات جماعية» تخصم من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف أ) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1) على معنى الفصل 8 من المنشور عدد 24 لسنة 1991.

وتم تحديد هذه المدخرات استناداً إلى القواعد التي يوفرها الملحق عدد 3 لمنشور البنك المركزي عدد 91-24 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 كما تم تنقيحه بالمنشور عدد 01-2024.

وكانت المنهجية التي اعتمدها البنك كالاتي:

- الجمع بين التعهدات المصنفة 0 و 1 إلى مجموعات متجانسة وفقاً لنوعية المدين والقطاع؛
- احتساب نسبة تحويل متوسطة لكل مجموعة والتي تساوي قيمة المخاطر الإضافية لتلك المجموعة في سنة (أ) قاسم مجموع التعهدات المصنفة 0 و 1 لتلك المجموعة في سنة (أ-1)، وقد احتسبت معدلات التحويل المتوسطة على السبع سنوات الأخيرة دون احتساب سنة 2020.

لأغراض احتساب نسبة التحويل، استبعد البنك التعهدات للعلاقات المتصلة بعائلة الرئيس السابق بما أن تصنيف هذه التعهدات يعتبر عنصراً طارئاً يمكن أن يغير التقدير.

- زيادة في نسب التحويل التي تم احتسابها من قبل البنك بنسب محدد في المنشور 01-2024.

من أجل حذف التحيزات التي قد تؤثر في تحديد عامل التحجيم، تمت جدولة القروض وفق أحكام منشور عدد 4 لسنة 2011 في حدود الأقساط غير المدفوعة فقط.

- تطبيق الحد الأدنى من معدلات التخصيص وفقاً لأحكام منشور البنك المركزي إلى مؤسسات القرض عدد 01 لسنة 2024.

وفقا لأحكام منشور البنك المركزي عدد 21 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 والمعدل للمنشور عدد 24/91 المؤرخ في 91/12/17 قام البنك بتكوين مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات لتغطية المخاطر المرجحة الصافية تقتطع من نتيجة السنة والأموال الذاتية الافتتاحية.

وقد تم احتساب هاته المدخرات طبقا للنسب الدنيا التالية:

- 40 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 من 3 سنوات إلى 5 سنوات،
- 70 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 من 6 سنوات إلى 7 سنوات،
- 100 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 تفوق أو تساوي 8 سنوات.

3.2. قواعد ترتيب وتقييم السندات وإقرار المداخل التابعة لها.

أ. ترتيب السندات

تتكون محفظة السندات من:

■ محفظة السندات التجارية:

- *سندات المتاجرة:* السندات المقتناة بنية مسكها لأجل قصير جدا والتي تكون مبادلاتها ضمن سوق منظمة وسائلة.
- *سندات التوظيف:* السندات المقتناة بنية مسكها لأجل قصير يفوق ثلاث أشهر.
- *محفظة سندات التوظيف:*
- *سندات الاستثمار:* وهي السندات المقتناة من طرف البنك بنية حازمة في مسكها مبدئيا لغاية حلول أجلها وأن تمتلك الوسائل الكافية لتحقيق هذه النية.
- *سندات المساهمة:* الأسهم والسندات ذات الدخل المتغير التي تمسك لغاية تحقيق مردود كاف على مدة طويلة، والتي تمكن من متابعة العلاقات البنكية مع الشركة المصدرة.
- *الحصص في المؤسسات المشتركة والمؤسسات المزوجة:* وهي الأسهم وحصص رأس المال المملوكة في المؤسسات التي تمارس عليها المؤسسة البنكية تأثيرا بالغا أو تراقبها بصفة مقترنة وكذلك الأسهم وحصص رأس المال في المؤسسات التابعة والتي لا يمكن إدماجها كليا ضمن القوائم المالية المجمعة وأيضا حصص الأرباح المستحقة والمرتبطة بها والتي لم يحن أجلها بعد.
- *الحصص في المؤسسات المرتبطة:* ترتب من بين هذه القيم السندات التي يعتبر امتلاكها لمدة طويلة مفيدا لنشاط البنك لأنه يمكن أو لا من ممارسة تأثير واضح وجلي أو رقابة مقترنة أو كلية على الشركة المصدرة

ب. تقييم السندات

- تقيد السندات بتاريخ وتكلفة اقتنائها.
- عند كل إقفال محاسبي، يقع تقييم السندات حسب سعر السوق بالنسبة للسندات المدرجة في السوق المالية وحسب القيمة الصحيحة بالنسبة للسندات الأخرى. وتحدد القيمة الصحيحة باعتماد تباعا حسب توفر المعلومات سعر آخر عملية بيع وصافي الأصول المعاد تقييمها والقيمة المحاسبية.
- ينتج عن ناقص القيمة الكامن والمنجر عن الفرق بين القيمة المحاسبية وسعر السوق أو القيمة الصحيحة للسندات تكوين مدخرات لانخفاض القيمة. غير أنه لا يتم الإقرار بفائض القيمة الكامن ضمن النتائج.

ج. مداخل محفظة السندات

- يقع الإقرار بمداخل السندات ضمن النتائج مباشرة عند الاقتناء حتى وإن لم يقع تحصيلها.
- تقيد حصص الأرباح في الإيرادات حالما يحصل الحق في حصص الأرباح (قرار توزيع الأرباح من طرف الجلسة العامة العادية للشركة المصدرة).
- تعتبر الفوائد المستحقة على الأذون والرقاع في تاريخ الإقفال المحاسبي إيرادات مستحقة وتقيد ضمن الإيرادات.

4.2. قواعد تحويل العمليات بالعملة الأجنبية وإعادة التقييم والإقرار بنتائج الصرف.

- قواعد التحويل: يتم تحويل الأعباء والإيرادات المدونة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ الإقرار بها.
- يتم في كل إقفال محاسبي تحويل عناصر الأصول وعناصر الخصوم وعناصر خارج الموازنة على أساس معدل سعر الصرف شراء وبيع يوم إقفال الوضعية.
- الإقرار بنتيجة الصرف: يتم عند كل إقفال محاسبي الإقرار ضمن نتيجة الفترة المعنية بالفرق بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم وعناصر خارج الموازنة من جهة والمبالغ الموافقة لها في حسابات مقابل قيمة وضعية الصرف من جهة أخرى.

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
5.2. الأصول الثابتة.

تقيد الأصول الثابتة المادية حسب تكلفة الاقتناء دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة ويتم احتساب الاستهلاك بطريقة الاستهلاك المتساوي الأقساط. خلافا لهذه القاعدة وقع إعادة تقييم المقر الاجتماعي للبنك خلال السنة المحاسبية 2000 ونتج عن ذلك تسجيل ضمن الأموال الذاتية احتياطات ذات نظام خاص بمبلغ 4 219 ألف دينار.

توزع الأقساط المعمول بها كما يلي:

%2	مباني وعقارات
%10	مباني خارجة عن الاستغلال
%10	معدات مكتبية
%20	معدات نقل
%20	معدات إعلامية
%5	معدات الوقاية والخزانات الحديدية
%20	برامج معلوماتية
%10	لوحات فنية
%10	تركيب وتهيئة الأجهزة والمعدات

3. إيضاحات تفسيرية.

(الأرقام بألف دينار)

1.3. إيضاحات حول الموازنة-الأصول:

إيضاح 1. خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة

بلغت الخزانة والأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة في نهاية ديسمبر 2023 مبلغ 74 536 ألف دينار مقابل 85 899 ألف دينار في نهاية ديسمبر 2022 بنقص قدره 11 365 ألف دينار.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
خزانة	42 786	37 787
حساب البنك المركزي الجاري	31 728	48 085
حساب مركز الصكوك البريدية الجاري	22	22
صكوك سياحية	-	5
المجموع	74 536	85 899

إيضاح 2. تركيبة المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغت المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية في نهاية ديسمبر 2023 مبلغ 908 701 ألف دينار مقابل 701 253 ألف دينار في نهاية ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
مستحقات على المؤسسات البنكية	54 044	51 213
قروض على المؤسسات البنكية	786 208	599 248
ديون مرتبطة بقروض ومستحقات على المؤسسات البنكية	381	280
مجموع المستحقات على المؤسسات البنكية	840 633	650 741
مستحقات على المؤسسات المالية	27 670	12 181
قروض على المؤسسات المالية	40 398	37 358
ديون مرتبطة بقروض ومستحقات على المؤسسات المالية	-	973
مجموع المستحقات على المؤسسات المالية	68 068	50 512
المجموع	908 701	701 253

توزيع المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية

التسمية	أقل من 3 أشهر	ما بين 3 أشهر و 5 سنوات	ما بين 5 سنوات وأكثر من 5 سنوات	المجموع
مستحقات على المؤسسات البنكية	54 044	-	-	54 044
قروض على المؤسسات البنكية	786 208	-	-	786 208
ديون مرتبطة بقروض ومستحقات على المؤسسات البنكية	381	-	-	381
مجموع المستحقات على المؤسسات البنكية	840 633	-	-	840 633
مستحقات على المؤسسات المالية	27 670	-	-	27 670
قروض على المؤسسات المالية	5 059	7 208	28 131	40 398
مجموع المستحقات على المؤسسات المالية	32 729	7 208	28 131	68 068
المجموع	873 362	7 208	28 131	908 701

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
توزيع المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب نوعية العلاقة

التسمية	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات مشتركة ومؤسسات مزدوجة	غيرها	المجموع
مستحقات على المؤسسات البنكية	-	-	54 044	54 044
قروض على المؤسسات البنكية	-	-	786 208	786 208
ديون مرتبطة بقروض ومستحقات على المؤسسات البنكية	-	-	381	381
مجموع المستحقات على المؤسسات البنكية	-	-	840 633	840 633
مستحقات على المؤسسات المالية	-	11 161	16 509	27 670
قروض على المؤسسات المالية	1 253	16 519	22 626	40 398
مجموع المستحقات على المؤسسات المالية	1 253	27 680	39 135	68 068
المجموع	1 253	27 680	879 768	908 701

لا تتمتع المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية بقابلية تمتعها بإعادة التمويل من قبل البنك المركزي.

جميع المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية غير مجسدة بسندات السوق بين البنوك.

إيضاح 3. مستحقات على الحرفاء

بلغت المستحقات على الحرفاء 5 366 376 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 5 445 274 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 بنقص قدره 78 897 ألف دينار

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
حسابات عادية مدينة	528 219	456 533
تسبيقات على سندات لأجل	64 844	71 971
مستحقات مرتبطة على حسابات على الحرفاء	3 842	2 034
مجموع حسابات مدينة و حسابات أخرى	596 905	530 538
محفظة إسقاط	854 616	738 323
قروض الحرفاء لم يحن أجلها	3 855 360	4 032 388
مستحقات مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها	333 922	424 689
إيرادات للتحصيل	42 761	44 734
إيرادات مسجلة مسبقا	(18 743)	(15 832)
مستحقات غير مدفوعة	404 719	338 250
مجموع مساعدات أخرى	5 472 635	5 562 552
قروض على موارد خصوصية	108 595	107 270
مستحقات مرتبطة على موارد خصوصية	954	1 544
مجموع قروض على موارد خصوصية	109 549	108 814
مجموع الخام للقروض على الحرفاء	6 179 090	6 201 904

للطرح:

فوائد معلقة	(262 053)	(240 452)
مدخرات على مستحقات مشكوك في تحصيلها	(332 082)	(333 482)
مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات منشور بنك مركزي عدد 2013-21	(117 306)	(97 732)
مدخرات جماعية منشور بنك مركزي عدد 2024-01	(101 273)	(84 964)
مجموع المدخرات والفوائد	(812 714)	(756 631)

المجموع الصافي	5 366 376	5 445 274
-----------------------	------------------	------------------

فيما يلي صافي حركة المستحقات المشكوك في تحصيلها على الحر فاء والمدخرات الموافقة لها خلال السنة المحاسبية:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	التسمية
980 812	1 002 692	المبلغ الخام للمستحقات المشكوك في تحصيلها على الحر فاء
331 940	333 482	مبلغ المدخرات في 12.31.2022
51 550	68 412	مخصصات السنة المحاسبية الجارية
(14 622)	(11 761)	استردادات السنة المحاسبية الجارية
-	-	إعادة تصنيف
(35 386)	(58 051)	استردادات إثر شطب ديون
333 482	332 082	مبلغ المدخرات في 31.12.2023
97 732	117 306	مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات
549 598	553 304	مجموع الصافي للقروض

فيما يلي مبلغ المستحقات المشكوك في تحصيلها على الحر فاء عند ختم السنة التي لم تُقَدِّد فوائدها ضمن إيرادات السنة المحاسبية ومبلغ هذه الفوائد:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	التسمية
980 812	1 002 692	المبلغ الخام للمستحقات المشكوك في تحصيلها على الحر فاء
213 527	240 453	مبلغ فوائد معلقة في 12.31.2022
49 943	62 520	ارتفاعات السنة المحاسبية الجارية
(11 138)	(17 030)	نقصان السنة المحاسبية الجارية
-	-	إعادة تصنيف
(11 879)	(23 890)	نقصان المدخرات على الديون المشطوبة
240 453	262 053	مبلغ فوائد معلقة في 31.12.2023
740 359	740 639	مجموع الصافي للقروض

توزيع مستحقات على الحر فاء حسب قسم المخاطر:

مجموع	أصول مصنفة	أصول غير مصنفة	التسمية
528 219	142 715	385 504	حسابات عادية مدينة
64 844	-	64 844	تسبيقات على سندات لأجل
854 616	312	854 304	محفظة إسقاط
3963954	167 687	3 796 267	قروض الحرفاء لم يحن أجلها
333 922	333 922	-	مستحقات مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها
47 559	6 429	41 130	إيرادات للتحصيل
(18 743)	(38)	(18 705)	إيرادات مسجلة مسبقا
404 719	336 493	68 226	مستحقات غير مدفوعة
6 179 090	987 520	5 191 570	مجموع تعهدات موازنة
801 499	15 172	786 327	التعهدات خارج الموازنة
6 980 589	1 002 692	5 977 897	مجموع تعهدات الخامة
(262 053)	(247 236)	(14 817)	فوائد معلقة
(550 661)	(449 388)	(101 273)	مدخرات
(812 714)	(696 624)	(116 090)	مجموع المدخرات والفوائد
6 167 875	306 068	5 861 807	مجموع تعهدات الصافي

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
توزيع مستحقات على الحرفاء حسب المدة المتبقية:

التسمية	أقل من 3 أشهر	ما بين 3 أشهر وسنة	ما بين سنة و 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
حسابات عادية مدينة	528 219	-	-	-	528 219
تسبيقات على سندات لأجل	43 725	20 839	280	-	64 844
مستحقات مرتبطة على حسابات على الحرفاء	3 842	-	-	-	3 842
مجموع حسابات مدينة وحسابات أخرى	575 786	20 839	280	-	596 905
محفظة إسقاط	854 616	-	-	-	854 616
قروض الحرفاء لم يحن أجلها	955 831	858 898	1 351 730	688 902	3 855 360
مستحقات مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها	333 922	-	-	-	333 922
إيرادات للتحويل	42 761	-	-	-	42 761
إيرادات مسجلة مسبقا	-18 743	-	-	-	-18 743
مستحقات غير مدفوعة	404 719	-	-	-	404 719
مجموع مساعدات أخرى	2 573 106	858 898	1 351 730	688 902	5 472 635
قروض على موارد خصوصية	7 633	24 275	58 833	17 854	108 595
مستحقات مرتبطة على موارد خصوصية	954	-	-	-	954
مجموع قروض على موارد خصوصية	8 587	24 275	58 833	17 854	109 549
مجموع الخام للقروض على الحرفاء	3 157 479	904 012	1 410 843	706 756	6 179 090

توزيع المستحقات على الحرفاء حسب نوعية العلاقة

التسمية	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات مشتركة ومؤسسات مزدوجة	غيرها	المجموع
حسابات عادية مدينة	-	-	528 219	528 219
تسبيقات على سندات لأجل	-	-	64 844	64 844
مستحقات مرتبطة على حسابات على الحرفاء	-	-	3 842	3 842
مجموع حسابات مدينة وحسابات أخرى	-	-	596 905	596 905
محفظة إسقاط	-	-	854 616	854 616
قروض الحرفاء لم يحن أجلها	12 954	-	3 842 406	3 855 360
مستحقات مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها	-	-	333 922	333 922
إيرادات للتحويل	636	-	42 125	42 761
إيرادات مسجلة مسبقا	-	-	-18 743	-18 743
مستحقات غير مدفوعة	-	-	404 719	404 719
مجموع مساعدات أخرى	13 590	-	5 459 045	5 472 635
قروض على موارد خصوصية	-	-	108 595	108 595
مستحقات مرتبطة على موارد خصوصية	-	-	954	954
مجموع قروض على موارد خصوصية	-	-	109 549	109 549
مجموع الخام للقروض على الحرفاء	13 590	-	6 165 500	6 179 090

إيضاح 4. محفظة السندات التجارية

وفقاً لمحضر مجلس الإدارة رقم 156 بتاريخ 29 نوفمبر 2018 ، تقرر إعادة تصنيف أذون الخزينة من محفظة السندات التجارية إلى محفظة الاستثمار.

1.5 سندات التوظيف

بلغت محفظة الاستثمار 997 459 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 1 309 970 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 بنقص قدره 312 510 ألف دينار.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
سندات الاستثمار (1)	963 915	1 258 680
الحصص في المؤسسات المرتبطة (2)	39 776	39 776
سندات المساهمة (3)	89 216	94 030
المجموع الخام ومستحقات مرتبطة	1 092 907	1 392 486
مستحقات مرتبطة	31 326	36 124
المجموع الخام	1 124 233	1 429 014
مدخرات	(126 774)	(118 641)
مجموع المدخرات وزوائد القيمة المعلّقة	(126 774)	(118 641)
المجموع الصافي	997 459	1 309 970

2.5 حركة محفظة الاستثمار

التسمية	سندات الاستثمار بدون فيها "سيكار" أموال متصرف	سندات الاستثمار فيها "سيكار" أموال متصرف	سندات الاستثمار "المساهمة"	سندات المساهمة	الحصص في المؤسسات المرتبطة	المجموع
القيمة الخامة 2022.12.31	924 466	329 214	5 000	94 030	39 776	1 392 486
المبلغ المتبقي للتحرير	0	0	0	0	0	0
مستحقات مرتبطة	31 924	3 299	859	0	43	36 124
مدخرات وزوائد القيمة المعلّقة 2022.12.31	(2 000)	(106 799)	0	(7 570)	(2 272)	(118 641)
مجموع صافي 2022.12.31	954 390	225 713	5 859	86 461	37 547	1 309 970
إقتناءات 2023	46 064	0	0	110	0	46 174
مبيعات / تسديدات 2023	(324 287)	(16 543)	0	(4 924)	0	(345 754)
إعادة التصنيف 2023	0	0	0	0	0	0
القيمة الخامة 2023.12.31	646 244	312 671	5 000	89 216	39 776	1 092 907
المبلغ المتبقي للتحرير 2023	0	0	0	0	0	0
مستحقات مرتبطة	28 287	2 790	250	0	0	31 327
مخصصات	0	(6 694)	0	(1 765)	(262)	(8 721)
استردادات	0	104	0	379	105	588
إعادة التصنيف 2023	0	0	0	0	0	-
مدخرات وزوائد القيمة المعلّقة 2023.12.31	(2 000)	(113 389)	0	(8 956)	(2 429)	(126 774)
القيمة المحاسبية الصافية 2023.12.31	672 531	202 072	5 250	80 260	37 347	997 459

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
(1) سندات الاستثمار

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
أذون خزينة	595 276	915 537
أذون خزينة	595 069	918 864
تنزيل	716	910
منحة	(25 365)	(34 496)
مستحقات وديون مرتبطة	24 856	30 259
سندات ذات الدخل القار (1.1)	77 255	38 582
القيمة الخامة لسندات ذات الدخل القار	75 824	39 189
مخصصات	(2 000)	(2 000)
مستحقات مرتبطة	3 431	2 393
أموال متصرف فيها "سيكار" سندات (2.1)	202 072	225 713
القيمة الخامة لسندات "سيكار" أموال متصرف فيها	312 671	329 214
مخصصات لسندات "سيكار" أموال متصرف فيها	(113 389)	(106 799)
مستحقات مرتبطة	2 790	3 299
الحساب الجاري المرتبط	3 000	3 000
سندات الاستثمار «سندات المساهمة»	2 250	2 130
المجموع الصافي	879 853	1 185 962

(1.1) سندات الاستثمار ذات الدخل القار

اسم الشركة	القيمة الخام	مخصصات	عدد الرقاع
بنك الأمان (مشروط 2010)	465	-	35 000
بنك الإسكان 2009	459	-	30 000
بنك الوطني الفلاحي (مشروط 2017/2)	900	-	45 000
شركة الإيجار العربية لتونس 2017/2	1000	-	10 000
شركة الإيجار العربية لتونس مشروط 2017	200	-	10 000
الإكتتاب الوطني 2021	10 000	-	10 000
الإكتتاب الوطني 2022	10 000	-	100 000
الإكتتاب الوطني 2022 - (الدفعة الرابعة)	10 000	-	100 000
الإكتتاب الوطني 2023	10 000	-	100 000
الإكتتاب الوطني 2023	10 000	-	100 000
الإكتتاب الوطني 2023	20 000	-	200 000
سرفيكوم 2016	2 000	2 000	20 000
بنك تونس و الإمارات 2019	400	-	10 000
شركة الإيجار العربية لتونس 1-2019	400	-	20 000
المجموع	75 824	2 000	

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
(2.1) "سيكار" أموال متصرف فيها

اسم الشركة	القيمة المحاسبية	مستحقات مرتبطة	مجموع "سيكار" أموال متصرف فيها	مخصصات 2023
التنمية العربية لتونس "سيكار"	302 168	2 602	304 770	103 879
التحدي "سيكار"	8 145	-	8 145	7 946
الشركة التونسية للبنوك "سيكار"	180	152	332	180
الاستثمار العالمي "سيكار"	928	-	928	514
سند "سيكار"	1 250	36	1 286	870
المجموع	312 671	2 790	315 461	113 389

(2) حصص في المؤسسات المرتبطة

اسم الشركة	القيمة الخام	عدد الأسهم المملوكة	النسبة	المنخرات	حصص الأرباح 2023
المستشارون الماليون العرب	290	240 000	30,00%	-	-
العربية سيكاف	6 764	82 340	90,12%	1 588	89
التنمية العربية لتونس	900	89 999	41,14%	-	162
الاستثمار العربي لتونس	3 077	486 425	42,12%	775	-
شركة الإيجار العربية لتونس	27 633	12 999 920	40,00%	-	3 510
الشركة العربية للإنشاء العقاري	66	659	2,00%	66	-
اتحاد الفكتورينق	1 046	209 243	6,98%	-	157
المجموع	39 776			2 429	3 918

(3) سندات المساهمة

بلغت سندات المساهمة 80 261 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 86 460 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
سندات المساهمة	89 216	94 030
مخصصات على سندات المساهمة	(8 955)	(7 570)
المجموع	80 261	86 460

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
تفاصيل سندات المساهمة:

اسم الشركة	القيمة الخام	عدد الأسهم	النسبة المملوكة	مخصصات 2022
السندات المدرجة بالسوق المالية				
	2 135			28
اسمنت قرطاج	774	645 000	0,19%	-
الشركة التونسية لإعادة التأمين	886	119 182	0,60%	28
شركة فيزا	470	9 580	0	-
سويقت	5	9	0,01%	-
السندات الغير المدرجة بالسوق المالية				
	87 081			8 922
الشركة التونسية بين المهنيين للمقاصة والمحاسبة على الأوراق المالية	347	72 844	3,45%	-
الشركة الفندقية السياحية للساحل	28	28 000	10,00%	28
دار المصرفي	271	292 200	3,29%	-
الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية	222	3 053	1,15%	-
الشركة النقدية التونسية	231	4 278	8,56%	-
شركة التنمية والاستثمار بالشمال الغربي	700	70 000	1,84%	342
شركة الوطن القيلي للاستثمار	100	20 000	2,50%	-
مركب النشاط الاقتصادي بجرجيس	300	3 000	5,02%	-
مركب النشاط الاقتصادي ببنزرت	300	60 000	7,86%	-
شركة التنمية والاستثمار للوطن القيلي	200	20 000	5,13%	151
شركة الخدمات بين البنوك	400	235 567	16,90%	48
الصندوق التونسي للتنمية 2	2 000	19 804	13,39%	-
شركة ما بين البنوك للمقاصة عن بعد (سيبنا)	208	2 741	5,44%	-
المركب الميكانيكي التونسي	300	30 000	3,00%	300
الشركة التونسية للضمان (سوتوقار)	100	1 000	3,33%	-
جامعة جنوب المتوسط	250	2 500	5,18%	-
شركة التصرف في القطب التكنولوجي بسبدي ثابت	100	1 000	1,63%	53
شركة التصرف في القطب التكنولوجي بصفاقس	600	60 000	6,75%	346
شركة قطب المنافسة ببنزرت	1 500	150 000	10,00%	-
شركة الدراسة والتنمية بسوسة	150	1 500	15,00%	150
الشركة التونسية للتنمية والتشغيل السياحي	40	400	8,89%	40
صندوق للمساعدة على الانطلاق ذيا التصرف الخاص "فينيسيا سيد فوند"	1 581	2 000	20,15%	884
صناديق مشتركة للتوظيف مخاطرة "إين تاك"	1 500	1 500	11,11%	1383
صندوق عتيد 1	556	1 000	15,15%	193
الصندوق التونسي للتنمية	1 998	249	26,24%	361
صناديق مشتركة للتوظيف مخاطرة "ماكس أسبور"	2 030	2 000	12,48%	688
صناديق مشتركة للتوظيف مخاطرة "كابيتاليسفون"	200	2 000	24,91%	-
المالية والاستثمار بشمال إفريقيا "سيكاف"	250	2 500	6,46%	-
شركة التصرف في المركب الصناعي والتكنولوجي بمدينة	70	700	1,89%	19
شركة الإحاطة والتصرف لصناديق الأفراق	100	10 000	20,00%	-
الترمام	3 221	1 500	11,09%	1 991
الصندوق التونسي للتنمية 2	4 029	399	20,57%	1004
فينيسيا فوند	1 500	1 500	26,67%	307
الصندوق التونسي مكسوالا	5 000	5 000	37,95%	437
الصندوق يونس للتنمية	500	5 000	19,15%	-
الصندوق التونسي للتنمية 3	5 999	596	15,49%	-
صندوق التنمية الجهوي	1 000	100	2,00%	188
صناديق مشتركة للتوظيف مخاطرة "أزيميتس"	4 000	4 000	13,33%	-
أكاديمية البنوك و المالية	0	5	0,10%	-
صناديق مشتركة للتوظيف مخاطرة "الاسمين"	5 000	50 000	30,40%	-
صناديق مشتركة للتوظيف مخاطرة "الاسمين" MAXULA PMN	1 000	10 000	16,27%	-
CAPITAL ACT SEED FUND	1 000	10 000	20,68%	-
START UP MAXULA SEED FUND	1 000	10 000	59,62%	-
OOREDOO	35 840	61 836	1,72%	-
ATS	9	896	12,80%	9
CODIS	751	7 508	13,90%	-
SANADET SICAV	90	900	0,16%	-
AXIS TRESORERIE	200	2 000	0,73%	-
AXIS CAPITAL PRUDENT	30	30	0,86%	-
IRADETT 50	70	7 000	21,93%	-
IRADETT CEA	70	7 000	2,78%	-
SALAMETT CAP	70	7 000	0,20%	-
SALAMETT PLUS	70	7 000	11,47%	-
	89 216			8 950

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
تفصيل المعلومات المالية للشركات التابعة للبنك كما يلي :

أرباح 2022	الأموال الذاتية 2022	المساهمة	النشاط	العنوان	اسم الشركة
-548	3 682	290	وسيط بالبورصة	Carré de l'Or – Les Jardins du Lac2 1053 Les berges du Lac – Tunisie	المستشارون الماليون العرب
99	6 062	6 764	شركة استثمار ذات رأس مال متغير	Carré de l'Or – Les Jardins du Lac2 1053 Les berges du Lac – Tunisie	العربية سيكاف
1 304	25 546	900	شركة استثمار ذات رأس مال مخاطر	Résidence Regency bloc A 2ème étage, Rue du Lac Lemane 1053 Les berges du Lac	التنمية العربية لتونس
249	5 464	3 077	التصرف في محفظة أوراق مالية	Siège social : 9 rue HédiNouira - 1001 Tunis, Bureau : 8 rue Mokhtar Attia 1001 Tunis	الاستثمار العربي لتونس
16 164	120 332	27 633	الإيجار	Ennour Building, Centre Urbain Nord, 1082 Tunis	شركة الإيجار العربية لتونس
(1 781)	(7 463)	66	الإنشاء العقاري	71 rue Alain Savary, Résidence Alain Savary, Cité Elkhadra Bloc C, App N°42, 4ème étage- 1003 Tunisie	الشركة العربية للإنشاء العقاري
4 278	42 566	1 046	فكتورين	Ennour Building, Centre Urbain Nord, 1082 Tunis	اتحاد الفكتورينق

إيضاح 6. الأصول الثابتة

في 31 ديسمبر 2023، بلغت الأصول الثابتة 152 878 ألف دينار مقابل 134 234 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

جدول تطور الأصول الثابتة

القيمة الصافية في 12.31.2023	إستهلاكات متراكمة 12.31.2022	إسترداد2020	إستهلاكات	إستهلاكات متراكمة 12.31.2022	القيمة الخامة في 12.31.2023	مبيعات / إعادة تصنيف	اقتناءات	القيمة الخامة في 12.31.2022
5 470	(57 019)	503	(5 627)	(51 895)	62 489	-	732	61 757
4 489	(56 814)	503	(5 616)	(51 701)	61 303	-	730	60 573
224	(205)	-	(11)	(194)	429	-	-	429
757	-	-	-	-	757	-	2	755
67 317	(138 253)	2 998	(9 938)	(131 312)	205 570	2 963	23 214	185 319
39 415	(63 969)	100	(3 582)	(60 486)	103 384	-	10 872	92 512
5 329	-	-	-	-	5 329	-	187	5 142
15 530	(9 253)	-	(157)	(9 096)	24 783	-	-	24 783
18 556	(54 716)	100	(3 425)	(51 391)	73 272	-	10 685	62 587
9 584	(8 504)	0	(509)	(7 995)	18 088	-	9 216	8 872
-	-	-	-	-	-	-	-	-
9 584	(8 504)	0	(509)	(7 995)	18 088	-	9 216	8 872
3 758	(7 549)	144	(716)	(6 977)	11 307	(170)	302	11 175
3 112	(9 354)	1 634	(1 782)	(9 206)	12 466	(1 673)	-	14 139
8 185	(44 945)	1 120	(3 040)	(43 025)	53 130	(1 120)	2 729	51 521
3 254	(3 908)	-	(307)	(3 601)	7 162	-	95	7 067
9	(24)	-	(2)	(22)	33	-	-	33
80 091	-	-	-	-	80 091	(15 087)	24 813	70 365
5 508	-	-	-	-	5 508	(15 087)	11 248	9 347
74 583	-	-	-	-	74 583	-	13 565	61 018
152 878	(195 272)	3 501	(15 565)	(183 208)	348 150	(18 050)	48 759	317 441

في 31 ديسمبر 2023، بلغ الرصيد الصافي لهذا البند 131 426 ألف دينار مقابل 130 783 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
حسابات مرتقبة	84 441	89 316
قروض وتسبيقات للأعوان	52 589	49 168
أصول ضرائب	8 697	5 261
أعباء للتوزيع	865	1 981
مخزون إمدادات ومطبوعات	1 898	1 609
قروض مكفولة من طرف الدولة	221	238
مدخرات للمخاطر والأعباء	(17 286)	(16 790)
المجموع	131 426	130 783

أعباء للتوزيع

بلغ رصيد الأعباء المؤجلة في موفي 2023، 865 ألف دينار مقابل 1 981 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022. تستوعب الأعباء المؤجلة للتوزيع المقيدة في أصول الموازنة طبقا لمعيار المحاسبة المتعلق بالأعباء المؤجلة (م م 10) باعتبارها أعباء مؤجلة وفق طريقة الاستهلاك القار وعلى فترة ثلاث سنوات ابتداء من السنة المحاسبية التي تم فيها تقييدها بقيمة تكلفة الاقتناء. كما يقع استهلاك مصاريف الإصدار ومنح تسديد القروض بصفة آلية طيلة مدة الدين وبنسبة الفوائد المتراكمة.

القيمة الخامة في 31 ديسمبر 2023	استيعاب متراكمة 2022	استيعاب السنة المحاسبية	استيعاب متراكمة 2023	القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2023
أعباء أخرى للتوزيع	9 171	7 190	1 116	8 306
المجموع	9 171	7 190	1 116	8 306

1.4. إيضاحات حول الموازنة - الخصوم:

إيضاح 8. البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية

يتطابق رصيد هذا البند حصريا مع الديون المستحقة للبنك المركزي التونسي.

بلغت ودائع البنك المركزي التونسي 10 000 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 265 000 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
ودائع البنك المركزي التونسي	10 000	265 000
المجموع	10 000	265 000

إيضاح 9. ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغت ودائع المؤسسات البنكية والمالية 118 065 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 228 674 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
ودائع وأموال المؤسسات البنكية	41 489	180 116
ودائع وأموال المؤسسات المالية	76 576	48 558
المجموع	118 065	228 674

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
المؤسسات البنكية	41 489	180 116
أموال المؤسسات البنكية	1 461	1 700
ودائع المؤسسات البنكية	40 000	178 000
ديون مرتبطة لودائع المؤسسات البنكية	29	416
المؤسسات المالية	76 576	48 558
أموال المؤسسات المالية	76 576	48 558
المجموع	118 065	228 674

توزيع ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية

التسمية	أقل من 3 أشهر	ما بين 3 أشهر و سنة	ما بين سنة و 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
المؤسسات البنكية	41 489	-	-	-	41 489
أموال المؤسسات البنكية	1 461	-	-	-	1 461
ودائع المؤسسات البنكية	40 000	-	-	-	40 000
ديون مرتبطة لودائع المؤسسات البنكية	29	-	-	-	29
المؤسسات المالية	76 576	-	-	-	76 576
أموال المؤسسات المالية	76 576	-	-	-	76 576
المجموع	118 065	-	-	-	118 065

توزيع ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب نوعية العلاقة:

التسمية	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات مشتركة	غيرها	المجموع
ودائع وأموال المؤسسات البنكية	-	-	41 489	41 489
ودائع وأموال المؤسسات المالية	56 405	-	20 171	76 576
المجموع	56 405	-	61 660	118 065

جميع ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية غير مجسدة بسندات السوق بين البنوك.

إيضاح 10. ودائع وأموال الحرفاء

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 6 349 083 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 6 213 091 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
ودائع تحت الطلب	2 012 732	2 049 259
ودائع لأجل	2 387 248	2 396 539
حسابات ادخار	1 651 417	1 512 581
مبالغ مستحقة أخرى	279 670	244 141
ديون مرتبطة	18 016	10 571
المجموع	6 349 083	6 213 091

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
توزيع ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية

التسمية	أقل من 3 أشهر	ما بين 3 أشهر وسنة	ما بين سنة و5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ودائع تحت الطلب	2 012 732	-	-	-	2 012 732
ودائع لأجل	1 459 262	906 669	21 317	-	2 387 248
حسابات إيداع	1 651 417	-	-	-	1 651 417
مبالغ مستحقة	279 670	-	-	-	279 670
ديون مرتبطة	18 016	-	-	-	18 016
المجموع	5 421 097	906 669	21 317	-	6 349 083

ودائع وأموال الحرفاء حسب نوعية العلاقة:

التسمية	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات مشتركة	حرفاء آخرون	المجموع
ودائع تحت الطلب	1 195	1 218	2 010 319	2 012 732
ودائع لأجل	-	-	2 387 248	2 387 248
حسابات ادخار	-	-	1 651 417	1 651 417
مبالغ مستحقة	-	-	279 670	279 670
ديون مرتبطة	-	-	18 016	18 016
المجموع	1 195	1 218	6 346 670	6 349 083

إيضاح 11. قروض وموارد خصوصية

بلغت قروض البنك والموارد الخصوصية 394 875 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 414 018 ألف دينار في نهاية 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
قروض مجسدة	263 291	296 754
قروض رقاعي	15 000	17 081
قروض رقاعية مشروطة	172 083	195 582
اتفاقيات البيع وإعادة الشراء	62 767	70 925
قروض مرتبطة بعقود الإيجار المالي	3 353	3 460
ديون مرتبطة بالقروض الرقاعية	10 088	9 706
موارد خصوصية	131 584	117 264
موارد خارجية	111 244	97 522
موارد خارجية بالدينار	77 627	58 766
موارد خارجية بالعملة	33 617	38 756
موارد خصوصية مصدرها ميزانية الدولة	19 139	18 820
ديون مرتبطة بالموارد الخصوصية	1 201	922
المجموع	394 875	414 018

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
تفصيل الموارد الخصوصية أهم الفئات:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
موارد خارجية بالدينار	77 627	58 766
خط قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير	2 187	3 161
خط قرض إيطالي	13 339	8 979
خط قرض إسباني	6 114	6 949
خط قرض فرنسي	5 742	6 152
خط قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	2 997	4 071
خط قرض KFW	46 469	28 115
خط قرض AFD	779	1 339
موارد خارجية بالعملة	33 617	38 756
خط قرض البنك الأوروبي للاستثمار	33 402	38 348
خط قرض إيطالي	215	408
موارد خصوصية مصدرها ميزانية الدولة	19 139	18 820
المجموع	130 383	116 342

توزيع قروض وموارد خصوصية حسب المدة المتبقية:

التسمية	أقل من 3 أشهر	ما بين 3 أشهر وسنة	ما بين سنة و5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	لمجموع
قروض مجسدة	49 582	48 800	108 577	56 332	263 291
قرض رقاعي	0	1 875	7 125	6 000	15 000
قروض رقاعية مشروطة	9 916	13 584	98 252	50 332	172 083
اتفاقيات البيع وإعادة الشراء	37 678	25 089	0	-	62 767
قروض مرتبطة بعقود الايجار المالي	0	153	3 200	-	3 353
ديون مرتبطة بالقروض الرقاعية	1 988	8 100	0	-	10 088
موارد خصوصية	8 242	20 508	68 163	34 671	131 584
موارد خارجية	6 921	18 804	58 641	26 877	111 244
موارد خارجية بالدينار	5 042	14 417	41 828	16 340	77 627
موارد خارجية بالعملة	1 880	4 387	16 813	10 538	33 617
موارد خصوصية مصدرها ميزانية الدولة	119	1 704	9 523	7 794	19 139
ديون مرتبطة بالموارد الخصوصية	1 201	-	-	-	1 201
المجموع	57 824	69 308	176 741	91 003	394 875

توزيع قروض وموارد خصوصية حسب نوعية العلاقة:

التسمية	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات مشتركة	بقية الممولين	المجموع
قروض مجسدة	3 543	-	259 748	263 291
قرض رقاعي	180	-	14 820	15 000
قروض رقاعية مشروطة	-	-	172 083	172 083
ديون مرتبطة بالقروض الرقاعية	-	-	62 767	62 767
قروض مرتبطة بعقود الايجار المالي	3 353	-	-	3 353
ديون مرتبطة بالقروض الرقاعية	10	-	10 078	10 088
موارد خصوصية	-	-	131 584	131 584
موارد خارجية	-	-	111 244	111 244
موارد خارجية بالدينار	-	-	77 627	77 627
موارد خارجية بالعملة	-	-	33 617	33 617
موارد خصوصية مصدرها ميزانية الدولة	-	-	19 139	19 139
ديون مرتبطة بالموارد الخصوصية	-	-	1 201	1 201
المجموع	3 543	-	391 333	394 875

إيضاح 12. خصوم أخرى

بلغت قيمة الخصوم الأخرى 201 910 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 119 782 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
مصاريف الموظفين	39 063	38 427
عدة مصاريف للدفع	23 178	19 987
خصوم ضرائب	17 757	27 415
مدخرات للمخاطر والأعباء	21 668	15 310
حسابات مرتقبة	100 244	18 643
المجموع	201 910	119 782

إن تفاصيل المدخرات للمخاطر والأعباء كالاتي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
مدخرات مخاطر الجباية	10 474	4 000
مدخرات المخاطر الاجتماعية	3 197	3 197
مدخرات مخاطر الأحكام	7 997	8 113
المجموع	21 668	15 310

1.5. إيضاحات حول الموازنة – الأموال الذاتية:

إيضاح 13. الأموال الذاتية

جدول تطور الأموال الذاتية

التسمية	الرأسمال الاجتماعي	منحة إصدار	احتياطات قانونية	احتياطات لإعادة التقييم	احتياطات لإعادة الاستثمار محررة	احتياطات لإعادة الاستثمار	احتياطات ذات نظام خاص	صندوق للمخاطر العامة	نتائج مؤجلة	أرباح غير مخصصة	المجموع
الرصيد في 12.31.2022 قبل التخصيص	128 000	170 904	10 000	4 219	118 990	186 999	2 790	1 185	(67 637)	11 397	566 848
احتياطات ذات نظام خاص محررة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
احتياطات لإعادة الاستثمار		-	-	-	14 374	(14 374)	-	-	-	-	-
حخص أرباح		-	-	-	-		-	-	-	-	-
نتائج مؤجلة		-	-	-	-		-	-	11 397	(11 397)	-
الرصيد في 12.31.2022 بعد التخصيص	128 000	170 904	10 000	4 219	133 364	172 625	2 790	1 185	(56 240)	-	566 848
احتياطات لإعادة الاستثمار محررة	-	-	-	-	16 544	(16 544)	-	-	-	-	-
النتيجة الصافية في 12.31.2023	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(9 406)	(9 406)
الترفيـع في رأس المال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في 31.12.2023 قبل التخصيص	128 000	170 904	10 000	4 219	149 908	156 081	2 790	1 185	(56 240)	9 406	557 442

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس

تقرر خلال الجلسة العامة الخارقة للعادة الترفيع في راس المال بإصدار 28 000 000 شهادة استثمار. حجزت شهادات الاستثمار للبنك العربي وقد قبل الاكتتاب كلياً بسعر 2.500 دينار ومنحة إصدار قدرها 1.500 دينار لكل شهادة استثمار. من خلال هذا الترفيع، ارتفع راس المال من 100 000 000 إلى 128 000 000 دينار مقسمة بين 100 000 000 سهم بقيمة إسمية تبلغ 01 دينار للسهم الواحد و 28 000 000 شهادة استثمار بقيمة إسمية تبلغ 01 دينار لكل شهادة استثمار.

وفقاً للفصل 378 من مجلة الشركات التجارية، تم إنشاء 28 000 000 شهادة حق التصويت مقسمين بين حاملي الأسهم كما هو مسجل في دفتر المساهمين المغلق يوم 2021/12/16، بما يتناسب مع حقوقهم.

(*) تتضمن هاته الاحتياجات مبلغ 16 544 ألف دينار تم تسديدها من قبل شركة التنمية العربية لتونس خلال سنة 2023

1.6. إيضاحات حول التعهدات خارج الموازنة:

إيضاح 14. ضمانات وكفالات مقدمة

بلغ إجمالي الضمانات والكفالات المقدمة 717 810 ألف دينار في نهاية 2023 مقابل 893 810 ألف دينار لسنة 2022 وهي مفصلة كالآتي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
لفائدة المؤسسات البنكية	258 894	487 148
لفائدة الحرفاء	458 916	406 662
المجموع	717 810	893 810

توزيع الضمانات والكفالات المقدمة حسب نوعية العلاقة:

التسمية	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات مشتركة	غيرها	المجموع
لفائدة المؤسسات البنكية	-	-	258 894	258 894
لفائدة الحرفاء	33 137	-	425 779	458 916
المجموع	33 137	-	684 673	717 810

إيضاح 15. اعتمادات مستندية

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
اعتمادات التوريد	263 587	261 320
اعتمادات التصدير	937	530
المجموع	264 524	261 850

توزيع الاعتمادات المستندية حسب نوعية العلاقة

التسمية	المؤسسات مرتبطة	مؤسسات المساهمين	أخرى	مجموع
اعتمادات التوريد	-	-	263 587	263 587
اعتمادات التصدير	-	-	937	937
المجموع	-	-	264 524	264 524

إيضاح 16. أصول مقدمة كضمان

بلغ مجموع هذا البند 10 000 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2023 وتتعلق بالقيمة المحاسبية لأذون الخزينة والكفالات المقدمة من قبل البنك في شكل ضمانات لإعادة التمويل.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
كفالات مقدمة كضمان	5 000	93 000
أذون الخزينة مقدمة كضمان	5 000	172 000
المجموع	10 000	265 000

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
إيضاح 17. تعهدات التمويل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
لمائدة الحرفاء	416 503	382 867
المجموع	416 503	382 867

توزيع تعهدات التمويل حسب نوعية العلاقة

التسمية	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات مشتركة	غيرها	المجموع
لمائدة الحرفاء	-	-	416 503	416 503
المجموع	-	-	416 503	416 503

إيضاح 18. ضمانات مقبولة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
ضمانات مقبولة من الدولة	124 589	78 493
ضمانات مقبولة من مؤسسات بنكية أخرى ومؤسسات مالية ومؤسسات التأمين	228 584	515 850
ضمانات مقبولة من الحرفاء	1 096 939	1 076 539
المجموع	1 450 112	1 670 882

توزيع الضمانات المقبولة من الحرفاء حسب صنف المخاطر ونوعيتها

صنف المخاطر	ضمانات مقبولة من الدولة	ضمانات مقبولة من مؤسسات بنكية أخرى	ضمانات مالية مقبولة	ضمانات عينية مقبولة
0	90 739	34 608	94 521	286 212
1	33 692	23 514	63 732	447 058
2	0	2 302	873	39 377
3	9	93	331	46 607
4	148	4 709	1 075	159 756
5	-	3 215	151	117 929
المجموع	124 589	67 901	160 683	1 096 939

إيضاح حول عمليات الصرف:

بلغت عمليات الصرف نقداً الغير متممة 24 136 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2023 وتتفصل كالاتي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
بيع عملة نقداً للتسليم	(24 136)	(6 624)
المجموع	(24 136)	(6 624)

بلغت عمليات الصرف لأجل المبرمة لغاية التحوط والغير متممة (21 612) مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2023 وتتفصل كالاتي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
شراء عملة لأجل للتسليم	(21 612)	(26 645)
المجموع	(21 612)	(26 645)

1.7. إيضاحات حول قائمة النتائج:

إيضاح 19. فوائد دائنة ومداخل مماثلة

بلغت الفوائد الدائنة والمداخل المماثلة خلال هذه الفترة 573 118 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 464 565 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
عمليات مع المؤسسات البنكية والمالية و البنك المركزي	32 970	9 601
فوائد دائنة على عمليات الخزينة و ما بين البنوك	32 017	7 252
فوائد على بيع و شراء عملات لأجل	953	2 349
عمليات مع الحرفاء	540 148	454 964
فوائد دائنة على قروض قصيرة، متوسطة وبعيدة المدى	467 266	394 182
فوائد الحسابات الجارية المدينة	72 882	60 782
المجموع	573 118	464 565

إيضاح 20. عمولات دائنة

بلغت العمولات الدائنة خلال هذه الفترة 89 404 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 89 066 ألف دينار 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
عمولات على حسابات و أرصدة و وسائل الدفع	55 025	54 520
عمولات على الكفالات و الضمانات المقدمة	9 643	9 835
استرجاع مصاريف و عمولات أخرى	20 611	19 754
عمولات على العمليات الأجنبية	4 126	4 957
المجموع	89 404	89 066

إيضاح 21. مرائب على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

حققت محفظة السندات التجارية والعمليات المالية مرائب قدرها 17 742 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 24 228 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
مرائب محفظة السندات التجارية	87	65
مرائب العمليات المالية	17 655	24 162
المجموع	17 742	24 228

تتكون مرائب محفظة السندات التجارية أساسا من مرائب صافية لسندات تجارية ذات مدا خيل قارة و تتمثل فيما يلي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
سندات محفظة تجارية ذات مدا خيل قارة	87	65
إيرادات على سندات الخزينة		
مرائب محفظة السندات التجارية	87	65

تتمثل مرائب العملات المالية فيما يلي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
إيرادات فرق عملة	1 812	2 819
إيرادات / خسائر على عمليات الصرف بالحاضر	14 296	22 964
إيرادات / خسائر على الصرف لأجل	1 547	1 620
مرائب العمليات المالية	17 655	24 162

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
إيضاح 22. مزايا محفظة الاستثمار

بلغت مزايا محفظة الاستثمار 83 072 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 86 233 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
فوائد و مداخيل محفظة الاستثمار	73 567	79 054
ارباح على اسهم التوظيف	5 347	3 930
أرباح شركات المجمع	4 158	3 249
المجموع	83 072	86 233

يبين الجدول التالي فوائد ومداخيل محفظة الاستثمار:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
فوائد وإيرادات على سندات الخزينة	64 025	70 446
فوائد وإيرادات على صناديق التصرف	4 733	5 059
فوائد وإيرادات على صناديق التوظيف المشترك	4 799	3 402
فوائد وإيرادات على قروض رقابية	10	147
المجموع	73 567	79 054

يبين الجدول التالي موارد على صناديق التصرف:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
فوائد سندات الخزينة	56 776	61 079
الحط من سندات الخزينة	(194)	(206)
منحة سندات الخزينة	7 443	9 573
المجموع	64 025	70 446

إيضاح 23. فوائد مدينة وأعباء مماثلة

بلغت الفوائد المدينة مبلغ 392 209 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 331 109 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
فوائد مدينة وأعباء مماثلة	390 498	328 702
عمليات بين المؤسسات البنكية والمالية و البنك المركزي	24 635	28 979
عمليات مع الحرفاء	324 912	256 995
إقتراضات و موارد خصوصية	40 952	42 728
فوائد و أعباء أخرى	1 711	2 407
المجموع	392 209	331 109

إيضاح 24. مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم

بلغ رصيد هذا البند 124 149 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 69 853 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
مخصصات مدخرات على مستحقات مشكوك في تحصيلها	68 412	51 551
مخصصات مدخرات جماعية منشور بنك مركزي عدد 2023-02	16 308	19 072
مخصصات مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات منشور بنك مركزي عدد 2013-21	39 621	12 708
مخصصات مدخرات للمخاطر والأعباء	8 338	9 858
مصاريف الاستخلاص	2 926	4 978
مجموع المخصصات	135 605	98 167
خسائر على المستحقات	5 878	831
شطب ديون	73 357	45 936
مجموع المخصصات & خسائر وشطب ديون	214 840	144 935
استردادات على مدخرات على مستحقات مشكوك في تحصيلها	(11 761)	(14 622)
استردادات على مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات منشور بنك مركزي عدد 2013-21	(4 742)	(4 891)
استردادات على مدخرات للمخاطر والأعباء	(830)	(9 632)
استردادات على مدخرات على مستحقات- شطب ديون	(58 051)	(35 386)
استردادات على مدخرات إضافية على مستحقات- شطب ديون	(15 306)	(10 550)
مجموع الاستردادات	(90 690)	(75 081)
المجموع	124 149	69 853

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
إيضاح 25. مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار

بلغ رصيد هذا الحساب 8 136 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 11 521 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
مخصصات مدخرات على محفظة الاستثمار	8 720	12 269
استردادات المدخرات لانخفاض قيمة السندات	(587)	(1 223)
الأرباح أو الخسارة الآتية من بيع الأسهم	3	475
المجموع	8 136	11 521

إيضاح 26. مصاريف الأعوان

بلغ رصيد حساب مصاريف الأعوان 131 967 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 121 877 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
أجور	103 118	96 053
أعباء اجتماعية	24 997	21 787
أعباء أخرى للموظفين	3 852	4 037
المجموع	131 967	121 877

إيضاح 27. أعباء الاستغلال العامة

بلغ رصيد حساب أعباء الاستغلال العامة 79 944 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 76 550 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
أعباء الاستغلال العامة	26 996	25 353
أعباء الاستغلال العامة أخرى	52 948	51 197
المجموع	79 944	76 550

إيضاح 28. أرباح وخسائر عادية أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
أرباح على بيع أصول ثابتة	809	831
نتائج استثنائية	(2 448)	(1 278)
المجموع	(1 639)	(447)

إيضاح 29. مرابيح/خسائر طارئة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
المساهمة الطرفية لتدعيم ميزانية الدولة	(10)	-
المجموع	(10)	-

إيضاح 30. نتيجة حسب السهم الواحد

نتيجة الأساسية لسهم الواحد في موفي في 31 ديسمبر 2023 يبلغ -0.0735 دينار مقابل 0.0890 دينار في 31 ديسمبر 2022

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
نتيجة الصافية بألف دينار	(9 406)	11 397
معدل الأسهم	128 000 000	128 000 000
نتيجة الأساسية للسهم الواحد	(0.0735)	0,0890
نتيجة المخفضة للسهم الواحد	(0.0735)	0,0890

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
1.8. إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية:

إيضاح 31. السيولة وما يعادل السيولة

بلغ رصيد السيولة وما يعادل السيولة 819 832 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 257 629 ألف دينار في 2022.12.31.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
أموال في الخزينة، مستحقات و ديون على المؤسسات البنكية المحلية، البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية و الخزينة العامة	74 535	85 899
ودائع و أموال على مراسلين من الخارج	9 090	15 483
رصيد الإقتراضات و السندات على السوق النقدية و فوائد مرتبطة	736 208	156 248
المجموع	819 832	257 629

4. إيضاحات أخرى حول القوائم المالية

إيضاح 32. مداخل المسيرين:

التسمية	الإدارة العامة بالوكالة		مدير مجلس الإدارة		أعضاء مجلس الإدارة	
	اعباء خام 2023	الخصوم في 31 ديسمبر 2023	اعباء خام 2023	الخصوم في 31 ديسمبر 2023	اعباء خام 2023	الخصوم في 31 ديسمبر 2023
الامتيازات على المدى القصير	202	51	31	-	281	-
امتيازات بعد انتهاء العمل	-	-	-	-	-	-
امتيازات أخرى على المدى الطويل	-	-	-	-	-	-
منحة نهاية عقد العمل	-	-	-	-	-	-
الدفعات على أساس الأسهم	-	-	-	-	-	-
المجموع	202	51	31	-	281	-

إيضاح 33. العلاقات مع الأطراف الأخرى المرتبطة

مجمعات الأعمال لأعضاء مجلس الإدارة	تعهدات 2023.12.31			تعهدات 2022.12.31		
	تعهدات الموازنة	تعهدات خارج الموازنة	المجموع	تعهدات الموازنة	تعهدات خارج الموازنة	المجموع
مجمع بن سدرين	8 037	10	8 047	7 029	10	7 039
مجمع عباس	20 839	52 618	73 457	25 927	45 286	71 213
مجمع رضا الزرزري	5 714	3 969	9 683	56 027	5 083	61 109
المجموع	34 589	56 597	91 187	88 983	50 379	139 361

غادر مجمع بياحي البنك في سنة 2023 وقد قامت السيدة درة المازاز بتعويضهم كـ ممثل عن صغار المساهمين :بلغ تعهد مجمع البياحي 152 692 في موفى سنة 2022 .

✓ بلغ رصيد تعهدات المؤسسات المرتبطة في 2023.12.31 مبلغ 75 609 ألف دينار مفصلة كالآتي:

المؤسسات المرتبطة	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
اتحاد الفكتورينق	27 645	12 410
شركة الإيجار العربية لتونس	34 374	19 812
SARI	13 590	17 782
المجموع	75 609	50 004

✓ بلغ مجموع القروض الرقاعية للمؤسسات المرتبطة في 2023.12.31 مبلغ 1 600 ألف دينار مفصلة كالآتي:

المؤسسات المرتبطة	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
شركة الإيجار العربية لتونس	1 600	1 600
المجموع	1 600	1 600

✓ ينقسم قائم القروض و الإقتراضات مع مجمع البنك العربي كالأتي:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	مجمع البنك العربي
15 309	31 669	قروض حسابات جارية
(75 193)	(75 214)	إقتراضات و حسابات جارية

1. لم يبرم البنك العربي لتونس خلال سنة 2023 اتفاقيات تصريف جديدة في صندوق رأس مال مخاطر مع " الشركة العربية للتنمية لتونس " (ATD SICAR) والتي يملك البنك 41.14 % من رأس مالها.
2. يتولى البنك مهام الإيداع لحساب الشركة العربية سيكاف (ARABIA SICAV). والتي يملك البنك 90.12% من رأس مالها في 31 ديسمبر 2023. وفي هذا الإطار فإنّ البنك مؤتمن على مسك السندات وأموال هذه الشركة ومكلف باستخلاص مبالغ اكتتاب المساهمين الجدد وتسديد المبالغ المستحقة للمساهمين المغادرين. ويتحصل البنك في المقابل على عمولة تساوي 5 ألف دينار في السنة.
3. يتولى البنك تسويق و توزيع أسهم العربية سيكاف و سندات سيكاف المسميتين من طرف "المستشارون الماليون العرب" (يملك البنك 30 % من رأس مالها) لدى حرفائها. ويتحصل البنك مقابل ذلك عمولة توظيف محتسبة على أساس نسبة بـ 0.2% من حجم المعاملات الصافي اليومي.

إيضاح 34. مدخرات جماعية:

تطبيقاً لأحكام منشور البنك المركزي الموجه إلى البنوك والمؤسسات المالية رقم 01-2024 المؤرخ في 19 جانفي 2024، قام البنك بتكوين مدخرات جماعية بعنوان سنة 2023. وقد وضعت هذه المخصصات لتغطية المخاطر الغير المحققة على الأصول الغير مصنفة حسب الفصل 8 من منشور البنك المركزي عدة 24-91. تم تعديل منهجية حساب هذه المخصصات بموجب منشور البنك المركزي رقم 01-2024 المؤرخ في 19 جانفي 2024. وكان لهذا التغيير أثر قيمته 16.308 مليون دينار لسنة 2023. وبذلك، بلغ رصيد المخصصات الجماعية 101 273 مليون دينار في 31 ديسمبر 2023.

مجمع البنك العربي لتونس

الشركات التابعة لمجمع البنك العربي لتونس

الاسم التجاري للشركات التابعة	النشاط	رأس المال (بالآلاف دينار) (في 2023-12-31)
شركة الإيجار العربية لتونس ARABTUNISIANLEASE-ATL	شركة الإيجار العربية لتونس هي شركة مالية غير بنكية مختصة في تمويل الإستثمار في مجال المنقولات والعقارات عبر الإيجار المالي	32 500
شركة الإيجار العربية لتونس ATL LLD-LLD	شركة الإيجار العربية LLD- هي شركة مختصة في تأجير السيارات والمعدات و التجهيزات والعقارات على المدى القصير أو الطويل.	2 000
الشركة العربية للإنجازات العقارية SOCIETE ARABE DE – REALISATIONS IMMOBILIERES SARI	الشركة العربية للإنجازات العقارية هي شركة مختصة في البعث العقاري	3 300
الشركة العربية للإستثمار بتونس ARAB TUNISIAN INVEST -ATI SICAF	الشركة العربية للإستثمار تعمل في القطاع المالي ويعتمد نشاطها في مجال التصرف في محفظة القيم المنقولة	5 775
الشركة العربية للتنمية بتونس ARAB TUNISIAN DEVELOPMENT ATD SICAR	الشركة العربية للتنمية إختصت في المساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الغير ولهدف تولية الدعم والتعزيز للأموال الذاتية لفائدة الشركات المؤسسة من طرف الباعثين الجدد والشركات التي تم إنشاؤها في مناطق التنمية الجهوية	2 187
شركة المستشارين الماليين العرب ARAB FINANCIAL CONSULTANTS AFC	شركة تعمل كوسيط بالبورصة وتساهم في: • تداول المعاملات على الأوراق المالية لحساب حرفائها. • التصرف الحر وبواسطة تفويض لمحفظات الحرفاء. • توظيف السندات بالسوق المالية لفائدة الحرفاء. • التدخلات بالبورصة لفائدة حسابها الخاص. • العمليات الملحقه والمرتبطة والمتلائمة مع الغرض الاجتماعي للشركة	4 000
شركة إتحاد التصرف في الديون UNION DE FACTORING	شركة مختصة في عمليات التصرف في المستحقات والعمليات المرتبطة بها وتهتم أيضا بشراء وإستخلاص المستحقات	15 000
الشركة العربية ذات رأس المال المتغير ARABIA SICAV	شركة مختصة في التصرف في محفظة الأوراق المالية وذلك من خلال إستعمال الأموال الذاتية وتتكون أصولها خاصة من أسهم ورقاق	5 669

نتائج المجموعة

تنتج القوائم المالية المجمعة للبنك العربي لتونس عن دمج قوائم البنك مع قوائم شركاته التابعة وخاصة تلك التي يسيطر عليها البنك بصفة حصرية أو يمارس عليها تأثيرا ملحوظا. في هذا السياق تخضع القوائم المالية للشركة العربية للتنمية ذات رأس مال تنمية ATD SICAR، شركة الإيجار العربية لتونس ATL وشركة الاستثمار العربي لتونس لدمج كلي مع قوائم البنك العربي لتونس في حين تتم عملية الدمج بالنسبة لبقية الشركات التابعة باعتماد طريقة التقييم بالمعادلة. منذ سنة 2019 وعلى إثر تعزيز مساهمة مجمع البنك العربي لتونس في رأس مال شركة الإيجار العربية لتونس ATL وقع إدماج شركتين جديدتين في محيط التجميع وهما: الشركة العربية للإنجاز العقاري SARI والإيجار العربية لتونس LLD ATL.

تظهر القوائم المالية المجمعة لمجموعة البنك العربي لتونس للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023 مجموع موازنة تبلغ 8 308 مليون دينار ونتيجة صافية مجمعة قدرها (158) دينار.

أنهت المجموعة السنة المحاسبية 2023 برقم معاملات في حدود 848 مليون دينار مقابل 740 مليون دينار في 2022 أي بارتفاع بـ 14,5%، كما سجلت الأعباء التشغيلية ارتفاعا بنسبة 18% لتبلغ 442 مليون دينار بمؤق 2023 مقابل 374 مليون دينار في السنة المنقضية.

ونتيجة لذلك، شهد الناتج البنكي الصافي للمجموعة ارتفاعا بنسبة 11% ليبلغ 406 مليون دينار في 2023/12/31 مقابل 366 مليون دينار في 2022/12/31.

بلغت الأموال الذاتية 618 مليون دينار في 2023-12-31 أي في نفس مستوى السنة الفارطة. كما سجل مجموع الأصول انخفاضا بنسبة 1,7% ليبلغ 8 308 مليون دينار في موفي 2023.

إن معظم موارد مجمع البنك العربي لتونس تتكون من ودائع الحرفاء الذي استقر مجموعها على 6 351 مليون دينار في 2023-12-31 مقابل 6 216 مليون دينار في نهاية 2022، مسجلة ارتفاعا بمقدار 2,2% ويمثل مجموع هذه الودائع نسبة 84% من مجموع خصوم المجموعة.

بنهاية سنة 2023، استقر حجم مجموع القروض الممنوحة للحرفاء في حدود 5 904 مليون دينار ما يمثل نسبة 71% من مجموع أصول مجمع البنك العربي لتونس، في حين بلغ مؤشر الاستغلال 63%.

التعريف بشركات المجمع

شركة الإيجار العربية لتونس ATL

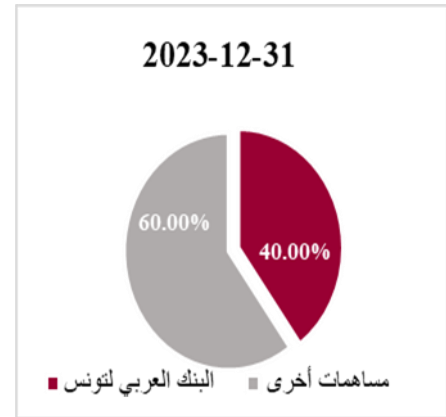
رأس المال و هيكلته

رأس المال: 32.500.000 (دينار)

عدد الأسهم: 32.500.000 سهم

القيمة الاسمية: 1 دينار

هيكل رأس المال:



نشاط شركة الإيجار العربية لتونس

الإيجار العربية لتونس هي شركة مالية غير بنكية مختصة في تمويل الاستثمار في مجال المنقولات والعقارات عبر الإيجار المالي.

وقع تأسيس شركة الإيجار العربية لتونس في ديسمبر 1993 بمبادرة من البنك العربي لتونس والبنك الوطني الفلاحي. ويعتمد نشاطها خاصة على إيجار المنقولات والعقارات. تقوم هاته المؤسسة بتمويل كافة القطاعات الاقتصادية: الصناعة، الخدمات، الزراعة والتكنولوجيات الحديثة.

أهم المؤشرات

2023	2022	2021	
677 691	623 743	659 589	مجموع الموازنة (بالآلاف دينار)
131 029	120 333	110 669	الأموال الذاتية (بالآلاف دينار)
32 500	32 500	32 500	رأس المال (بالآلاف دينار)
85 161	77 871	74 796	رقم المعاملات (بالآلاف دينار)
19 472	16 164	11 333	النتيجة المحاسبية (بالآلاف دينار)
0.599	0.497	0.349	عائد السهم: صافي الأرباح / عدد الأسهم (بالدينار)
الجلسة العامة لم تعقد بعد	0.270	0.200	ربحية السهم
3.600	2.998	1.82	سعر تداول السهم (بالدينار)
6.01	6.03	5.2	سعر تداول السهم / عائد السهم P E R
الجلسة العامة لم تعقد بعد	0.09	0.11	ربحية السهم / سعر السهم Yield Dividend

شركة الإيجار العربية لتونس LLD ATL LLD

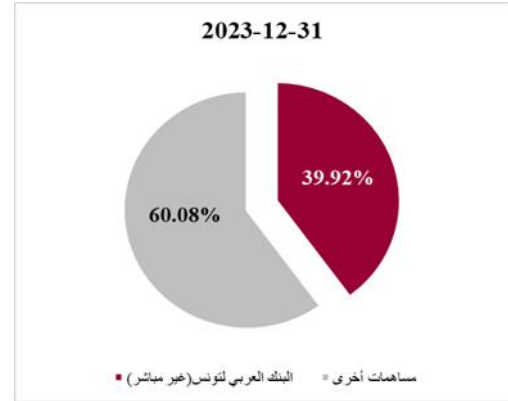
رأس المال و هيكلته

رأس المال: 2.000.000 (دينار)

عدد الأسهم: 2.000.000 سهم

القيمة الاسمية: 1 دينار

هيكل رأس المال:



نشاط شركة الإيجار العربية لتونس LLD

يتمثل غرض الشركة في تأجير السيارات والمعدات والتجهيزات والعقارات على المدى القصير أو الطويل. وقع تأسيس شركة ATL LLD في أكتوبر 2019 بمبادرة من شركة الإيجار العربية لتونس التي تملك 99.8% من رأس مالها. وتم دمج شركة ATL LLD ضمن القوائم المالية لمجموعة البنك العربي لتونس، باعتبار البنك يمتلك بشكل غير مباشر حصة تساوي 39,92% من رأس مالها. وقد إنطلق النشاط الفعلي للشركة خلال سنة 2020

أهم المؤشرات

2023	2022	2021	
11 960	10 740	4 444	مجموع الموازنة (بالآلاف دينار)
2 223	718	611	الأموال الذاتية (بالآلاف دينار)
2 000	1 000	1 000	رأس المال (بالآلاف دينار)
3 771	2 434	837	رقم المعاملات (بالآلاف دينار)
505	107	-202	النتيجة المحاسبية (بالآلاف دينار)
0.252	0.107	-	عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)
الجلسة العامة لم تعقد بعد	-	-	ربحية السهم

الشركة العربية للإنجازات العقارية SARI

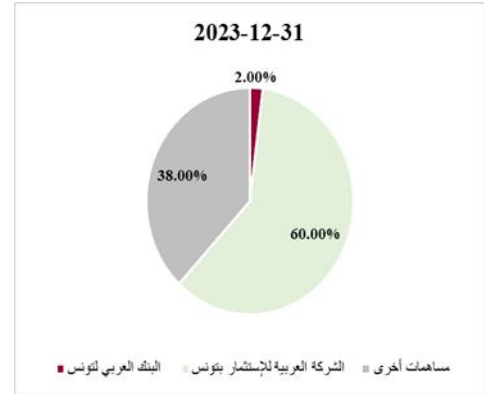
رأس المال و هيكلته

رأس المال: 3.300.000 (دينار)

عدد الأسهم: 33 000 سهم

القيمة الاسمية: 100 دينار

هيكل رأس المال:



الشركة العربية للإنجازات العقارية

تأسست الشركة العربية للإنجازات العقارية في 1995 بمبادرة من البنك العربي لتونس والشركة العربية للاستثمار. الشركة العربية للإنجازات العقارية هي شركة خفية الاسم متخصصة في البعث العقاري.

أهم المؤشرات

*2023	2022	2021	
10 563	15 661	22 443	مجموع الموازنة (بالآلاف دينار)
-8 997	-7 419	-5 682	الأموال الذاتية (بالآلاف دينار)
3 300	3 300	3 300	رأس المال (بالآلاف دينار)
4 873	7 161	2 627	رقم المعاملات (بالآلاف دينار)
-1 578	-1 737	-3120	النتيجة المحاسبية (بالآلاف دينار)
-	-	-	عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)
-	-	-	ربحية السهم
*متوقع			

الشركة العربية للاستثمار بتونس ATI SICAF

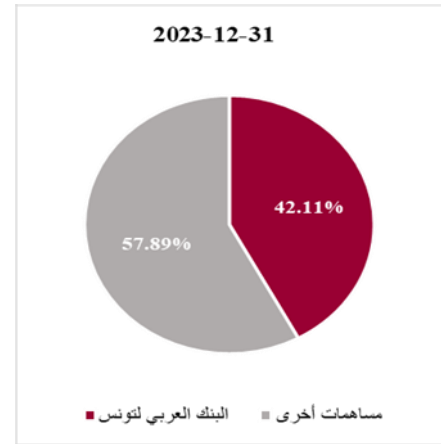
رأس المال و هيكلته

رأس المال: 5.775.000 (دينار)

عدد الأسهم: 1.155.000 سهم

القيمة الاسمية: 5 دينار

هيكل رأس المال:



نشاط الشركة العربية للاستثمار

تأسست الشركة العربية للاستثمار بتونس في ماي 1994 وتعمل في القطاع المالي ويتمثل غرضها الاجتماعي، باعتبارها شركة استثمار ذات رأس مال قار، في إدارة محفظة من الأوراق المالية وذلك عن طريق استعمال مواردها الذاتية.

أهم المؤشرات

2023	2022	2021	
10 059	9 596	9 184	مجموع الموازنة (بالآلاف دينار)
5 660	5 464	5 216	الأموال الذاتية (بالآلاف دينار)
5 775	5 775	5 775	رأس المال (بالآلاف دينار)
1 151	1 168	1 585	رقم المعاملات (بالآلاف دينار)
196	249	505	النتيجة المحاسبية (بالآلاف دينار)
0.170	0.215	0.437	عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)
-	-	-	ربحية السهم

الشركة العربية للتنمية بتونس ATD SICAR

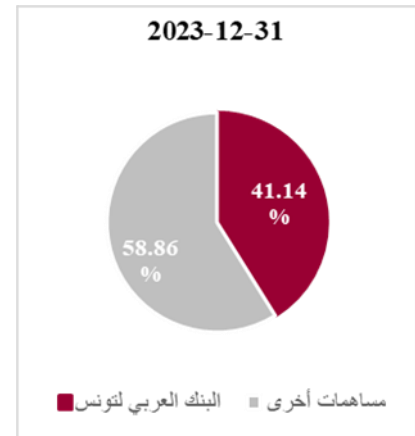
رأس المال و هيكلته

رأس المال: 2.187.500 (دينار)

عدد الأسهم: 218.750 سهم

القيمة الاسمية: 10 دنانير

هيكل رأس المال:



نشاط الشركة العربية للتنمية

تأسست الشركة العربية للتنمية بتونس في 23 مارس 2001. باعتبارها شركة استثمار ذات رأس مال تنمية، إختصت ATD SICAR في المساهمات المختلفة لحسابها الخاص أو لحساب الغير، بهدف توفير الدعم وتعزيز الأموال الذاتية لفائدة الشركات المؤسسة من طرف الباعثين الجدد والشركات التي تم إنشائها في مناطق التنمية الجهوية.

أهم المؤشرات

2023	2022	2021	
367 592	387 711	402 932	مجموع الموازنة (بالألف دينار)
26 154	25 546	24 635	الأموال الذاتية (بالألف دينار)
2 187	2 187	2 187	رأس المال (بالألف دينار)
4 777	5 129	5 586	رقم المعاملات (بالألف دينار)
1 002	1 304	1 717	النتيجة المحاسبية (بالألف دينار)
4.579	5.963	7.847	عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)
1.8	1.8	1.8	ربحية السهم

شركة المستشارين الماليين العرب AFC

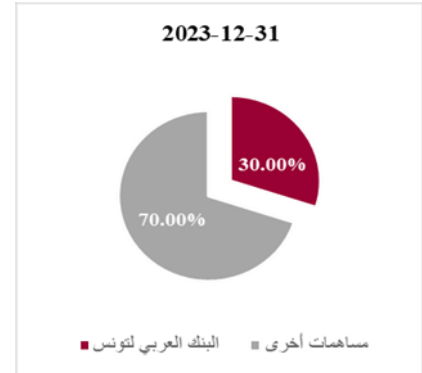
رأس المال و هيكلته

رأس المال: 4.000.000 (دينار)

عدد الأسهم: 800.000 سهم

القيمة الاسمية: 5 دنانير

هيكل رأس المال:



نشاط شركة المستشارين الماليين العرب

- تأسست شركة "المستشارين الماليين العرب" سنة 1984 بمبادرة من البنك العربي لتونس. باعتبارها وسيطا بالبورصة، تقدم هاته الشركة مجموعة واسعة من الخدمات المالية للمستثمرين الأفراد والشركات والمؤسسات، وهي:
- التصرف في مجموعة متنوعة من المنتجات ذات التوظيف المشترك: شركتي استثمار ذات رأس مال متغير والصناديق المشتركة للتوظيف
 - النصح والتحليل المالي: التقييم، النصح وإدراج الشركات ببورصة تونس فضلا عن الإصدار المنتظم للقروض الرقاعية لفائدة المؤسسات الخاصة.

أهم المؤشرات

*2023	2022	2021	
7 269	7 076	7 856	مجموع الموازنة (بالآلاف دينار)
3 364	3 682	4 225	الأموال الذاتية (بالآلاف دينار)
4 000	4 000	4 000	رأس المال (بالآلاف دينار)
3 189	2 662	2 765	رقم المعاملات (بالآلاف دينار)
-322	-549	65	النتيجة المحاسبية (بالآلاف دينار)
-	-	0.081	عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)
الجلسة العامة لم تعقد بعد	-	-	ربحية السهم

*متوقع

شركة إتحاد التصرف في الديون UNIFACTOR

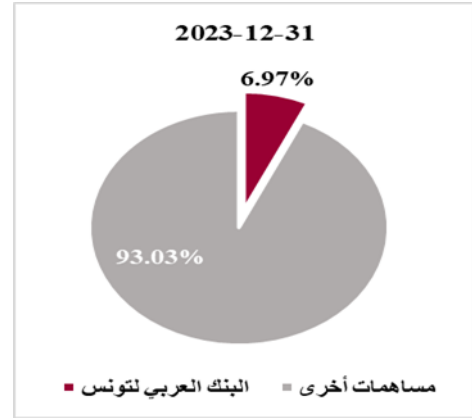
رأس المال و هيكلته

رأس المال: 15.000.000 (دينار)

عدد الأسهم: 3.000.000 سهم

القيمة الاسمية: 5 دنانير

هيكل رأس المال :



نشاط شركة إتحاد التصرف في الديون

تأسست شركة "إتحاد التصرف في الديون" في شهر أفريل من سنة 2000 بمبادرة من البنك العربي لتونس والبنك الوطني الفلاحي وبنك الأمان: وهي مؤسسة مالية لإدارة الديون منخرطة ضمن شبكة التخصيم العالمية وذلك لتطوير خدماتها بالخارج. يتمثل نشاط شركة "إتحاد التصرف في الديون" في عرض مناوله لكل ما يتعلق بحسابات الحرفاء من تصرف ومتابعة، وذلك من خلال اقتناء مستحقات الحرفاء والتكفل باستخلاصها.

أهم المؤشرات

2023	2022	2021	
261 277	239 330	188 327	مجموع الموازنة (بالألف دينار)
46 571	42 566	40 106	الأموال الذاتية (بالألف دينار)
15 000	15 000	15 000	رأس المال (بالألف دينار)
30 785	25 181	20 130	رقم المعاملات (بالألف دينار)
6 318	4 771	4 278	النتيجة المحاسبية (بالألف دينار)
2.106	1.590	1.426	عائد السهم: صافي الأرباح/ عدد الأسهم (بالدينار)
الجلسة العامة لم تعقد بعد	0.75	0.75	ربحية السهم

الشركة العربية ذات رأس المال المتغير ARABIA SICAV

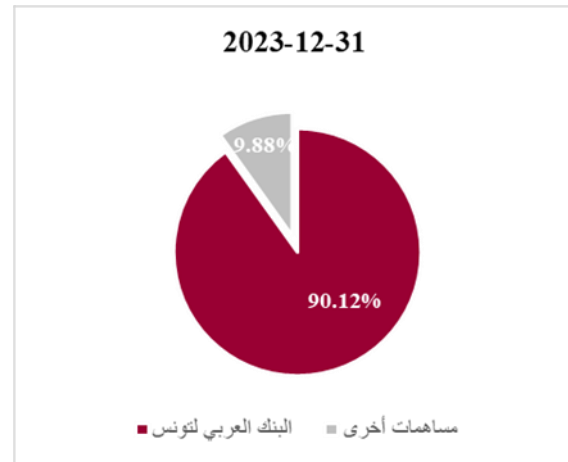
رأس المال و هيكلته

رأس المال (المتغير): 5.668.906 (دينار)

عدد الأسهم: 91.366 سهم

القيمة الاسمية: 100 دينار

هيكل رأس المال:



نشاط الشركة العربية ذات رأس المال المتغير

تأسست الشركة العربية ذات رأس المال المتغير ARABIA SICAV في سنة 1994 بمبادرة من البنك العربي لتونس والمستشارين الماليين العرب. وهي شركة استثمار ذات رأس مال متغير مختلطة من النوع الديناميكي ويتمثل نشاطها في التصرف في محفظة الأوراق المالية المتكونة أساساً من أسهم الشركات المدرجة. يتم توظيف الباقي في سندات الدين والأصول النقدية.

أهم المؤشرات

2023	2022	2021	
5 900	6 261	6 138	مجموع الأصول (بالآلف دينار)
5 669	5 962	5 974	رأس المال (المتغير) (بالآلف دينار)
235	244	219	الإيرادات (بالآلف دينار)
-182	92	226	النتيجة المحاسبية (بالآلف دينار)
الجلسة العامة لم تعقد بعد	1.083	1.092	ربحية السهم
62.991	66.047	66.130	قيمة التصفية
-2.99%	1.53%	3.85%	المردودية

تقرير مراقبي حسابات مجموعة البنك العربي لتونس

البنك العربي لتونس
التقرير العام لمراقبي الحسابات
للقوائم المالية المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2023

هذه ترجمة للعربية لتقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة الصادرة باللغة الفرنسية ويتم توفيرها فقط لمتطلبات المتحدثين باللغة العربية. يستوجب قراءة هذا التقرير وفقاً لمعايير القانون التونسي والمراجع المهنية المعمول بها في تونس.

السادة مساهمي البنك العربي لتونس

III- تقرير حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

1. الرأي

تنفيذاً لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا، قمنا بتدقيق القوائم المالية المجمعة للبنك العربي لتونس والتي تشمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2023 وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية. وتبرز هذه القوائم المالية المجمعة جملة أموال ذاتية تبلغ 617 788 ألف دينار تونسي، خسائر السنة تبلغ 158 ألف دينار تونسي.

في رأينا، فإن القوائم المالية المجمعة المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبر بصورة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية المجمعة للبنك العربي لتونس كما هي في 31 ديسمبر 2023 ولنتيجة عملياته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية.

2. أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المجمعة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك العربي لتونس وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي المطبقة على مراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

3. أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الهامة هي الأمور التي، وفقاً للاجتهاد المهني، لها الاهتمام الأكبر في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. إن هذه الأمور تم وضعها في الاعتبار في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، ولتكوين رأينا حولها وليس لغرض إبداء رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

1.3. الأخذ بعين الاعتبار الفوائد والعمولات

الخطر التي تم تحديده

بلغت الفوائد والإيرادات والعمولات المماثلة المعترف بها كدخل من قبل البنك حتى 31 ديسمبر 2023 إلى 746 174 ألف دينار تونسي وتمثل 88٪ من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي

تبيننا لإيضاحات حول القوائم المالية « أسس القياس والمبادئ المحاسبية المعتمدة » ، على مستوى " قاعدة الإقرار بالمدخيل " يصف القواعد الخاصة لأخذ بعين الاعتبار المدخيل

على الرغم من أن معظم هذا الدخل يتم إنشاؤه وحسابه تلقائياً عن طريق نظام معلومات البنك، إلا أننا اعتبرنا، بالنظر إلى الحجم الكبير للمعاملات، أن أخذ الفوائد والعمولات في الاعتبار يشكل نقطة رئيسية التدقيق.

في إطار تدقيقنا للحسابات، اشتمل عملنا بشكل خاص على

- مراجعة نقدية لنظام المراقبة الداخلية الذي وضعه البنك فيما يتعلق بإثبات المداخل، بما في ذلك تقييم المراقبة المعلوماتية من قبل خبراء تكنولوجيا المعلومات؛

إجراء اختبارات للتحقق من التطبيق الفعال للمراقبة الرئيسية بما في ذلك المراقبة الآلية-

- الفحص التحليلي للإيرادات من أجل تأكيد البيانات المحاسبية، ولا سيما بمعلومات الإدارة والبيانات التاريخية واتجاهات الأسعار والاتجاهات في القطاع واللوائح ذات الصلة

- التحقق من الامتثال للمعيار المحاسبي رقم 24 والمناشير الصادرة عن البنك المركزي، ولا سيما أنه لا يتم الاعتراف بالفوائد على العلاقات المصنفة كدخل إلا عند استخلاصها؛

القوائم المالية - تفسيرية على المعايير الملاءمة للمعلومات المقدمة عن هذه المنتجات المعروضة في الاضاحات مراجعة

2.3 تغطية مخاطر القرض

الخطر التي تم تحديده

كمؤسسة للقروض، يواجه البنك العربي التونسي "ATB" مخاطر القرض التي تتمثل في المخاطر المتكبدة في حالة تقصير الطرف المقابل أو العديد من الأطراف المقابلة على كل من محفظته من الالتزامات المباشرة والالتزامات التوقيع الممنوحة للعملاء.

تعتبر هذه المخاطر الملازمة للنشاط المصرفي مجال اهتمام رئيسي نظراً للمبالغ المتضمنة وعملية التصنيف وطرق تحديد مخصصات مخاطر الائتمان.

يتم تحديد مقدار هذه المخصصات وفق طرق آلية تطبيقاً لأحكام البنك المركزي التونسي. بالإضافة إلى ذلك ، قد يستخدم البنك العربي التونسي "ATB" الأحكام لتحديد مستوى الانخفاض الفردي لبعض المواقف المشكوك فيها.

كما هو مفصل في الإيضاحات حول القوائم المالية رقم 3، فإن إجمالي صافي لتعهدات على الحرفاء بلغ، في 31 ديسمبر 2023 ، 5 904 393 ألف دينار تونسي تمثل 71٪ من إجمالي الأصول في الموزنة. وتبلغ المدخرات المتعلقة بها و 871.828 ألف دينار تونسي.

يتم عرض القواعد والأساليب المحاسبية المتعلقة بتقييم مخصصات المدخرات لتعهدات على الحرفاء ، وكذلك المعلومات الإضافية حول بنود البيانات المالية في الإيضاح 3 من البيانات المالية ، وكذلك في الإيضاحات التفسيرية رقم 3.

إجراءات التدقيق المنفذة استجابة لهذا الخطر

كجزء من تقييمنا لعملية التقييم والتغطية على مستحقات العملاء في تاريخ اختتام السنة المحاسبية، عملنا اعتمد على ما يلي:
لتغطية هذا السؤال الجوهرية ، حصلنا على فهم للإجراءات التي تم تنفيذها من قبل البنك، وقمنا بتقييم التنفيذ الصحيح لعناصر الضوابط الرئيسية ، فضلاً عن قدرتها على منع و / أو اكتشاف الأخطاء الجوهرية من خلال التركيز على:

- الإجراءات والضوابط التي يحددها البنك من أجل ضمان إدارة مخاطر الطرف المقابل ، وتحديد العملاء الذين سيتم تخفيض تصنيفهم ومخصصاتهم وتحديد مستوى المخصص الفردي المطلوب بالرجوع إلى اللوائح المصرفية ،
- أخذ دراية بإجراءات تقييم مخاطر الطرف المقابل والضوابط ذات الصلة التي ينفذها البنك؛
- مصداقية المعلومات التي يقدمها البنك عن العملاء الذين تظهر أوضاعهم مؤشرات انخفاض القيمة ،
- الامتثال لاحتساب المخصصات الجماعية وفقاً لأحكام المنشور الجديد للبنك المركزي التونسي رقم 01-2024

المؤرخ 19 جانفي 2024.

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
بالإضافة إلى ذلك ، من خلال أخذ العينات الموسعة:

- تحققنا من مدى مطابقة المنهجية التي يتبعها البنك مع القواعد الصادرة عن البنك المركزي التونسي؛ تحديد الالتزامات التي تظهر علامات ضعف في القيمة وتصنيفها وفقاً لأحكام منشور البنك المركزي التونسي رقم 91-24 المتعلق بتقسيم الالتزامات وتغطيتها للمخاطر ومراقبتها ؛

- - قمنا بتقييم الافتراضات والأحكام التي استخدمها البنك عند احتساب المخصصات وفحصنا قيم الضمانات المستخدمة.

أخيراً، تحققنا من مدى ملائمة المعلومات المقدمة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

3.3 تقييم المدخرات على صناديق التصرف

الخطر التي تم تحديده

في 31 ديسمبر 2023، بلغ مجموع التوظيف الخام في صناديق التصرف 315.461 ألف دينار، تمت تكوين مدخرات بقيمة 113.389 ألف دينار أي مبلغاً صافياً قدره 202.072 ألف دينار والذي يمثل 2.4% من إجمالي الأصول في الموازنة.

تم استعمال صناديق التصرف في اقتناء مساهمات (المدرجة أو الغير المدرجة في البورصة)، تسبيقات في الحسابات الجارية للمساهمين وفي استثمارات مالية أخرى. قيمة هذه الاستثمارات يمكن أن تتدهور حسب الأداء الاقتصادي والمالي للشركات المنتفعة بها.

تعتمد طريقة تقييم أسهم التوظيف و الحسابات الجارية للمساهمين الممولة من قبل صناديق التصرف على نظريات و الأحكام حسب نوع الشركة (المدرجة أو الغير المدرجة في البورصة)، نموذج العقد، بالإضافة إلى عوامل تقنية أخرى نذكر منها تاريخ التشغيل ، مخطط النشاط المحين وتقارير تقييم المساهمات... إن القواعد والطرق المحاسبية المتعلقة بتقييم والتسجيل المحاسبي لمحفظه الاستثمار وتدهور قيمتها وكذلك المعلومات التكميلية التي تخص هذه البنود من القوائم المالية السنوية يتم سردها في الإيضاحات حول القوائم المالية السنوية في فقرة " قواعد ترتيب وتقييم السندات وإقرار المداخل التابعة لها".

ونضرا لأهمية صناديق التصرف الذي بلغ في موفى 31 ديسمبر 2023 ، 315.461 ألف دينار اي 29% من مجمل محفظة الاستثمار والمستوى الهام من التقديرات المستوجبة في احتساب المخصصات اللازمة فإننا نعتبر أن هذا البند عنصر مهم في التدقيق.

إجراءات التدقيق المنفذة استجابة لهذا الخطر

إن معظم اختباراتنا على صناديق التصرف (SICAR) تضمنت الإجراءات التالية:

- قمنا بالتثبت من إجراءات الرقابة الداخلية التي تم إرسالها من طرف البنك في هذا الغرض
- قمنا أيضا بمقاربة نتائج أعمال تقييمنا مع تقرير الإجراءات المتفق عليها المتعلق بالبيانات المالية لصناديق التصرف من قبل ATD SICAR في 31 ديسمبر 2023 والذي أعده مراقب حسابات ATD SICAR.

4. فقرة الملاحظة

نلفت إنتباهكم الى ما يلي ;

- يشير الإيضاح رقم 2 من القوائم المالية المجمعة أن البيانات المالية لشركة العربية للإنشاء العقاري و شركة المستشارون الماليون العرب المدرجة في مجال التجميع والتي تم استخدامها لإعداد البيانات المالية المجمعة ، لم يتم تدقيقها.

- الإيضاح القوائم الماليّة عدد 33 "المدّخرات الجماعيّة" و المتعلّق برصد مدّخرات جماعيّة طبقا لمنشور البنك المركزي عدد 91-24 بتاريخ 17 ديسمبر 1991، كما تمّ تنقيحه بالمشور عدد 20-2012 بتاريخ 06 ديسمبر 2012 و مؤخراً بالمشور عدد 01-2024 بتاريخ 19 جانفي 2024.

وتّم اعتبار التغيير الذي أتى به المنشور عدد 01-2024، تغييراً للتقدير المحاسبي و تمّت معالجته بأثر مستقبلي. وبعد الأخذ بعين الاعتبار لعناصر الاحتساب الجديدة للمدّخرات الجماعيّة، تمثّل الأثر المحاسبي في رصد مخصّصات بقيمة 17 160 ألف دينار على السنة المحاسبية 2023، و هو ما جعل جاري المدّخرات الجماعية يبلغ 113 320 ألف دينار في 2023/12/31.

رأينا لم يتغير في هذا الصدد.

5. التقرير السنوي

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي.

إن رأينا حول القوائم المالية المجمّعة لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقاً لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤولياتنا هي التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات المجمّع التي تضمنها تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. المجمّعة ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة على خلاف ذلك به أخطاء جوهريّة. وإذا استنتجنا استناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها. وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية المجمّعة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية المجمّعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية المجمّعة، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك العربي لتونس على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك العربي لتونس أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك العربي لتونس.

7. مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية المجمّعة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية المجمّعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتياال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهريّة، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمّعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهريّة حول قدرة البنك المركزي التونسي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية المجمعة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.
- كما نقوم بتزويد مجلس الإدارة للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العالقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.
- من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع مجلس الإدارة للبنك، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية المجمعة الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

IV- تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1.فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملاً بأحكام الفصل 3 من قانون 117- 94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994، لقد قمنا بفحص إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومات المحاسبية وإعداد البيانات المالية المجمعة. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليتها وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

بناءً على مراجعتنا، لم نلاحظ وجود نقائص مهمة من المحتمل أن تؤثر على رأينا في البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2023.

تونس في، 24 أبريل 2024

مراقبي الحسابات

DATN شركة
طارق الساحلي

العامّة للتدقيق والاستشارة
شهاب الغانمي

القوائم المالية المجمّعة المختومة
في 31 ديسمبر 2023

الموازنة المجمعة

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

(الوحدة: 1000 دينار)

إيضاحات	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	
الأصول			
1 أصل	74 578	85 944	خزانة و أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية و الخزينة العامة للبلاد التونسية
2 أصل	916 138	704 542	مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية
3 أصل	5 904 393	5 953 077	مستحقات على الحر فاء
4 أصل	80 660	88 412	محفظة السندات التجارية
5 أصل	960 472	1 269 414	محفظة الاستثمار
6 أصل	12 508	12 342	سندات التقييم بالمعادلة
7 أصل	169 945	150 893	أصول ثابتة
8 أصل	189 185	189 233	أصول أخرى
مجموع الأصول	8 307 879	8 453 857	
الخصوم			
1 خصم	10 000	268 889	البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية
2 خصم	134 151	247 501	ودائع و أموال المؤسسات البنكية و المالية
3 خصم	6 350 935	6 215 903	ودائع و أموال الحر فاء
4 خصم	803 546	783 018	اقتراضات و موارد خصوصية
5 خصم	292 896	229 001	خصوم أخرى
مجموع الخصوم	7 591 528	7 744 312	
الأموال الذاتية			
1 مال ذاتي	128 000	128 000	رأس المال
2 مال ذاتي	546 185	528 096	احتياطيات المجمع
5 مال ذاتي	(56 239)	(67 637)	نتائج مجمعة مؤجلة
6 مال ذاتي	(158)	29 600	نتيجة السنة المحاسبية المجمعة
مجموع الأموال الذاتية	617 788	618 059	
	86 155	81 379	حصّة الأقلية في الإحتياطيات
	12 408	10 107	حصّة الأقلية في النتيجة المحاسبية
مجموع الخصوم و الأموال الذاتية	8 307 879	8 453 857	

جدول التعهدات خارج الموازنة المجمّع

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

(الوحدة: 1000 دينار)

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	إيضاحات	
الخصوم المحتملة			
877 810	684 673	15	تعهد 1 ضمانات وكفالات مقدمة
261 850	264 524	16	تعهد 2 اعتمادات مستندية
265 000	10 000	17	تعهد 3 أصول مقدمة كضمانات
1 404 660	959 197		مجموع الخصوم المحتملة
التعهدات المقدمة			
477 458	520 590	18	تعهد 4 تعهدات التمويل المقدمة
-	-		تعهد 5 تعهدات على السندات
477 458	520 590		مجموع التعهدات المقدمة
التعهدات المقبولة			
1 734 270	1 583 892	19	تعهد 6 ضمانات مقبولة
1 734 270	1 583 892		مجموع التعهدات المقبولة

قائمة النتائج المجمعة

السنة المحاسبية بـ 12 شهرا مختومة في 31 ديسمبر 2023
(الوحدة: 1000 دينار)

إيضاحات	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	
إيرادات الاستغلال البنكي			
فوائد دائنة و مداخل مماثلة	654 351	537 535	20
عمولات دائنة	91 823	90 886	21
مربح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية	17 785	24 608	22
مداخل محفظة الاستثمار	83 723	86 947	23
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي	847 682	739 976	
أعباء الاستغلال البنكي			
فوائد مدينة و أعباء مماثلة	431 380	365 260	24
عمولات مدينة	10 279	8 786	
مجموع أعباء الاستغلال البنكي	441 659	374 046	
النتائج البنكية الصافي			
	406 023	365 930	
مخصصات المدخرات و نتيجة تصحيح قيم المستحقات و عناصر خارج الموازنة و الخصوم	(128 513)	(76 725)	25
مخصصات المدخرات و نتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار	(8 089)	(11 904)	26
إيرادات استغلال أخرى	4 390	(977)	
مصاريف الأعوان	(146 408)	(134 667)	27
أعباء الاستغلال العامة	(87 038)	(83 078)	28
مخصصات استهلاكات و مدخرات الأصول الثابتة	(20 496)	(15 997)	
نتيجة الاستغلال	19 869	42 582	
حصّة المؤسسات التي تدرج بطريقة المعادلة في النتائج	799	510	
رصيد ربح/ خسارة على عناصر عادية	(674)	(191)	29
الأداء على الأرباح	(5 357)	(2 533)	
نتيجة الأنشطة العادية	14 637	40 368	
رصيد ربح/ خسارة على عناصر خارقة للعادة	(2 387)	(661)	30
النتيجة الصافية	12 250	39 707	
حصّة الأقلية	(12 408)	(10 107)	
النتيجة الصافية للمجمّع	(158)	29 600	
انعكاسات التعديلات المحاسبية (صافية من الأداءات)	-	-	
النتيجة الصافية للمجمّع	(158)	29 600	
حصّة السهم الواحد	(0.0012)	0.231	

جدول التدفقات النقدية المجمع

السنة المحاسبية بـ 12 شهرا مختومة في 31 ديسمبر 2023
(الوحدة: 1000 دينار)

إيضاحات	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
أنشطة الاستغلال		
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة (خارج مدا خيل محفظة الاستثمار)	794 729	697 207
أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة	(436 134)	(365 469)
ودائع / سحبوات لدى المؤسسات البنكية و المالية الأخرى	5 479	6 846
قروض و تسبيقات / سداد قروض و تسبيقات ممنوحة للحر فاء	(92 290)	(419 875)
ودائع / سحبوات الحر فاء	128 109	309 797
سندات التوظيف	8 294	30 072
مبالغ مسددة للأعوان و دائنون آخرون	(168 203)	(114 106)
تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال	(2 187)	(168 175)
تدفقات نقدية أخرى متأتية من التغيير في مجال التجميع	-	-
الأداءات المدفوعة على الأرباح	(15 980)	(4 412)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	221 817	(28 115)
أنشطة الاستثمار		
فوائد و حصص أرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار	80 420	84 031
إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار	294 952	61 470
إقتناء / تفويت في أصول ثابتة	(38 736)	(41 213)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	336 636	104 288
أنشطة التمويل		
إصدار إقتراضات	120 000	47 468
سداد إقتراضات	(62 990)	(468 980)
إرتفاع / إنخفاض الموارد الخصوصية	(35 467)	213 938
حصص أرباح مدفوعة	(4 117)	(3 930)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	17 426	(211 504)
انعكاسات تقلبات أسعار الصرف على السيولة و ما يعادل السيولة	-	-
التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال الفترة المحاسبية	575 879	(135 331)
السيولة و ما يعادل السيولة في بداية الفترة المحاسبية	275 997	411 330
السيولة و ما يعادل السيولة في نهاية الفترة المحاسبية	851 876	275 999

إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة

5. مرجعية إعداد القوائم المالية المجمعة:

وقع إعداد وضبط القوائم المالية للبنك طبقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة عموما بالبلاد التونسية وخاصة المعايير القطاعية للمؤسسات البنكية (من م 21 إلى 25) و قواعد البنك المركزي التونسي و خاصة المنشور عدد 24/91 المؤرخ في 91/12/17 و المنشور عدد 08/93 المؤرخ في 93/07/30 و المنشور عدد 04/99 المؤرخ في 99/03/19 و المنشور عدد 04-2011 المؤرخ في 12/04/2011 و المنشور عدد 02-2012 المؤرخ في 11/01/2012 و المنشور عدد 21-2013 المؤرخ في 30/12/2013 و المنشور عدد 06-2017 المؤرخ في 31/07/2017 و المنشور عدد 02-2023 المؤرخ في 24/02/2023 و المنشور عدد 01-2024 المؤرخ في 19/01/2024

مجال وطرق التجميع:

1.2. مجال التجميع

يتكون مجال القوائم المالية المجمعة من:

- الشركة الأم: البنك العربي لتونس.
- المؤسسات الشريكة: وهي المؤسسات التي يمارس عليها البنك تأثيرا ملحوظا.
- الشركات التابعة: وهي المؤسسات التي يمارس عليها البنك رقابة حصرية.

2.2. طرق التجميع

- التجميع التام:

يتم اعتماد هذه الطريقة بالنسبة للشركات التي يمارس عليها البنك العربي لتونس رقابة حصرية. تتطلب هذه الطريقة تعويض كلفة اقتناء سندات المساهمة التي يمتلكها البنك في الشركات التابعة بجملة عناصر الأصول والخصوم لهذه الشركات مع إبراز حقوق الأقلية في الأموال الذاتية والنتيجة.

- التقييم بالمعادلة:

تتطلب هذه الطريقة تقييم المساهمة مبدئيا بسعر التكلفة ثم الترفيع أو التخفيض في قيمة المساهمة للأخذ بعين الاعتبار حصة المستثمر في نتائج المؤسسة المملوكة بعد تاريخ الاقتناء. ويقع تطبيق هذه الطريقة على المؤسسات التي يمارس عليها تأثيرا ملحوظا من قبل البنك. و يحصل الجدول التالي مجال و طرق التجميع التي وقع استعمالها لإعداد القوائم المالية المجمعة لمجمع البنك العربي لتونس خلال سنة 2023

المؤسسة	القطاع	بلد الإقامة	الصفة	طريقة التجميع	نسبة التحكم	نسبة الفائدة
البنك العربي لتونس (الشركة الأم)	المالي	تونس	الأم	تجميع تام	100.00%	100.00%
شركة الإيجار العربية لتونس	المالي	تونس	فرع	تجميع تام(1)	40.392%	40.223%
شركة الاستثمار العربي لتونس	المالي	تونس	فرع	تجميع تام	44.124%	42.907%
الشركة العربية للتنمية بتونس	المالي	تونس	فرع	تجميع تام(2)	48.00%	44.085%
المستشارون الماليون العرب*	المالي	تونس	شريكة	المعادلة	40.00%	34.29%
اتحاد الفكتورينق	المالي	تونس	شريكة	المعادلة	22.253%	13.226%
الشركة العربية سيكاف	المالي	تونس	شريكة	المعادلة(3)	90.121%	90.121%
الشركة العربية للإنشاء العقاري*	العقاري	تونس	فرع	تجميع تام	91.988%	39.804%
شركة الإيجار العربية لتونس LLD	الخدمات	تونس	فرع	تجميع تام	99.80%	40.142%

* غياب تقارير مراقبي الحسابات لسنة 2023

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس

- (1) يمتلك البنك العربي لتونس نسبة مئوية من حقوق التصويت تتجاوز 40% من إجمالي حقوق التصويت التي تشكل رأس مال الشركة، ولا يوجد مساهم آخر لديه نسبة مئوية من حقوق التصويت أعلى من حقوق البنك العربي لتونس. كما يتكون مجلس إدارة شركة الإيجار العربية لتونس من 3 مديرين يعينهم البنك العربي لتونس.
- (2) يمتلك البنك العربي لتونس نسبة مئوية من حقوق التصويت تتجاوز 40% من إجمالي حقوق التصويت التي تشكل رأس مال الشركة، ولا يوجد مساهم آخر لديه نسبة مئوية من حقوق التصويت أعلى من حقوق البنك العربي لتونس كما يتكون مجلس إدارة الشركة العربية للتنمية بتونس من 3 مديرين يعينهم البنك العربي لتونس بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة وهو المدير العام للبنك.
- (3) وتدمج الشركة العربية سيكاف بطريقة المعادلة نظرا للخصائص القانونية لنشاطها.

يتم تلخيص الأسهم المباشرة بين شركات مجموعة البنك العربي لتونس كما يلي :

البنك العربي لتونس	شركة الإيجار العربية لتونس	شركة الاستثمار العربي لتونس	الشركة العربية للتنمية بتونس	المستشارون الماليون العرب	اتحاد الفكتورينق	الشركة العربية سيكاف	الشركة العربية للإنشاء العقاري	شركة الإيجار العربية LLD لتونس
	40,00%	42,11%	41,14%	30,00%	6,97%	90,12%	2,00%	
		1,73%			11,33%		30,00%	99,80%
	0,28%		6,86%	10,00%	3,94%		60,00%	
		0,28%						
	0,12%							

الشركات المملوكة

6. أسس القيس والمبادئ المحاسبية المعتمدة:

وقع إعداد القوائم المالية للبنك العربي لتونس على أساس مقاييس تكلفة الاقتناء والملكية.

تتلخص المقاييس المحاسبية الأكثر أهمية كما يلي:

1.3. قاعدة الإقرار بالمدخيل

يقع الإقرار بالمدخيل المرتبطة بالتعهدات بطريقة تمكن من ربطها بسنة استحقاقها إلا إذا كان تحصيلها الفعلي غير متأكد بصفة معقولة.

* ربط الفوائد:

يقع الإقرار بالفوائد كلما أصبحت مستحقة ووفقا للزمن المنقضي والرصيد المتبقي عند بداية كل فترة محاسبية.

هذه القاعدة تنطبق على جميع الفوائد التعاقدية التي تغطي الفوائد المنصوص عليها في جدول السداد والفوائد على الدفوعات المتأخرة.

* الفوائد المعلقة:

تدرج ضمن هذا الحساب الفوائد التي تبين أن استردادها غير مؤكد عند القيام بتقييم الأصول وتغطية المخاطر. وقد قام البنك بتعليق الفوائد على أساس الفصل 9 من منشور البنك المركزي عدد 24-91.

* العمولات:

يقع الإقرار بالعمولات عندما يتم إسداء الخدمة، وكلما أصبحت مستحقة طيلة الفترة التي يغطيها التعهد أو طيلة فترة تحقيق الاعتماد.

2.3. قواعد إقرار مخصصات المدخرات

في القوائم المالية المختومة في 2023.12.31، وقع تقييم المستحقات طبقا لقواعد البنك المركزي التونسي وخاصة المنشور عدد 24/91 المؤرخ في 91/12/17 و المنشور عدد 08/93 المؤرخ في 93/07/30 و المنشور عدد 04/99 المؤرخ في 19/03/1999 و المنشور عدد 2001-12 المؤرخ في 04/05/2001 و المنشور عدد 04-2011 المؤرخ في 12/04/2011 و المنشور عدد 02-2012 المؤرخ في 11/01/2012 و المنشور عدد 21-2013 المؤرخ في 30/12/2013 المنشور عدد 06-2017 المؤرخ في 31/07/2017.

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
تصنيف القروض ورصد المخصصات:

✓ تصنيف القروض:

لتقدير المخصصات اللازمة يتم تصنيف التعهدات طبقاً لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 حسب المخاطر المتعلقة بها كما يلي:

- مخاطر عادية (صنف أ)
- مخاطر تتطلب متابعة خاصة (صنف ب1)
- مخاطر مشكوك في استخلاصها في الأجل (صنف ب2)
- مخاطر يصعب استرجاعها كلياً في الأجل (صنف ب3)
- مخاطر ذات مخاطرة شبه ميئوس من استخلاصها (صنف ب4)

✓ رصد المخصصات

مدخرات خاصة

ويتم تحديد مبالغ المخصصات اللازمة طبقاً للنسب المحددة لكل صنف من التعهدات طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي المذكور أعلاه بعد طرح الضمانات وتتمثل نسب المخصصات في :

- 20 % من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 2
- 50 % من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 3
- 100 % من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 4

مدخرات جماعية

وفقاً لأحكام منشور البنك المركزي إلى مؤسسات القرض عدد 01-2024 المؤرخ في 19 جانفي 2024 قام البنك بتكوين مدخرات ذات صيغة عامة تسمى "مدخرات جماع" تخصم من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف أ) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1) على معنى الفصل 8 من المنشور عدد 24 لسنة 1991. وتم تحديد هذه المدخرات استناداً إلى القواعد التي يوفرها الملحق عدد 3 لمنشور البنك المركزي عدد 24-91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 كما تم تنقيحه بالمنشور عدد 01-2024 المؤرخ في 2024/01/19

وكانت المنهجية التي اعتمدها البنك كالآتي:

- الجمع بين التعهدات المصنفة 0 و 1 إلى مجموعات متجانسة وفقاً لنوعية المدين والقطاع؛
- احتساب نسبة تحويل متوسطة لكل مجموعة والتي تساوي قيمة المخاطر الإضافية لتلك المجموعة في سنة (أ) قاسم مجموع التعهدات المصنفة 0 و 1 لتلك المجموعة في سنة (أ-1)، وقد احتسبت معدلات التحويل المتوسطة على السبع سنوات الأخيرة دون احتساب سنة 2020.
- لأغراض احتساب نسبة التحويل، استبعد البنك التعهدات للعلاقات المتصلة بعائلة الرئيس السابق بما أن تصنيف هذه التعهدات يعتبر عنصراً طارئاً يمكن أن يغير التقدير.
- زيادة في نسب التحويل التي تم احتسابها من قبل البنك بنسب محدد في المنشور 2024-01.

من أجل حذف التحيزات التي قد تؤثر في تحديد عامل التحجيم، تمت جدولة القروض وفق أحكام منشور عدد 4 لسنة 2011 في حدود الأقطار غير المدفوعة فقط.

- تطبيق الحد الأدنى من معدلات التخصيص وفقاً لأحكام منشور البنك المركزي إلى مؤسسات القرض عدد 01 لسنة 2024.

مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات:

وفقاً لأحكام منشور البنك المركزي عدد 21 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 و المعدل للمنشور عدد 24/91 المؤرخ في 91/12/17 قام البنك بتكوين مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات لتغطية المخاطر المرجحة الصافية تقتطع من نتيجة السنة و الأموال الذاتية الافتتاحية. و قد تم احتساب هاته المدخرات طبقاً للنسب الدنيا التالية:

- 40 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 من 3 سنوات إلى 5 سنوات،
- 70 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 من 6 سنوات إلى 7 سنوات،
- 100 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 تفوق أو تساوي 8 سنوات.

3.3. قواعد ترتيب و تقييم السندات و إقرار المداخل التابعة لها.

أ. ترتيب السندات

تتكون محفظة السندات من:

■ محفظة السندات التجارية:

- **سندات المتاجرة:** السندات المقتناة بنية مسكها لأجل قصير جدا و التي تكون مبادلاتها ضمن سوق منظمة و سائلة.
- **سندات التوظيف:** السندات المقتناة بنية مسكها لأجل قصير يفوق ثلاث أشهر.

■ محفظة سندات التوظيف:

- **سندات الاستثمار:** و هي السندات المقتناة من طرف البنك بنية حازمة في مسكها مبدئيا لغاية حلول أجلها و أن تمتلك الوسائل الكافية لتحقيق هذه النية.
- **سندات المساهمة :** الأسهم و السندات ذات الدخل المتغير التي تمسك لغاية تحقيق مردود كاف على مدة طويلة، أو التي تمكن من متابعة العلاقات البنكية مع الشركة المصدرة.

ب. تقييم السندات

- تقيد السندات بتاريخ و تكلفة اقتنائها.
- عند كل إقفال محاسبي، يقع تقييم السندات حسب سعر السوق بالنسبة للسندات المدرجة في السوق المالية و حسب القيمة الصحيحة بالنسبة للسندات الأخرى. و تحدد القيمة الصحيحة باعتماد تباعا حسب توفر المعلومات سعر آخر عملية بيع و صافي الأصول المعاد تقييمها و القيمة المحاسبية.
- ينتج عن ناقص القيمة الكامن و المنجر عن الفرق بين القيمة المحاسبية و سعر السوق أو القيمة الصحيحة للسندات تكوين مدخرات لانخفاض القيمة غير أنه لا يتم الإقرار بفائض القيمة الكامن ضمن النتائج.

ج. مداخل محفظة السندات

- يقع الإقرار بمداخل السندات ضمن النتائج مباشرة عند الاقتناء حتى و إن لم يقع تحصيلها.
- تقيد حصص الأرباح في الإيرادات حالما يحصل الحق في حصص الأرباح (قرار توزيع الأرباح من طرف الجلسة العامة العادية للشركة المصدرة).
- تعتبر الفوائد المستحقة على الأذون و الرقاع في تاريخ الإقفال المحاسبي إيرادات مستحقة و تقيد ضمن الإيرادات.

4.3. قواعد تحويل العمليات بالعملة الأجنبية و إعادة التقييم و الإقرار بنتائج الصرف.

- قواعد التحويل : يتم تحويل الأعباء و الإيرادات المدونة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ الإقرار بها.
- يتم في كل إقفال محاسبي تحويل عناصر الأصول و عناصر الخصوم و عناصر خارج الموازنة على أساس معدل سعر الصرف شراء و بيع يوم إقفال الوضعية.
- الإقرار بنتيجة الصرف : يتم عند كل إقفال محاسبي الإقرار ضمن نتيجة الفترة المعنية بالفرق بين عناصر الأصول و عناصر الخصوم و عناصر خارج الموازنة من جهة و المبالغ الموافقة لها في حسابات مقابل قيمة وضعية الصرف من جهة أخرى.

5.3. الأصول الثابتة.

تقيد الأصول الثابتة المادية حسب تكلفة الاقتناء دون إعتبار الأداء على القيمة المضافة ، و يتم احتساب الاستهلاك بطريقة الاستهلاك المتساوي الأقساط. خلافا لهذه القاعدة وقع إعادة تقييم المقر الاجتماعي للبنك خلال السنة المحاسبية 2000 و نتج عن ذلك تسجيل ضمن الأموال الذاتية احتياطات ذات نظام خاص بمبلغ 4.219 ألف دينار.

%2	* مباني و عقارات
%10	* مباني خارجة عن الاستغلال
%10	* معدات مكتبية
%20	* معدات نقل
%20	* معدات إعلامية
%5	* معدات الوقاية و الخزانات الحديدية
%20	* برامج معلوماتية
%10	* لوحات فنية
%10	* تركيب و تهيئة الأجهزة و المعدات

7. القواعد الخاصة بالتجميع:

1. حذف الأرصدة والعمليات داخل المجمع.

وقع حذف الأرصدة والعمليات داخل المجمع بغاية إلغاء تأثيرها على القوائم المالية المجمعة، وقد شمل الحذف:

- الحسابات الجارية بين شركات المجمع
- العمليات بين شركات المجمع
- المدخرات المكونة من طرف البنك بعنوان سندات الشركات المنتمية إلى مجال التجميع
- أرباح الأسهم الموزعة من طرف الشركات المجمعة لفائدة البنك العربي لتونس

2. معالجة الأداء.

تم إعداد القوائم المالية المجمعة باعتماد طريقة الأداء المؤجل. و يقع حسب هذه الطريقة الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات الجبائية المقبلة ، الأكيدة أو المحتملة ، الدائنة أو المدينة ، للأحداث و العمليات الماضية أو الجارية.
و يتم احتساب الأداء الدائن المؤجل بالنسبة لكل الفوارق الزمنية التي يمكن طرحها إذا أمكن نظرا لأنه من الممكن تحقيق ربح خاضع للأداء يمكن أن تطرح منه هذه الفوارق الزمنية.
كما يتم احتساب الأداء المدين المؤجل بالنسبة لكل الفوارق الزمنية المطروحة حاليا والخاضعة للأداء في المستقبل.

8. إيضاحات تفسيرية:

(الأرقام بآلف دينار)

1.9. إيضاحات حول الموازنة-الأصول:

إيضاح 1. خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة

بلغت الخزانة والأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة في نهاية ديسمبر 2023 مبلغ 74 578 ألف دينار مقابل 85 944 ألف دينار في نهاية ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
خزانة	42 828	37 833
حساب البنك المركزي الجاري	31 728	48 084
نقل أموال	21	21
صكوك سياحية	1	6
المجموع	74 578	85 944

إيضاح 2. تركيبة المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغت المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية 916 138 ألف دينار في نهاية ديسمبر 2023 مقابل 704 542 ألف دينار في نهاية ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
مستحقات على المؤسسات البنكية	702 635	58 231
قروض على المؤسسات البنكية	146 306	599 248
ديون مرتبطة بقروض ومستحقات على المؤسسات البنكية	382	280
مجموع المستحقات على المؤسسات البنكية	849 323	657 759
مستحقات على المؤسسات المالية	27 669	9 220
قروض على المؤسسات المالية	39 145	37 563
ديون مرتبطة بقروض ومستحقات على المؤسسات المالية	-	-
مجموع المستحقات على المؤسسات المالية	66 814	46 783
المجموع	916 138	704 542

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس

إيضاح 3. مستحقات على الحرفاء

بلغت المستحقات على الحرفاء 5 904 393 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 5 953 077 ألف دينار في 2022.12.31

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
حسابات عادية مدينة	520 611	456 639
تسبيقات على سندات لأجل	64 844	71 971
مستحقات مرتبطة على حسابات على الحرفاء	3 843	2 034
مجموع حسابات مدينة و حسابات أخرى	589 298	530 644
محفظة إسقاط	854 511	738 218
قروض الحرفاء لم يحن أجلها	4 424 694	4 568 017
مستحقات مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها	341 605	424 689
إيرادات للتحصيل	42 126	43 464
إيرادات مسجلة مسبقا	(21 994)	(18 820)
مستحقات غير مدفوعة	439 028	374 408
مجموع مساعدات أخرى	6 079 970	6 129 976
قروض على موارد خصوصية	105 999	107 270
مستحقات مرتبطة على موارد خصوصية	954	1 544
مجموع قروض على موارد خصوصية	106 953	108 814
مجموع الخام للقروض على الحرفاء	6 776 521	6 769 434
للطرح:		
فوائد معلقة	(266 425)	(244 662)
مدخرات على مستحقات مشكوك في تحصيلها	(373 937)	(377 287)
مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات منشور بنك مركزي عدد 2013-21	(118 146)	(98 249)
مدخرات جماعية منشور بنك مركزي 2022-02	(113 320)	(96 160)
مجموع المدخرات والفوائد	(871 828)	(816 358)
المجموع الصافي	5 904 393	5 953 077

إيضاح 4. محفظة السندات التجارية

بلغت محفظة السندات التجارية 80 660 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 88 412 ألف دينار في 2022.12.31 .

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
سندات توظيف	80 660	88 412
المجموع	80 660	88 412

إيضاح 5. محفظة الاستثمار

بلغت محفظة الاستثمار 960 472 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 1 269 414 ألف دينار في 2022.12.31.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
سندات الاستثمار	659 075	936 837
سندات المساهمة	406 927	425 313
مستحقات مرتبطة	27 810	34 004
المجموع الخام	1 093 812	1 396 154
مدخرات	(133 340)	(126 740)
مجموع المدخرات و زوائد القيمة المعلقة	(133 340)	(126 740)
المجموع الصافي	960 472	1 269 414

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
إيضاح 6. سندات التقييم بالمعادلة

يمثل بند "سندات التقييم بالمعادلة" حصة البنك العربي لتونس في صافي الأصول للشركات المجمعة حسب التقييم بالمعادلة كما بلغ رصيد هذا البند في نهاية ديسمبر 2023 مبلغ 12 508 ألف دينار مقابل 12 342 ألف دينار في نهاية ديسمبر 2022.

اسم الشركة	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
المستشارون الماليون العرب	1 148	1 258
اتحاد الفكتورينق	6 173	5 646
الشركة العربية سيكاف	5 187	5 438
مجموع سندات التقييم بالمعادلة	12 508	12 342

إيضاح 7. الأصول الثابتة

في 31 ديسمبر 2023، بلغت الأصول الثابتة 169 945 ألف دينار مقابل 150 893 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

جدول تطور الأصول الثابتة

القيمة الخامة في 31.12.2022	اقتناءات / مبيعات 2023	القيمة الخامة في 31.12.2023	إستهلاكات متراكمة 2022.12.31	إستهلاكات 2023	إسترداد 2023	إستهلاكات متراكمة 31.12.2023	القيمة الصافية في 31.12.2023
62 630	773	63 403	-52 623	-5 212	0	-57 835	5 568
61 446	771	62 217	-52 429	-5 201	-	-57 630	4 587
429	0	429	-194	-11	-	-205	224
755	2	757	0				757
209 111	21 672	222 789	-139 854	-11 530	-	-139 493	83 297
101 008	11 072	112 080	-64 728	-3 804	-	-68 534	43 546
5 156	187	5 343	-	0	0	0	5 343
31 383	-	31 383	-11 960	-366	0	-12 327	19 056
64 469	10 885	75 354	-52 768	-3 438	0	-56 207	19 147
8 872	8 706	9 584	-7 995	-509	0	-	9 584
0	-	0	0			-	0
8 872	8 706	9 584	-7 995	-509	0	-	9 584
11 983	172	12 155	-7 644	-747	0	-8 246	3 909
27 316	(69)	27 247	-11 750	-2 992	0	-12 617	14 630
52 812	1 677	54 489	-44 111	-3 156	0	-46 148	8 341
7 087	114	7 201	-3 604	-320		-3 924	3 277
33	-	33	-22	-2		-24	9
70 757	9 723	80 184	0	0	0	0	80 184
9 646	(3 842)	5 509				0	5 509
61 111	13 565	74 676				0	74 676
3 753	0	4 059	-2 863	-275		-3 163	896
346 233	32 168	370 435	-195 340	-17 017	0	-200 491	169 945

في 31 ديسمبر 2023، بلغ الرصيد الصافي لهذا البند 189 185 ألف دينار مقابل 189 233 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
قروض وتسبيقات للأعوان	52 700	47 927
أصول ضرائب	17 259	12 925
ضرائب مؤجل	30 541	24 850
مخزون إمدادات و مطبوعات	4 845	1 609
أعباء للتوزيع	865	1 981
حسابات مرتقبة	100 435	117 778
قروض مكفولة من طرف الدولة	221	238
مدخرات للمخاطر والأعباء	(17 681)	(18 075)
المجموع	189 185	189 233

أعباء للتوزيع

بلغ رصيد الأعباء المؤجلة في موفي 2023، 865 ألف دينار مقابل 1 981 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022. تستوعب الأعباء المؤجلة للتوزيع المقيدة في أصول الموازنة طبقا لمعيار المحاسبة المتعلق بالأعباء المؤجلة (م م 10) باعتبارها أعباء مؤجلة وفق طريقة الاستهلاك الفار وعلى فترة ثلاث سنوات ابتداء من السنة المحاسبية التي تم فيها تقييدها بقيمة تكلفة الاقتناء. كما يقع استهلاك مصاريف الإصدار ومنح تسديد القروض بصفة آلية طيلة مدة الدين وبنسبة الفوائد المتركمة.

القيمة الخامة في 2023/12/31	إستيغاب متراكمة 2022	إستيغاب السنة المحاسبية	إستيغاب متراكمة 2023	القيمة الصافية في 2023/12/31
9 171	7 190	(1 116)	8 306	865
9 171	7 190	(1 116)	8 306	865

1.10. إيضاحات حول الموازنة- الخصوم:

إيضاح 9. البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية

يتطابق رصيد هذا البند حصريا مع الديون المستحقة للبنك المركزي التونسي.

بلغت ودائع البنك المركزي التونسي 10 000 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 268 889 ألف دينار في 2022.12.31.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
ودائع البنك المركزي التونسي	10 000	268 889
المجموع	10 000	268 889

إيضاح 10. ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغت ودائع المؤسسات البنكية والمالية 134 151 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 247 501 ألف دينار في 2022.12.31.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
المؤسسات البنكية	44 619	228 683
أموال المؤسسات البنكية	3 559	2 465
ودائع المؤسسات البنكية بالدينار	40 000	225 524
ديون مرتبطة لودائع المؤسسات البنكية	1 060	693
المؤسسات المالية	89 532	18 818
أموال المؤسسات المالية	89 532	18 818
المجموع	134 151	247 501

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
إيضاح 11. ودائع وأموال الحرفاء

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 6 350 935 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 6 215 903 ألف دينار في 2022.12.31.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
ودائع تحت الطلب	2 011 537	2 048 129
ودائع لأجل	2 387 248	2 396 039
حسابات ادخار	1 651 417	1 512 581
مبالغ مستحقة أخرى	283 237	248 582
ديون مرتبطة	17 496	10 572
المجموع	6 350 935	6 215 903

إيضاح 12. قروض وموارد خصوصية

بلغت قروض والموارد الخصوصية 803 546 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 783 018 ألف دينار في 2022.12.31.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
قروض مجسدة	524 066	483 187
قروض رقاعي	241 458	172 332
قروض رقاعية مشروطة	172 083	195 582
اتفاقيات البيع وإعادة الشراء	89 252	99 346
ديون مرتبطة بالقروض الرقاعية	21 273	15 927
موارد خصوصية	279 480	299 831
موارد خارجية	271 852	292 316
موارد خارجية بالدينار	264 147	253 560
موارد خارجية بالعملة	7 705	38 756
موارد خصوصية مصدرها ميزانية الدولة	4 685	4 480
موارد أخرى	0	0
ديون مرتبطة بالموارد الخصوصية	2 943	3 035
المجموع	803 546	783 018

إيضاح 13. خصوم أخرى

بلغت قيمة الخصوم الأخرى 292 896 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 229 001 ألف دينار في 2022.12.31.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
مصاريف الموظفين	43 202	42 198
عدة مصاريف للدفع	11 365	21 115
خصوم ضرائب	29 412	35 816
مدخرات للمخاطر و الأعباء	23 335	17 258
حسابات مرتقبة	185 582	112 614
المجموع	292 896	229 001

1.11. إيضاحات حول الموازنة - الأموال الذاتية:

إيضاح 14. الأموال الذاتية

الرصيد في 31 ديسمبر 2022 قبل تخصيص النتيجة	الرصيد في 31 ديسمبر 2023 قبل تخصيص النتيجة	التسمية
128 000	128 000	رأس المال
460 459	489 946	احتياطات مجمعة
29 600	(158)	نتيجة السنة المحاسبية المجمعة
618 059	617 788	مجموع الأموال الذاتية المجمعة
81 379	86 155	حصة الأقلية في الإحتياطات
10 107	12 408	حصة الأقلية في النتيجة المحاسبية
709 545	716 351	مجموع الأموال الذاتية و حقوق الأقلية

جدول تطور الأموال الذاتية

التسمية	الرأس المال الاجتماعي	الاحتياطات المجمعة	نتائج موجلة	نتيجة غير مخصصة	مجموع الأموال الذاتية مجموعة البنك العربي لتونس	حصة الأقلية في الإحتياطات	حصة الأقلية في النتيجة المحاسبية	حصة الأقلية
الرصيد في 12.31.2022 قبل التخصيص	128 000	528 096	(67 637)	29 600	618 059	81 379	10 107	91 486
تخصيص نتيجة السنة	-	18 203	11 397	(29 600)	-	10 107	(10 107)	-
حصص أرباح	-	-	-	-	-	(5 242)	-	(5 242)
الترفيغ في رأس المال	-	(265)	-	-	(265)	1	-	1
تصحيح السنة الفارطة	-	-	-	-	-	-	-	-
نتيجة السنة	-	-	-	(158)	(158)	-	12 408	12 408
الاختلافات الأخرى	-	151	1	-	152	(90)	-	(90)
الرصيد في 12.31.2023 قبل التخصيص	128 000	546 185	(56 239)	(158)	617 788	86 155	12 408	98 563

تقرر خلال الجلسة العامة الخارقة للعادة الترفيع في رأس المال بإصدار 28 000 000 شهادة استثمار. حجزت شهادات الاستثمار للبنك العربي وقد قبل الاكتتاب كلياً بسعر 2.500 دينار ومنحة إصدار قدرها 1.500 دينار لكل شهادة استثمار.

من خلال هذا الترفيع، ارتفع رأس المال من 100 000 000 إلى 128 000 000 دينار مقسمة بين 100 000 000 سهم بقيمة إسمية تبلغ 01 دينار للسهم الواحد و 28 000 000 شهادة استثمار بقيمة إسمية تبلغ 01 دينار لكل شهادة استثمار.

وفقاً للفصل 378 من مجلة الشركات التجارية، تم إنشاء 28 000 000 شهادة حق التصويت مقسمين بين حاملي الأسهم كما هو مسجل في دفتر المساهمين المغلق يوم 2021/12/16، بما يتناسب مع حقوقهم .

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
الحصة في النتيجة المحاسبية المجمعة والاحتياطيات المجمعة:

المؤسسة	الحصة في النتيجة المحاسبية المجمعة	الحصة في الاحتياطيات المجمعة
البنك العربي لتونس (الشركة الأم)	(7 517)	523 770
شركة الإيجار العربية لتونس	7 490	20 194
المستشارون الماليون العرب	(111)	936
شركة الاستثمار العربي لتونس	25	102
الشركة العربية للتنمية بتونس	420	10 233
شركة الإيجار العربية لتونس (LLD)	203	(113)
اتحاد الفكتورينق	832	3 357
الشركة العربية سيكاف	78	(1 655)
الشركة العربية للإنشاء العقاري	(1 578)	(10 639)
المجموع	(158)	546 185

1.12. إيضاحات حول التعهدات خارج الموازنة:

إيضاح 15. ضمانات وكفالات مقدمة

بلغ إجمالي الضمانات والكفالات المقدمة 684 673 ألف دينار في نهاية 2023 مقابل 877 810 ألف دينار لسنة 2022 وهي مفصلة كالآتي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
لفائدة المؤسسات البنكية	258 894	487 148
لفائدة الحرفاء	425 779	390 662
المجموع	684 673	877 810

إيضاح 16. اعتمادات مستندية

تتقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
اعتمادات التوريد	263 587	261 320
اعتمادات التصدير	937	530
المجموع	264 524	261 850

إيضاح 17. أصول مقدمة كضمان

بلغ مجموع هذا البند 10 000 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2023 وتتعلق بالقيمة المحاسبية لأذون الخزينة والكفالات المقدمة من قبل البنك في شكل ضمانات لإعادة التمويل.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
كفالات مقدمة كضمان	5 000	93 000
أذون الخزينة مقدمة كضمان	5 000	172 000
المجموع	10 000	265 000

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
تعهدات التمويل المقدمة	520 590	477 458
لفائدة الحرفاء	520 590	477 458
المجموع	520 590	477 458

إيضاح 19. ضمانات مقبولة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
ضمانات مقبولة من الدولة	124 636	78 492
ضمانات مقبولة من مؤسسات بنكية أخرى ومؤسسات مالية ومؤسسات التأمين	336 843	575 308
ضمانات مقبولة من الحرفاء	1 122 413	1 080 470
المجموع	1 583 892	1 734 270

إيضاح حول عمليات الصرف:

بلغت عمليات الصرف نقداً الغير متممة (24 136) مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2023 وتتفصل كالاتي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
بيع عملة نقداً للتسليم	(24 136)	(6 624)
المجموع	(24 136)	(6 624)

بلغت عمليات الصرف لأجل المبرمة لغاية التحوط والغير متممة (21 612) مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2023 وتتفصل كالاتي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
شراء عملة لأجل للتسليم	(21 612)	(26 645)
المجموع	(21 612)	(26 645)

1.13. إيضاحات حول قائمة النتائج:

إيضاح 20. فوائد دائنة ومدا خيل مماثلة

بلغت الفوائد الدائنة و المداخل المماثلة خلال هذه الفترة 654 351 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 537 535 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
عمليات مع المؤسسات البنكية والمالية و البنك المركزي	32 971	9 601
فوائد دائنة على عمليات الخزينة و ما بين البنوك	32 018	7 252
فوائد على بيع و شراء عملات لأجل	953	2 349
عمليات مع الحرفاء	621 380	527 934
فوائد دائنة على قروض قصيرة، متوسطة وبعيدة المدى	545 553	465 071
فوائد الحسابات الجارية المدينة	75 827	62 863
المجموع	654 351	537 535

بلغت العمولات الدائنة خلال هذه الفترة 91 823 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 90 885 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
عمولات على حسابات و أرصدة و وسائل الدفع	55 016	54 516
عمولات على الكفالات و الضمانات المقدمة	9 643	9 799
استرجاع مصاريف و عمولات أخرى	23 039	21 614
عمولات على العمليات الأجنبية	4 125	4 956
المجموع	91 823	90 885

إيضاح 22. مرائب على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

حققت محفظة السندات التجارية والعمليات المالية مرائب قدرها 17 785 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 24 607 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
مرائب محفظة السندات التجارية	236	446
مرائب العمليات المالية	17 549	24 162
المجموع	17 785	24 608

تتكون مرائب محفظة السندات التجارية أساسا من مرائب صافية لسندات تجارية ذات مدا خيل قارة و تتمثل فيما يلي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
سندات محفظة تجارية ذات مدا خيل قارة		
إيرادات على سندات الخزينة	236	139
الأرباح على بيع سندات المحفظة التجارية	-	305
خسائر أخرى على سندات المحفظة التجارية	-	2
المجموع	236	446

تتمثل مرائب العملات المالية فيما يلي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
إيرادات فرق عملة	1 547	(1 620)
إيرادات / خسائر على عمليات الصرف بالحاضر	1 813	2 819
إيرادات / خسائر على الصرف لأجل	14 189	22 963
المجموع	17 549	24 162

إيضاح 23. مرائب محفظة الاستثمار

بلغت مرائب محفظة الاستثمار 83 723 ألف دينار في 31.12.2023 مقابل 86 947 ألف دينار في 31.12.2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
فوائد و مداخيل محفظة الاستثمار	77 522	82 763
ارباح على اسهم التوظيف	6 201	4 184
أرباح شركات المجمع	-	-
المجموع	83 723	86 947

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
يبين الجدول التالي فوائد ومداخل محفظة الاستثمار:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
فوائد و إيرادات على سندات الخزينة	64 025	70 446
فوائد و إيرادات على صناديق التصرف	4 793	5 438
فوائد و إيرادات على صناديق التوظيف المشترك	-	-
فوائد و إيرادات على قروض رقابية	260	147
فوائد و إيرادات على مساهمات توظيف	5 549	2 936
فوائد و إيرادات أخرى	3 895	3 796
المجموع	77 522	82 763

يبين الجدول التالي موارد على سندات الخزينة :

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
فوائد سندات الخزينة	64 220	70 652
الحط من سندات الخزينة	(195)	(206)
منحة سندات الخزينة	-	-
المجموع	64 025	70 446

إيضاح 24. فوائد مدينة و أعباء مماثلة

بلغت الفوائد المدينة مبلغ 431 380 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 365 260 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
فوائد مدينة و أعباء مماثلة	414 621	343 137
عمليات بين المؤسسات البنكية والمالية و البنك المركزي	29 001	31 260
عمليات مع الحرفاء	324 150	255 445
إقتراضات و موارد خصوصية	61 470	56 432
فوائد و أعباء أخرى	16 759	22 123
المجموع	431 380	365 260

إيضاح 25. مخصصات المدخرات على المستحقات و تصحيح القيم

بلغ رصيد هذا البند 128 513 ألف دينار في موفى سنة 2023 مقابل 76 725 ألف دينار في 2022.12.31.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
مخصصات مدخرات على مستحقات مشكوك في تحصيلها	72 238	58 721
مخصصات مدخرات جماعية منشور بنك مركزي عدد 2023-02	16 308	19 072
مخصصات مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات منشور بنك مركزي عدد 2013-21	39 558	12 708
مخصصات مدخرات للمخاطر والأعباء	8 938	10 001
مصاريف الاستخلاص	2 926	4 978
مجموع المخصصات	139 968	105 480
خسائر على المستحقات	83 977	54 697
مجموع المخصصات & خسائر وشطب ديون	223 945	160 177
استردادات على مدخرات على مستحقات مشكوك في تحصيلها	(69 805)	(48 490)
استردادات على مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات منشور بنك مركزي عدد 2013-21	(19 985)	(15 441)
استردادات على مدخرات للمخاطر والأعباء	(4 190)	(7 189)
استردادات على مدخرات للمخاطر والأعباء	(918)	(11 591)
استردادات على مدخرات إضافية على مستحقات- شطب ديون	(534)	(741)
مجموع الاستردادات	(95 432)	(83 452)
المجموع	128 513	76 725

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
إيضاح 26. مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار

بلغ رصيد هذا الحساب 8 089 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 11 904 ألف دينار في 2022.12.31.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
مخصصات مدخرات على محفظة الاستثمار	8 905	13 101
استرداد المدخرات لانخفاض قيمة السندات	(816)	(1 197)
المجموع	8 089	11 904

إيضاح 27. مصاريف الأعوان

بلغ رصيد حساب مصاريف الأعوان 146 408 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 134 667 ألف دينار في 2022.12.31.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
أجور	112 109	103 935
أعباء اجتماعية	26 749	23 284
أعباء أخرى للموظفين	7 550	7 448
المجموع	146 408	134 667

إيضاح 28. أعباء الاستغلال العامة

بلغ رصيد حساب أعباء الاستغلال العامة 87 038 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 83 078 ألف دينار في 2022.12.31.

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
أعباء الاستغلال العامة	1 562	1 315
أعباء الاستغلال العامة أخرى	85 476	81 763
المجموع	87 038	83 078

إيضاح 29. أرباح وخسائر عادية أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
أرباح على بيع أصول ثابتة	812	831
نتائج استثنائية	(1 449)	(1 021)
المجموع	(674)	(191)

إيضاح 30. مرابيح / خسائر طارئة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

التسمية	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
المساهمة الطرفية	2 387	661
المجموع	2 387	661

1.14. إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية

إيضاح 31. السيولة وما يعادل السيولة

بلغ رصيد السيولة وما يعادل السيولة 851 876 ألف دينار في 2023.12.31 مقابل 275 999 ألف دينار في 2022.12.31.

التسمية	2023.12.31	2022.12.31
أموال في الخزينة، مستحقات و ديون على المؤسسات البنكية المحلية، البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية و الخزينة العامة	74 578	85 944
ودائع و أموال على مراسلين من الخارج	848 941	657 479
سندات الشركات المدرجة والسيكاف	-	-
رصيد الإقتراضات و السندات على السوق النقدية و فوائد مرتبطة	(71 643)	(467 424)
المجموع	851 876	275 999

التقرير السنوي للبنك العربي لتونس
إيضاح 32. قائمة النتائج المجمعة حسب قطاع النشاط:

المجموع	القطاع البنكي	الاجار المالي	قطاعات مالية أخرى	قطاعات أخرى
إيرادات الاستغلال البنكي				
654 351	571 629	82 689	28	5
91 823	89 391	1 572	860	-
17 785	17 742	-	43	-
83 722	78 914	3 806	1 003	-
847 681	757 676	88 067	1 934	5
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي				
أعباء الاستغلال البنكي				
(431 380)	(390 995)	(40 357)	(101)	71
(10 279)	(10 096)	(179)	(4)	-
(441 659)	(401 091)	(40 536)	(105)	71
مجموع أعباء الاستغلال البنكي				
النتائج البنكية الصافي				
406 022	356 585	47 531	1 829	76
(128 513)	(124 149)	(4 451)	-	87
(8 089)	(7 978)	168	(279)	-
4 390	142	3 914	-	334
(146 408)	(131 967)	(11 570)	(2 391)	(479)
(87 038)	(80 103)	(5 198)	(1 442)	(294)
(20 496)	(19 450)	(901)	(141)	(5)
19 868	(6 920)	29 493	(2 424)	(281)
نتيجة الاستغلال				
799	-	-	799	-
(674)	(1 639)	892	39	34
(5 356)	4 081	(9 346)	(80)	(11)
14 637	(4 478)	21 039	(1 666)	(258)
(2 387)	(11)	(2 376)	-	-
12 250	(4 489)	18 663	(1 666)	(258)
النتيجة الصافية				
(12 408)	-	(11 843)	(566)	-
(158)	(4 489)	6 820	(2 232)	(258)
النتيجة الصافية للمجموع				
انعكاسات التعديلات المحاسبية (صافية من الأداءات)				
(158)	(4 489)	6 820	(2 232)	(258)
النتيجة الصافية للمجموع				

إيضاح 33. المخصصات الجماعية

تطبيقاً لأحكام منشور البنك المركزي الموجه إلى البنوك والمؤسسات المالية رقم 01-2024 المؤرخ في 19 جانفي 2024، قام مجمع البنك العربي لتونس بتكوين مدخرات جماعية بعنوان سنة 2023 وقد وضعت هذه المخصصات لتغطية المخاطر الغير المحققة على الأصول الغير مصنفة حسب الفصل 8 من منشور البنك المركزي عدة 91-24. تم تعديل منهجية حساب هذه المخصصات بموجب منشور البنك المركزي رقم 01-2024 المؤرخ في 19 جانفي 2024. وكان لهذا التغيير أثر قيمته 17 160 مليون دينار لسنة 2023. وبذلك، بلغ رصيد المخصصات الجماعية 113 320 مليون ديناراً في 31 ديسمبر 2023.

إيضاح 34. الأحداث التي جدت بعد تاريخ ختم السنة المحاسبية:

لم تقع أي أحداث هامة بعد تاريخ ختم الفترة المحاسبية 31 ديسمبر 2023.

اللوائح المقترحة على الجلسة العامة العادية

الوائح المقترحة على الجلسة العامة العادية للبنك العربي لتونس

اللائحة الأولى:

بعد الاستماع إلى تلاوة تقرير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، المتعلقة بالسنة المالية المختومة بتاريخ 2023/12/31، تصادق الجلسة العامة العادية على القوائم المالية للبنك المختومة بتاريخ 2023/12/31 والتي تقرر نتيجة محاسبية لسنة 2023 بـ 9 405 785.748 دينار
تمت المصادقة على هذه اللائحة.....

اللائحة الثانية:

بعد الاستماع إلى التقرير الخاص لمراقبي الحسابات المتعلق بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التي تنضوي تحت أحكام الفصول 200 و 205 و 475 من مجلة الشركات التجارية والفصلين 43 و 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 مؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، تصادق الجلسة العامة العادية، على هذه الاتفاقيات كما جاءت في تقرير مراقبي الحسابات.
تمت المصادقة على هذه اللائحة.....

اللائحة الثالثة:

* PROJET DE REPARTITION DES BENEFICES EXERCICE 2023 مشروع تخصيص أرباح سنة 2023		
* BENEFICE DE L'EXERCICE	-9 405 785.748	نتيجة السنة
TOTAL	-9 405 785.748	المجموع
* REPORT A NOUVEAU	-56 239 358.139	نتائج مؤجلة
* SOMMES A AFFECTER	-65 645 143.887	نتيجة للتخصيص
*RESERVE LEGALE (*5%)	0.000	احتياطات قانونية
*RESERVE A REGIME SPECIAL	0.000	احتياطات ذات نظام خاص
*DIVIDENDE A DISTRIBUER**	0.000	حصص أرباح
*REPORT A NOUVEAU	-65 645 143.887	نتائج مؤجلة

بإقتراح من مجلس الإدارة تقرر الجلسة العامة العادية، تخصيص النتيجة الصافية للسنة المحاسبية المختومة في 2023/12/31 و المقدرة بـ 9 405 785,748 دينار ضمن النتائج المؤجلة، و تكوين احتياطات لإعادة الإستثمار بـ 20 000 000,000 دينار وذلك عبر إقتطاع مبلغ بنفس القيمة من احتياطات لإعادة الإستثمار أصبحت محررة.
تمت المصادقة على هذه اللائحة.....

اللائحة الرابعة:

تأكد الجلسة العامة قرارها المؤرخ في 24 ماي 2006، بصرف مبلغ إجمالي صافي بعد اقتطاع الضرائب وقدره 25000 دينار لكل عضو ومستشار بمجلس الإدارة كمنحة حضور للسنة المالية المختومة بتاريخ 2023/12/31.
تمت المصادقة على هذه اللائحة.....

اللائحة الخامسة:

باقتراح من مجلس الإدارة تقرر الجلسة العامة العادية إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة، إبراء تاماً دون قيد عن تصرفهم للبنك خلال السنة المالية المختومة بتاريخ 2023/12/31.

تمت المصادقة على هذه اللائحة.....

اللائحة السادسة:

وفقاً للفصل 19 والفصل 20 من القانون الأساسي للبنك، وباقتراح من مجلس الإدارة تصادق الجلسة العامة العادية على تعيين:

- السيدة ميساء عابدين عضواً بمجلس الإدارة عوضاً عن السيدة رندة صادق العضو المستقيل وذلك إلى غاية انعقاد الجلسة العامة العادية للمساهمين الحالية التي تنظر في القوائم المالية لسنة 2023.

- السيدة درّة مزّاز عضواً بمجلس الإدارة ممثلة لصغار المساهمين عوضاً عن السيد يحيى البياحي العضو المستقيل وذلك إلى غاية انعقاد الجلسة العامة العادية للمساهمين الحالية التي تنظر في القوائم المالية لسنة 2023.

تمت المصادقة على هذه اللائحة.....

اللائحة السابعة:

وفقاً للفصل 19 والفصل 20 من القانون الأساسي للبنك، يقترح مجلس الإدارة على الجلسة العامة العادية تعيين و تجديد عضوية السيدات والسادة:

الأعضاء ممثلو البنك العربي ش.م.ع:

1. السيد نعيم الحسيني
2. السيد وليد السهموري
3. السيد فراس زيّاد
4. السيد لؤي إبراهيم شاهزاده
5. السيد مسعود غالب سكّجها
6. السيّد ميساء عابدين

الأعضاء التونسيين:

1. السيد فريد عبّاس
2. السيد محمد بن سدرين
3. السيد رضا الزرّزري

الأعضاء المستقلين:

1. السيدة ألفة بن عودة
2. السيد عمّار الحلواني

العضو الممثل لصغار المساهمين

1. السيدة درّة مزّاز

وكذلك تعيين عضوية المستشار

1. رياض الحجّاج

وذلك لمدة ثلاث سنوات حيث تنتهي مهامهم بانعقاد الجلسة العامة السنوية للمساهمين التي تنظر في القوائم المالية لسنة 2026.

تمت المصادقة على هذه اللائحة.....

اللائحة الثامنة:

بعد الاستماع إلى تلاوة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية لمجموعة شركات البنك العربي لتونس، وتقرير التصرف عن المجمع وباقتراح من مجلس الإدارة تصادق الجلسة العامة العادية على القوائم المالية المجمعة كما قدمت بتاريخ 2023/12/31 والتي تفرز نتيجة محاسبية لسنة 2023 بـ 157 611.628 دينار. تمت المصادقة على هذه اللائحة.....

اللائحة التاسعة:

يقترح مجلس الإدارة على الجلسة العامة تعيين مكنتي:

Cabinet PricewaterhouseCoopers PwC Tunisie (1

Cabinet CPA (2

كمراقبي حسابات البنك وذلك للسنوات 2024-2025-2026.

تمت المصادقة على هذه اللائحة.....

اللائحة العاشرة:

تفوض الجلسة العامة العادية كل النفوذ لحامل نسخة من محضر الجلسة العامة للقيام بكل إجراءات التسجيل والإيداع والأشهار والتقييد التنقيحي بالسجل الوطني للمؤسسات التي يستوجبها القانون.

تمت المصادقة على هذه اللائحة.....